

إِخْفَالُ الْأَعْمَالِ بِحُكْمِ الضَّعِيفِ
دِرَاسَةٌ فِقْهِيَّةٌ مُقَارِنَةٌ

جميع الحقوق محفوظة للمعتني
(مصححة ومنقحة)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠١٦/١٠٦١٦

توزيع

دار الكتاب العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

جوال

+2011 4942 7622

+2011 4907 9934

dartholibilazbari@gmail.com

إِتِّخَاذُ الْإِنْجِلِ بِأَحْكَامِ الصَّيْلِ

دِرَاسَةُ فِقْهِيَّةٍ مُقَارِنَةٍ

تَأَلِيفُ

د. زَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَنِ الْعِيدِرُوسِ بَاعْلُوِي

إِطْلَاقُ الْإِسْلَامِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بفريضة الصيام، وجعلها طهراً من الذنوب والآثام، وصحة للعقول والأجسام، بعد أن أكرمنا بنعمة الإسلام ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا﴾ [لقمان: ٢٠] فنحمده تعالى على كرمه ونعمه، ونسأله أن يوفقنا لتمام شكره، ويمدنا بمدد من عنده، وصلى الله وسلم على من أرسله إلينا رحمةً، فدعا بالحكمة والموعظة الحسنة، سيدنا محمد سيّد المرسلين، وعلى آله المطهرين، ورضي الله تعالى عن أصحابه المهتدين، وعمن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذه مباحث في أحكام الصيام، ذكرت فيها المسائل المهمة والمعاصرة التي يقع عنها السؤال كثيراً، على وفق مذهب الإمام الشافعي - رحمه الله تعالى -، وذكرت أقوال الأئمة الآخرين حسبما يتيسر لي، وهي في الأصل عبارة عن دروس ألقيتها في بعض المساجد خلال شهر رمضان المبارك، فأحببت أن أجمعها لي أولاً ولمن أراد من إخواني في الله ثانياً، ثم زدتها زيادات كثيرة ومباحث ومسائل عديدة، وربّتها على عشرين مبحثاً، يتضمن كل مبحث الكلام عن

مسألة مهمة من مسائل الصيام، وهذه المباحث كالاتي:

المبحث الأول: في الكلام عن اختلاف المطالع واتحادها.

المبحث الثاني: تعريف الصوم وأركانه وشروط وجوبه.

المبحث الثالث: في بيان نية الصيام.

المبحث الرابع: في ذكر مفطرات الصائم.

المبحث الخامس: في بيان المعذورين في الإفطار.

المبحث السادس: في بيان حكم تأخير العادة الشهرية من أجل العبادة كالصوم والحج.

المبحث السابع: في بيان حكم الحُقْن (الإبر).

المبحث الثامن: في بيان حكم قطرة العين للصائم.

المبحث التاسع: في بيان حكم قطرة الأذن للصائم.

المبحث العاشر: في بيان حكم البخاخ الذي يستعمله مريض الربو.

المبحث الحادي عشر: في بيان حكم أخذ الدَّم من الصائم.

المبحث الثاني عشر: في بيان حكم ابتلاع النُّخَامَة للصائم.

المبحث الثالث عشر: في ذكر سُتْن الصَّوْم وآدابه.

المبحث الرابع عشر: في ذكر مكروهات الصوم.

المبحث الخامس عشر: في بيان حكم السَّوَاك للصائم.

المبحث السادس عشر: في بيان حكم الطَّيِّب للصائم.

المبحث السابع عشر: في بيان حكم اشتراط الصَّيام في الاعتكاف.
المبحث الثامن عشر: مسائل مثورة في الصيام. ويتضمن الكلام
على ثمانية عشر مسألة مثورة في الصيام وما يتعلق به.
المبحث التاسع عشر: مسائل في الصيام نادرة وطريقة.
المبحث العشرون: في الكلام عن صلاة التراويح وما يتعلق بها.
ويتضمن الكلام على خمس مسائل مثورة في صلاة التراويح وما يتعلق
بها.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأخي الفاضل الدكتور
علي بن محمد العيدروس، الذي قام مشكوراً بمراجعة وتصحيح
بعض المباحث والتعليق على بعض المواضع^(١) في الطبعة الأولى، كما
أشكر الناشر الذي تكّرم بطبعه ونشره، كما أشكر كل من أبدى لي
ملاحظة أو دعوة أو قام بتدريس هذا الكتاب، أو نشره، فجزاهم الله
وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن
يكون هذا العمل مقبولاً وسبباً في نجاتي يوم لا ينفع مال ولا بنون،
وأن يتقبله بقبولٍ حسنٍ، إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة قدير.

(١) جُعل بعد تعليقاته هكذا: [مصححه].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر
دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

زين بن محمد بن حسين العيدروس

حضر موت - اليمن

شهر رمضان / ١٤٢٢ هـ



المبحث الأول

في الكلام عن اختلاف المطالع واتحادها^(١)

إذا رُئي الهلال في بلدة هل يلزم الصوم سائر البلاد القريبة والبعيدة؟.

هذه مسألة كثرَ الجدلُ فيها قديماً وحديثاً، بين من يقول بتوحيد المطالع، ومن يقول بالتفصيل، مع التسليم بأن اختلاف المطالع واقع ولا نزاع فيه وإنما النزاع في اعتباره شرعاً، ثم إنَّ في المسألة قولين:
القول الأول: يقول بتوحيد المطالع.
القول الثاني: يقول بأنَّ لكلِّ بلدٍ مطلعهم.

قال بالأول جمهور العلماء من الحنفية - في ظاهر الرواية عندهم -

(١) معنى اتحاد المطالع: هو أن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعها في البلدين في وقتٍ واحد، أمّا إن طلع الفجر أو غربت الشمس في بلدٍ متقدماً على بلدٍ آخر أو متأخراً عنه فالمطلع مختلف، وذلك بسبب اختلاف عروض البلاد - أي بعدها عن خط الاستواء، وأطواها أي: بعدها عن ساحل البحر المحيط الغربي، انظر «الحواشي المدنية» للكردى (١٧١ / ٢). وقال العلامة باخرمة: «إذا كان بين غروبي الشمس بمحليين قدر ثمان درج فأقل، فمطلعهما متفق بالنسبة لرؤية الأهلة، وإن كان أكثر ولو في بعض الفصول فمختلف أو مشكوك فيه فهو كالمختلف كما نصَّ عليه النووي». اهـ. «بغية المسترشدين» (١٠٩).

والدرجة عند أهل الفلك بمقدار أربع دقائق.

والمالكية، والحنابلة، وغيرهم^(١).

وقال بالثاني الشافعية على الأصح^(٢)، وهو المنقول عن الزيدية في مذهبهم كما في «البحر الزَّخَّار»^(٣)، قال الإمام النووي: «وإذا رُئي ببلدٍ لزم حُكْمُ البلدِ القريبِ دُونَ البعيدِ في الأصحَّ، والبعيدُ مسافة القصرِ. قلتُ: هذا أصحُّ»^(٤). ثم إنَّ مقابل الأصح عند الشافعية أنه يلزم الصوم في البلد البعيد، وهو قول قوي، وقال به جماعة من الشافعية.

قال الحافظ العراقي الشافعي عن هذا القول: «وبه قال بعض الشافعية، فإنَّهم قالوا: إن تقاربت البلدان فحكمُها حكم البلد الواحد، وإن تباعدتا وجهان:

أصحهما: عند الشيخ أبي حامد والشيخ أبي إسحاق والغزالي والشاشي والأكثرين أنه لا يجب الصوم على أهل البلد الآخر.
والثاني: الوجوب، وإليه ذهب القاضي أبو الطيب، والرويانى، وقال: «إنه ظاهر المذهب، واختاره جميع أصحابنا، وحكاه البغوي عن

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٩٩)، و«الاختيار لتعليق المختار» لابن مودود (١/ ١٢٩)، و«تبيين المسالك شرح تدريب السالك» للشنقيطي (٢/ ١٤٥)، و«كشف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (١/ ٣٠٣).
(٢) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٢٧٤)، «مغني المحتاج» (١/ ٤٢٢)، «طرح التثريب» (٤/ ١١٦).

(٣) انظر: «البحر الزخار» (٣/ ٢٤٤-٢٤٥).

(٤) «منهاج الطالبين مع المغني» (١/ ٤٢٢).

الشافعي نفسه»^(١).

ويمكن أن نجمل ذكر أدلة كل قول باختصار فيما يأتي:
القول الأول: استدلووا بعموم الخطاب كما في حديث: «صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته، فإن أُغمي عليكم فاقدروا له ثلاثين» رواه البخاري ومسلم^(٢)

فهو بعموم الخطاب يدلُّ على وجوبه على كل المسلمين بمطلق الرؤية، ثم إن فرض شهر رمضان لا يختلف باختلاف البلاد، وقد ثبت الشهر فوجب صومه، ثم قياس البلاد البعيدة على القريبة ولا فرق.

القول الثاني: أظهر دليل عندهم حديث كُريب إذ محور المسألة يقوم عليه، فلنذكره بطوله: فقد أخرج مسلم وغيره أنَّ أم الفضل بنت الحارث بعثت كُريباً إلى معاوية رضي الله عنه بالشام فقال: «فقدمتُ الشام، فقضيت حاجتها واستهَلَّ عليَّ رمضان وأنا بالشام، فرأيتُ الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمتُ المدينة في آخر الشهر، فسألني عبد الله بن عباس، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيتم الهلال؟ فقلتُ: رأيناه ليلة الجمعة،

(١) «طرح الثريب» (٤/١١٦). وانظر: «المجموع شرح المذهب» (٦/٢٧٤)، «مغني المحتاج» (١/٤٢٢).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (١٩٠٩)، ومسلم واللفظ له في «صحيحه» برقم (١٠٨٠).

فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم، ورأه الناس وصاموا، وصام معاوية، فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نُكمل ثلاثين أو نراه، فقلتُ: ألا نكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ^(١).

فدَلَّ على أن ابن عباس لم يأخذ برؤية أهل الشام، وأنه لا يلزم أهل بلد العمل برؤية أهل بلد آخر، وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبها.

والكلام عن الأدلة والمناقشات التي قيلت حول هذين القولين طويل جداً، ويمكن أن نرجع الخلاف كله إلى أمرين:

الأمر الأول: في فهم حديث كُرب من حيث المستند الشرعي.
والأمر الثاني: يرجع إلى الزمان - أي الماضي والحاضر - أيهما أنسب للحال؟ هذا فيما يبدو لي.

وعلى القول الثاني - وهو معتمد الشافعية وغيرهم - يمكن أن نقول: إنَّ حكم الصيام في البلاد الإسلامية بحسب المطالع على أربعة أقسام:

١- أن يتفق المطلع والحاكم: وحكم ذلك واضح فيجب الصوم على الجميع.

٢- أن يختلف المطلع والحاكم: وحكم ذلك لا يجب الصوم على

(١) رواه مسلم في «صحيحه»، في الصيام، باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم رقم (١٠٨٧).

أحد البلدين.

٣- أن يختلف المطلع ويتحد الحاكم: وحكم ذلك أنه لا يجب الصوم ولكن إن ثبتت الرؤية عند الحاكم وحكم بها فيجب إتباع الحاكم، وإن وجد اختلاف في المطالع في هذه الحالة، لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف كما هو معلوم.

٤- أن يتفق المطلع ويختلف الحاكم: وحكم ذلك أنه لا يجب الصوم على أحد البلدين إذا لم يثبت عند حاكمه، إلا إن وقع في قلبه صدق الحاكم الآخر.

وتجد تفصيل هذه الأقسام وما يتعلق بها في فتاوى السيد العلامة عبد الله بن عمر بن يحيى^(١)، وما ذكرناه كملخص للمسألة.

وجاء في فتاويه أيضاً: «إذا ثبت الهلال ببلد عمّ الحُكْمُ جميع البلدان التي تحت حُكْم حاكم بلد الرؤية، وإن تباعدت، إن اتحدت المطالع، وإلا لم يجب صوم ولا فطر مطلقاً، وإن اتحد الحاكم، ولو اتفق المطلع ولم يكن للحاكم ولاية لم يجب إلا على من وقع في قلبه صدق الحاكم»^(٢).



(١) انظر: «فتاوى شرعية» للإمام عبد الله بن عمر بن يحيى (١١٠-١١١).

(٢) «بغية المسترشدين» للمشهور (١٠٨).

المبحث الثاني

تعريف الصوم وأركانه وشروط وجوبه

قبل البدء في بيان أركان الصوم وشروطه، نُعرِّف الصوم لغةً وشرعاً باختصار:

الصوم لغة: الصوم والصيام مصدران لفعل صامَ، ويطلق الصوم على الإمساك، ثم استعمل في الشرع في إمساك مخصوص، قال أبو عبيد القاسم بن سلام: «كُلُّ مُمْسِكٍ عن كلامٍ أو طعامٍ أو سَيْرٍ فهو صائم»^(١).
الصوم شرعاً: إمساكٌ عن المفطرات على وجه مخصوص^(٢).

قال ابن عبد البر - رحمه الله -: «الصَّيَامُ فِي الشَّرِيعَةِ فَمَعْنَاهُ: الْإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَوَطْءِ النِّسَاءِ نَهَارًا، إِذَا كَانَ تَارِكُ ذَلِكَ يُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ وَيَتَوَنَّى، هَذَا مَعْنَى الصَّيَامِ فِي الشَّرِيعَةِ عِنْدَ جَمِيعِ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ»^(٣).

أولاً: أركان الصوم:

إنَّ قوام كل شيءٍ أركانه التي يقوم عليها، فلا بد إذن من معرفة أركان الصوم، ليقوم به المسلم حق القيام، فأركانه ثلاثة:

الأول: النية: ولا بد منها، إذ لا صحة لعمل إلا بالنية، ويجب

(١) انظر: «المصباح المنير» للفيومي (١/ ٣٥٢) مادة صام.

(٢) انظر: «مغني المحتاج» للخطيب (١/ ٤٢٠).

(٣) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (١٩/ ٥٣).

تبييتها من الليل في الغرض ولو نذراً أو قضاءً أو كفارةً لحديث: «من لم يُبَيِّتَ الصيام من الليل فلا صيام له»^(١).

وأما النفل ولو مؤكداً فتصح نيته ولو نهراً لكن قبل الزوال شريطة أن لا يأتي ما ينافي الصوم، وشدّد بعضهم فقال: لا يصح النفل إلا بنية من الليل. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل عليّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ فقلنا لا، قال: «فإني إذن صائم» ثم أتانا يوماً آخر فقلنا: يا رسول الله أهدي لنا حيس». فقال: أرينيه فلقد أصبحت صائماً، فأكل»^(٢).

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه للحديث: «وفيه دليل لمذهب الجمهور أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس، ويتأوله الآخرون على أن سؤاله ﷺ: «هل عندكم شيء؟» لكونه ضعف عن الصوم وكان نواه من الليل فأراد الفطر للضعف، وهذا تأويل فاسد وتكلف بعيد.

وفي الرواية الثانية التصريح بالدلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في أن صوم النافلة يجوز قطعه والأكل في أثناء النهار ويبطل الصوم، لأنه نفل فهو إلى خيرة الإنسان في الابتداء وكذا في الدوام، ومن قال بهذا

(١) رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠) والنسائي (١٩٦/٤-١٩٧).

(٢) رواه مسلم في الصيام، باب جواز النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وجواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر، رقم (١١٥٤).

جماعة من الصحابة وأحمد وإسحاق وآخرون، ولكنهم كلهم والشافعي معهم متفقون على استحباب إتمامه. وقال أبو حنيفة ومالك «لا يجوز قطعه ويأثم بذلك»، وبه قال الحسن البصري ومكحول والنخعي، وأوجبوا قضاءه على من أفطره بلا عذر، قال ابن عبد البر: «وأجمعوا على أن لا قضاء على من أفطره بعذر»، والله أعلم^(١).

الثاني: الإمساك عن جميع مفطرات الصوم من أول النهار إلى آخره. فيجب على الصائم معرفتها، لئلا يقع فيها فيفسد صومه، ولقد أجاد من قال:

عرفتُ الشرَّ لا للشرِّ لكن لتوقيهِ * ومن لا يعرف الشرَّ من الناس يقع فيه

الثالث: الصائم: وحسن عده ركناً لأن الصوم أمرٌ عديمي لا وجود له في الخارج، فلا يمكن تعقله دون الإنسان الصائم، وكذا البائع في البيع بخلاف الصلاة؛ فإن لها صورة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها دون تعقل مُصلٍ فلم يحسن عدُّ المصلي رُكناً فيها، ولم يذكر جماعة من أهل العلم هذا الركن من أركان الصيام أو فروضه، لأنه تحصيل حاصل^(٢).

(١) «شرح صحيح مسلم» (٨/٢٨٣).

(٢) انظر: «الياقوت النفيس» (٦٤) مع التعليق عليه.

ثانياً: شروط وجوب الصوم:

وهي: الإسلام، والعقل، والبلوغ، وإطاقة الصوم، والصحة، والإقامة، وإليك بيانها:

١- الإسلام: فلا يجب على كافر وجوب مطالبة بها في الدنيا، لعدم صحته منه وأما في الآخرة فيطالب؛ لأن الأصح أن الكافر مطالب بفروع الشريعة، وأما المرتد عن الإسلام - والعياذ بالله تعالى - فلا يصح الصوم منه ويبطل صومه، لكن يجب عليه لوجوب القضاء إن عاد للإسلام.

٢- العقل: فلا تجب على مجنون تكاليف من صلاة وصوم ونحوها إلا الزكاة فإنها واجبة في ماله، ومن فقد عقله لكبرٍ بأن زالت حواسه وشعوره فهذا يسقط عنه التكليف، لأن العقل مناط التكليف^(١).

(١) ومثل ذلك حال الحُرْف - بِمَنْحِ الحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ بَعْدَهَا فَأَءٌ - وهو: اِخْتِلَالُ الْعَقْلِ وَالْحَوَاسِّ وَالضَّبْطِ وَالْفَهْمِ، وفسره بعضهم بأرذل العمر، فهذا لا تكليف عليه لفقد العقل، وقد ورد في حديث «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ» زيادة الحُرْف، قال الإمام السبكي: «قول أبي داود: رواه ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ زاد فيه: (الحُرْف) يقتضي أنه زائد على الثلاثة، وهذا صحيح، والمراد به: الشيخ الكبير الذي زال عقله من الكبر، فإن الشيخ الكبير قد يعرض له اختلاط عقل يمنعه من التمييز ويخرجه عن أهلية التكليف، ولا يسمى جنوناً، فإن الجنون يعرض من أمراض سوداوية=

وأما السكران فإن كان متعدياً بسكره فيبطل صومه، واختلفوا هل يجب عليه القضاء أم لا؟ صرح ابن حجر والرملي بوجوبه لتعديه. وقال ابن قاسم: يجب على السكران القضاء مطلقاً. وإن لم يتعدَّ به كمرضٍ، فصومه صحيح وسيأتي تفصيله.

٣- البلوغ: فلا يجب على غير البالغ من صبي أو صبية، ويصح صوم المميز منهما ويجب على الولي تدريبهما على الصوم والأمر به إذا أطاقا.

٤- إطاقة الصوم: فلا يجب الصوم على من لا يطيقه حساً أو شرعاً لكبير أو مرض، فكبير السن الذي لا يطيق الصوم في جميع الأزمان لا يلزمه الصوم ومثله الزَّمن والمريض الذي لا يُرجى برؤه بأن تلحقه بالصوم مشقة تبيح التيمم فيلزمهم الفدية دون القضاء. والفدية: مدٌّ من غالب قوت البلد يُخرج لكل يوم ويُصرف إلى

= ويقبل العلاج، والخرف بخلاف ذلك، ولهذا لم يقل في الحديث: «حتى يعقل»؛ لأن الغالب أنه لا يبرأ منه إلى الموت، ولو برأ في بعض الأوقات برجع عقله تعلق به التكليف، فسكوته عن الغاية فيه لا يضر، كما سكت عنها في بعض الروايات في المجنون... وأما سقوط التكليف عن الخرف الذي زال عقله فلا شك فيه، وإن كان الحديث الوارد فيه منقطعاً؛ لأن القاسم لم يدرك علياً، لكنه في معنى المجنون، كما أن المعنى عليه في معنى النائم». انظر: «رسالة إبراز الحكم من حديث رُفَع القلم» للسبكي (٩٨)، دار البشائر الإسلامية، و«فتح الباري» لابن حجر (١٢/ ١٢١).

واحدٍ من الفقراء والمساكين^(١).

قال ابن قدامة الحنبلي: «إنَّ الشيخ الكبير، والعجوز، إذا كان يُجهدهما الصوم، ويشق عليهما مشقة شديدة، فلهما أن يفطرا ويطعما لكل يوم مسكيناً، وهذا قول علي وابن عباس وأبي هريرة وأنس وسعيد بن جبير، وطاووس وأبي حنيفة والثوري والأوزاعي. وقال مالك: لا يجب عليه شيء؛ لأنه ترك الصوم لعجزه، فلم تجب فدية، كما لو تركه لمرض اتصل به الموت. وللشافعي قولان: كالمذهبين، ولنا - أي الحنابلة - الآية وقول ابن عباس في تفسيرها: نزلت رخصة للشيخ الكبير^(٢)، ولأن الأداء صوم واجب، فجاز أن يسقط إلى الكفارة كالقضاء»^(٣).

والحنفية كالجُمهور فيفطر ويخرج الفدية إلا أن مقدار الفدية عندهم مقدار ما يطعم في صدقة الفطر^(٤).

٦٥- الصحة والإقامة: فلا يجب الصوم على مريض يَشُقُّ عليه الصوم، وكذا لا يجب على مسافر؛ لأن السفر مَظَنَّةُ المشقة، وسيأتي الكلام عليها.



(١) انظر: «نيل الرجاء» (١٥٩).

(٢) رواه البخاري في التفسير (٤٥٠٥) في التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «المغني» (٣/ ٢٠٨١)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٢١٥).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ٩٨).

المبحث الثالث

نية الصيام

وفيه مسائل:

١ - وجوب النية لكل ليلة:

يجب أن ينوي الصائم لكل يوم نية ليلاً عند الشافعية، وهو مذهب جمهور الفقهاء^(١).

وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه: «إذا نوى صوم جميع الشهر في أول ليلةٍ منه أجزأه لجميعه»^(٢).

دللنا - أي الشافعية - : إن صوم كل يوم عبادة لا تفسد بفساد ما قبله، ولا بفساد ما بعده، فلم تكف نية واحدة كالصلوات، وفيه احتراز من ركعات الصلاة، فإن الصلاة بمجموعها عبادة واحدة، وكل ركعة تفسد بفساد ما قبلها وما بعدها من الركعات، ومن أركان الحج أيضاً^(٣).
قال ابن المنذر: «وأجمعوا على أن من نوى الصيام كل ليلة من صيام شهر رمضان فصام أن صومه تام»^(٤).

(١) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ٨٥)، «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٣٠٢)، «المغني» لابن قدامة (٣/ ٩٣).

(٢) انظر: «الشرح الصغير» (١/ ٢٢٩)، و«القوانين الفقهية» (١١٧).

(٣) «البيان» للعمرائي (٣/ ٤٨٩).

(٤) «الإجماع» (١٥).

لكن ينبغي نية صوم جميعه أول ليلة منه ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه على مذهب مالك^(١).

٢- نبيت النية ليلاً:

لا يصح صوم شهر رمضان ولا غيره من الصيام الواجب إلا بِنِيَّةٍ من الليل عند الشافعية، وبه قال مالك وأحمد^(٢)، وقال أبو حنيفة: «صوم شهر رمضان والنذر المعين يصح بنية من النهار وقبل الزوال»^(٣).

استدل الجمهور بما رَوَّته أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «من لم يُبَيِّتْ الصيام من الليل فلا صيام له»^(٤).

٣- حُصُولُ مُنَافٍ لِلصَّوْمِ بَعْدَ النِّيَّةِ:

فإن نَوَى في أول الليل ثم جامع أو أكل أو شرب أو انتبه من نومه، ففيه وجهان:

أحدهما: قال أبو إسحاق المروزي: إذا نوى ثم نام ولم ينتبه إلى آخر الليل لم يلزمه تجديد النية، وإن انتبه أو جامع أو أكل أو شرب لزمه تجديد النية ؛ لأن ذلك ينافي النية.

(١) انظر: «إعانة الطالبين» (٢/ ٢٢١)، لكن القضاء يجب عند الشافعية.

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٦/ ٢٩٩-٣٠١)، و«البيان» للعمري (٣/ ٤٨٩)، و«تبيين المسالك» (٢/ ١٥٠-١٥٢)، و«كشاف القناع» للبهوتي (٢/ ٣١٤-٣١٥).

(٣) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٧٨)، و«الهداية شرح البداية» (١/ ٨٤).

(٤) رواه أبو داود (٢٤٥٤)، والترمذي (٧٣٠)، والنسائي (٤/ ١٩٦-١٩٧).

والثاني: قال سائر أصحابنا: لا يلزمه تجديد النية وهو الأصح،
 لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ
 مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولو كان ذلك يمنع صحة النية لم يجز الأكل والشرب إلى طلوع
 الفجر، وقيل: إن أبا إسحاق لم يصح منه هذا، ولم يذكره في «شرحه»،
 وقيل: إنه رجع عنه^(١).

وإذا نام بعد النية ثم نَبَّهَ قبل الفجر لم يجب تجديدها، بل يُسَنُّ كما
 في «الشُّبْرَامَلْسِي»، وقيل: يجب فإن استمر النوم إلى الفجر لم يضر بلا
 خلاف، قاله الشيخ عَمِيرة^(٢).

قال العلامة الخطيب في «المغني» ممزوجاً مع «المنهاج»: «والصحيح
 أنه لا يجب التجديد لها إذا نام بعدها ثم تنبه ليلاً؛ لأن النوم ليس مُنافياً
 للصوم، والثاني: يجب تقريباً للنية من العبادة بقدر الوسع، أما إذا استمرَّ
 النوم إلى الفجر فإنه لا يضر بلا خلاف»^(٣).

فينبغي تجديد النية بعد السحور حتى يكون الصوم صحيحاً باتفاق.

٤ - كيفية النية وما يجب فيها :

يشترط عند الشافعية تعيين النية في الفرض، بأن ينوي كل ليلة أنه

(١) انظر: «البيان» للعمري (٣/ ٤٩١)

(٢) انظر: «فتح العلام» (٤/ ٣٠)، و«حاشية قليوبي وعميرة على شرح المحلى على المنهاج»

(١/ ٥٢).

(٣) «مغني المحتاج مع المنهاج» (١/ ٤٢٤).

صائم غداً عن رمضان أو عن نذر أو عن كفارة؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١). فإنَّ من لم يُعَيِّنْها لم يَنُؤ، ولأن الصوم عبادة يفتقر قضاؤها إلى تعيين النية، فافتقر أدائها إلى تعيينها، كالصلاة وعكسه الحج، فإنه لا يفتقر أدائه ولا قضاؤه إلى تعيين النية^(٢).

وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء من المالكية والحنابلة وداود، وغيرهم^(٣).

ولا يشترط التعيين عند الحنفية في صوم رمضان فلو نوى فيه صوماً واجباً أو صوماً مطلقاً أو تطوعاً وقع عن رمضان^(٤). فأقل النية المجزئة - على القول باشتراط التعيين وهو الراجح - هي: «نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ»، أو «نَوَيْتُ الصَّوْمَ عَنْ رَمَضَانَ»، ولو بدون الفرض على المعتمد، ولا تجب نية الغد ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السَّنَةِ، وأكمل نية الصوم أن يقول: «نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى»^(٥).

(١) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (١)، ومسلم في «صحيحه» رقم (١٩٠٧).

(٢) انظر: «البيان» للعمري (٣/٤٩٢)، «مغني المحتاج» (١/٤٢٤).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/٢٧)، «المجموع» للتنووي (٦/٣٠٢).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/٨٤)، «الدر المختار» (٢/٨٨).

(٥) انظر: «حاشية الباجوري» (١/٣٠٠)، و«إعانة الطالبين مع فتح المعين» (٢/٢٢٤).

٥- هل السحور مجزئ عن النية؟:

لو تَسَحَّرَ ليصوم أو قَصَدَ به التَّقْوَى على الصوم أو شرب لدفع العطش نهائياً أو امتنع من الأكل والشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر فهو نيةٌ إن خَطَرَتْ بِبَالِهِ الصفات التي يشترط التعرض لها كصوم رمضان؛ لتضمنه قصد الصوم، وهو حقيقة النية وإلا فلا، وهذا التفصيل هو المعتمد^(١).

واستدرك بعضهم في أنه لو تسحر ليصوم... إلخ، يلزم ضرورة أن يتصور الصفات، فاشتراط ذلك زيادة، ثم ذكر في حالة قد يشترط ذلك فقال: «مجموع ذلك يقتضي تَصَوُّر تَسَحُّرِهِ بقصد التَّقْوَى عليه مع عدم خطوره مع صفاته بالبال وليس كذلك؛ وذلك لأن الصوم الذي قَصَدَ التَّقْوَى عليه بالتسحر الظاهر أن المراد منه الصوم الشرعي الذي هو إمساك مخصوص بنية مخصوصة، فإذا قصد بالسحور التَّقْوَى عليه لزم خطوره بالبال بصفاته التي لا بُدَّ منها وذلك عَيْنُ النية، نعم إن حُمِلَ الصوم الذي قَصَدَ التَّقْوَى عليه بما ذكر على مطلق إمساك عن المفطرات تَصَوُّر ذلك»^(٢). وفي هذا القول سعة.

٦- استحباب التَلَفُّظ بالنية في الصوم وغيره من العبادات:

محَلُّ النية المعبر شرعاً بالقلب، ولا تكفي النية باللسان دون

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١/٤٢٣)، و«حاشية الباجوري» (١/٢٩٩).

(٢) «إعانة الطالبين» (٢/٢٢١).

القلب قطعاً، ولا يشترط التلفُّظ بها قطعاً كما قاله النووي في «الروضة»، لكنه يندب ليساعد اللسان القلب^(١).

ومما يدلُّ على استحباب التلفظ بالنية في الصوم وغيره من العبادات ما يأتي:

١ - ثبت عن النبي ﷺ إنه تلفظ بالنية في الحج وكذا الصوم، فقد ورد عنه ﷺ أنه دخل ذات يوم على السيدة عائشة رضي الله عنها فقال: «هل عندكم من شيء؟» فقالت: «لا»، فقال: «فإني إذن صائم» رواه مسلم^(٢)، وهو لم يصم بعدُ فدلَّ هذا على تلفظه بالنية، ومنها قوله ﷺ مسمعاً الناس في إحرامه بالحج: «لبيك بعمره وحج» رواه مسلم^(٣).

وهذا تَلَفُظٌ بالنية قبل العمل ولم يمنعه أحدٌ، والصوم والحج عبادتان وكذا الطهارة والصلاة ولا تفريق بينهما، والقياس يدخل في العبادات على الصحيح من أقوال الأصوليين^(٤).

٢ - في الحديث الصحيح المشهور: «إنَّما الأعمال بالنيات وإنَّما لكل امرئ ما نوى...» رواه البخاري ومسلم^(٥) وغيرهما، وهو يدل على أنه

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/٤٣٣).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه» برقم (١٧٠).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» برقم (٢١٥).

(٤) انظر: «جمع الجوامع مع الحاشية» (٢/٢٨٧)، و«إرشاد الفحول» (٢٢٠).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (١)، ومسلم في «صحيحه» برقم (١٩٠٧).

لأَبْدَ في الأعمال - ومنها العبادات - من نِيَّةٍ، فهو يشترط النية ويطلبها، والنية محلُّها القلب، والآتي بها لفظاً وقلباً يُعَدُّ ممثلاً للحديث وعاملاً به.

٣- ثُمَّ إِنَّ التَّلْفُظَ بالنية خارج العبادات - كالصلاة - ليس داخلياً فيها حتى يكون مؤثراً فيها، بل هو كالكلام المباح قبل الصلاة، ولم يرد منع التلفظ بها لا من الكتاب العزيز ولا من السُّنَّة المطهرة، فعدم الورد - على التسليم بذلك - لا يدل على المنع، إذ ليس الترك حجة^(١).

مذاهب العلماء في حكم التلفُّظ بالنية:

أولاً: مذهب الشافعية:

نَصَّ على استحباب التلفُّظ بالنية جَمْعٌ من فقهاء الشافعية، منهم: الإمام النووي في كتابه «المنهاج» في الفقه، فقال: «والنية بالقلب، ويندب النطق قبيل التكبير» أي في الصلاة. قال الشارح مُعَلِّلاً الندب: «ليساعد اللسان القلبَ، ولأنه أبعد عن الوسواس»^(٢).

وقال العلامة ابن حجر الهيتمي في كتابه «المنهاج القويم» في باب

(١) وقد كتب العلامة عبد الله بن الصديق الغماري رسالة مفيدة في الترك أسماها: «التفهم والدرك لمسألة الترك»، وانظر: «المدخل إلى علم مقاصد الشريعة» (٣٥ - ٣٦) لكاتب هذه السطور عفا الله عنه.

(٢) انظر: «مغني المحتاج شرح المنهاج» (١/ ١٥٠).

الصوم ما نصه: «وإنما تجب بالقلب ويُسنُّ التلفظ بها»^(١).

وقال العلامة ابن علَّان الشافعي في كتابه «الفتوحات الربانية شرح الأذكار النواوية» ما نصُّه: «يسنُّ النطق بها - [أي بالنية]- ليساعد اللسان القلب؛ ولأنه ﷺ نطق بها في الحج فقسنا عليه سائر العبادات، وعدم وروده لا يدل على عدم وقوعه، وأيضاً فهو ﷺ لا يأتي إلا بالأكمل وهو أفضل من تركه، والنقل الضروري حاصل بأنه ﷺ لم يواظب على ترك الأفضل طول عمره، فثبت أنه أتى في نحو الوضوء والصلاة بالنية مع النطق، ولم يثبت أنه تركه والشك لا يعارض اليقين، ومن ثمَّ أجمع عليه الأمة في سائر الأزمنة، وبما ذكر اندفع ما شَنَعَ به ابن القيم في «الهدى» على استحباب التلفظ بالنية قبل تكبيرة الإحرام»^(٢).

ثانياً: مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة:

١- قال العلامة ابن عابدين في «حاشية رد المحتار»: «والتلفظ عند الإرادة بها مستحبُّ هو المختار»^(٣).

٢- قال العلامة البهوتي الحنبلي في كتابه «كشاف القناع» بعد أن ذكر الخلاف في التلفظ بالنية وأنَّ المذهب استحباب التلفظ ما نصُّه:

(١) انظر: «المنهاج القويم» لابن حجر المكي (١١٠).

(٢) «الفتوحات الربانية» (١/ ٥٤ - ٥٥).

(٣) «حاشية رد المحتار» لابن عابدين (١/ ٣٠٥).

«واستحبه) أي التلفظ بالنية (سراً مع القلب كثير من المتأخرين) ليوافق اللسان القلب، قال في «الإنصاف»: والوجه الثاني يستحب التلفظ بها سراً وهو المذهب، قدمه في «الفروع»، وجزم به ابن عبيدان و«التلخيص» وابن تميم وابن رزين، قال الزركشي: هو أولى عند كثير من المتأخرين. اهـ، وكذا قال الشهاب الفتوحي وهو المذهب (ومنصوص أحمد وجمع محققين خلافة)، قال الشيخ تقي الدين: وهو الصواب (إلا في إحرام، ويأتي في محله (وفي «الفروع» و«التنقيح») وتبعهما في المنتهى (يُسَنُّ النطق بها سراً) لما تقدم (فجعلاه سُنَّة وهو سهو) عند من يفرق بين المسنون والمستحب، كما يعلم من كلامه في «حاشية التنقيح»، والصحيح أنه لا فرق بينهما، ففي كلامه نظراً واضح، وعلى فرض أن لا يكون هو الصحيح، فلا ينبغي نسبتها إلى السهو لجلالتهما وتحقيقتهما للاختلاف فيه»^(١).

هذا النقل من كتب الحنابلة، وفيه ردٌّ على مُدَّعي الانتساب لمذهب الحنابلة وهم على خلافه في هذه المسألة وأمثالها.

٣- ونصَّ فقهاء المالكية على جواز التلفظ بالنية، لكن الأولى تركه عندهم، وفقد جاء في «الشرح الصغير» (١/ ٣٠٤): «وجاز التلفظ بها، والأولى تركه في صلاة أو غيرها، وهي فرض في كل عبادة»، وعلق الصاوي في «الحاشية» على ذلك فقال: «قوله: والأولى

(١) «كشف القناع عن متن الإقناع» (١/ ٨٧).

تركه: يستثنى الموسوس فيستحب له التلفظ ليذهب عنه اللبس كما في المواق^(١).

فالقول بأن التلفظ بالنية سرّاً مع القلب بدعة، بدعوى أنّه لم يثبت عن النبي ﷺ ولا أصحابه، هو قول مردود؛ فقد ثبت التلفظ بالنية عنه ﷺ في الحج والصوم كما تقدّم، ثم قيس على ذلك سائر العبادات الأخرى، والقياس الشرعي حجة عند الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء والمتكلمين، وهو أصل من أصول الشريعة. ولعلّ فيما تقدّم ذكره الكفاية لمن أراد الهداية، والله تعالى أعلم.



(١) انظر نحوه: «حاشية الدسوقي» (١/٢٣٤).

المبحث الرابع مفطرات الصوم

مفطرات الصوم ثلاثة:

١- دخولٌ داخلٍ ٢- خروجٌ خارجٍ بسبب ٣- الجماع^(١)

ونظمت المفطرات الثلاثة في بيتين فقلتُ:

هَآكَ أَخِي مَفْطَرَاتِ الصُّومِ * خُذْهَا وَدَعْ عَنْكَ النَّوْمَ
أَوَّلُهَا دُخُولٌ دَاخِلٍ بَلَا عَجَبٍ * ثَانِيهَا خُرُوجٌ خَارِجٌ بِأَيِّ سَبَبٍ
ثَالِثُهَا إِتْيَانُ زَوْجٍ بِالنَّهَارِ * تَمَّتْ وَصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ^(٢)
وإليك شرحها باختصار:

أولاً: دخولٌ داخلٍ: وذلك عن طريق وصول عينٍ إلى ما يُسمَّى
جوفاً من منفذٍ مفتوحٍ عن قصدٍ مع تذكر الصوم.
والمراد بالعين: ما يُشاهد بالعين وله أثر محسوس وإن قلَّ
كَيْسَمِيَمَةٍ، ويشمل الدخان المعروف (بالسيجارة)؛ لأنَّ له أثراً يُحسُّ،
بخلاف الأثر فقط كوصول الريح بالشَّم إلى الدِّماغ، ووصول الطعم
بالذوق إلى الحلق من غير وصول عينٍ من المذوق فلا فطر بذلك.
والمراد بما يسمى جوفاً: كحلقٍ وما وراءه، وبطنٍ وإحليلٍ ومثانةٍ -

(١) انظر: «مدارك المرام» للقسطلاني (٩٢)، و«طراز المحافل في ألغاز المسائل» للأسنوي (١٩٩).

(٢) زدْتُ عليها البيت الثالث تنميّاً لها . [مصححه]، أقول - المؤلف -: علماً أن البيتين الأولين

تندرج ضمنهما مفطرات الصيام الثلاثة، فقولي بعد: دخول... بلا عَجَبٍ، إشارة للجماع!

وهي مجمع البول - ودماغٍ وباطنٍ أذنٍ، بخلاف داخلٍ وركٍ وفخذٍ^(١).
 فيفطر بدخول داخلٍ مع تذكره الصوم، أمّا من أكل أو شرب أو
 جامع ناسياً فلا حرج عليه ولا قضاء لقول النبي ﷺ: «إِذَا نَسِيَ فَأَكَلَ
 وَشَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»^(٢)، وقال الحسن ومجاهد:
 «إن جامع ناسياً فلا شيء عليه»، ومثل الناسي الجاهل بالتحريم لقربه
 من الإسلام أو لبعده من العلماء وكذا النائم، وهذا أخذ جمهور الفقهاء
 من الحنفية والشافعية والحنابلة، وقالوا: سواء كان ذلك النسيان في
 صوم الفرض أم النفل، خلافاً للحنابلة في الجماع فلم يعذروا الناسي؛
 لعموم حديث الرجل المجمع ولم يستفصله النبي ﷺ عن كونه ذاكراً
 للصوم أم ناسياً.
 وفرّق المالكية في الفرض والنفل فحملوا حديث النسيان على النفل،
 وأما الفرض فمن أكل أو جامع ناسياً فقد أفطر وعليه القضاء ولا
 كفارة^(٣).

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٤٢٧)، و«إعانة الطالبين» (٢/ ٢٢٥).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» ك: الصوم، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً ح (١٩٣٣).

(٣) انظر: «المبسوط» للسرخسي (٣/ ٦٥)، و«مواهب الجليل» لشرح مختصر خليل (٢/ ٤٥٧)، و«منح الجليل شرح على مختصر خليل» لعليش (٢/ ١٤٣)، و«مغني المحتاج مع المنهاج» (١/ ٤٣٠)، و«المغني» لابن قدامة (٣/ ٢٣).

ثانياً: خروج خارج منه - أي غير معتاد^(١) - بسبب:
وتندرج فيه أشياء:

١ - القيء: يبطل الصوم إن استقاء - أي طلب خروج القيء عمداً- وإن تيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه على الصحيح، بأن تقياً منكساً أو عاد بغير اختياره، فعليه الإمساك وجوباً.
أما إذا غلبه القيء ولم يعد منه أو من ريقه المتنجس به شيء إلى جوفه بعد وصوله لحد الظاهر أو عاد بغير اختياره فلا يفطر به للخبر الصحيح: «من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمداً فليقض» رواه أبو داود والترمذي والحاكم^(٢) وغيرهم. وكالقيء التَّجَشُّؤُ^(٣).

٢- خروج المني بسبب الاستمنااء: وهو استخراج المني بغير جماع

(١) قيّد الفقهاء الخارج بغير المعتاد للاحتراز عن البول والغائط، بخلاف القيء والاستمنااء ونحوهما، ويلغز هنا، ويُقال: خارج غير معتاد، ومع هذا لا يبطل الصوم، ويتصور في الفصد والحجامة، على مذهب الشافعية ومن وافقهم. انظر: «طراز المحافل في أُلغاز المسائل» للأسنوي (١٩٩).

(٢) رواه أبو داود (٢٣٨٠)، والترمذي (٧٢٠)، وحسنه واللفظ له، وابن ماجه (١٦٧٦)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٤٢٧/١) ووافقه الذهبي.

(٣) انظر: «مغني المحتاج» (٤٢٧/١)، و«إعانة الطالبين» (٢/٢٢٥). والتَّجَشُّؤُ: هو تَنَفُّس المعدة عند الامتلاء، وَجَسَّاتُ المعدة، وَتَجَسَّاتٌ: تَنَفَّسَتْ، والاسم: الْجَسَاءُ، ممدود على وزن فُعَال، وَتَجَشَّأَ، تَجَشَّؤاً، والتَّجَشُّؤُ مثله. انظر: «لسان العرب» (٢/٢٨٥)، و«القاموس الفقهي» (٦٣).

حراماً كان كإخراجه بيده، أو مباحاً كإخراجه بيد حليته، وسواء كان بحائلاً أو لا، بشهوة أو لا.

إما إذا لم ينزل، أو خرج المنى منه بدون سبب منه كاحتلام فصوله صحيح لا شيء عليه؛ لأن ذلك خارج عن إرادته^(١).

٣- خروج المنى بسبب المباشرة: أي بلمس أو قبلة أو مضاجعة. فتارة يكون مما تشتهيهِ الطَّبَاع السليمة أو لا، فإن كان لا تشتهيهِ الطَّبَاع السليمة، كالأمرد الجميل والعضو المبان، فلا يفطر بالإنزال مطلقاً، سواء كان بشهوة أو لا، بحائلاً أو لا.

وأما إذا كان الإنزال بلمس ما يُشتهي طبعاً، فتارة يكون محرماً، وتارة يكون غير محرّم، فإن كان محرماً وكان بشهوة وبدون حائل أفطر، وإلا فلا، أمّا إذا كان غير محرّم كزوجته فيفطر الإنزال بلمسه مطلقاً بشهوة أو لا بشرط عدم الحائل، وأما إذا كان بحائلاً فلا فطر به مطلقاً بشهوة أو لا^(٢).

وعلى القول بفطره في هذه الأحوال، فإنه يجب عليه القضاء فقط - وهو مذهب الحنفية والشافعية -؛ لأن المباشرة ليست بجناح حقيقي، ولم يرد دليل على ذلك، ولا إجماع، ولا يمكن أن نقيسها على الجماع؛ لأن الجماع أبغ، وهو الذي ورد فيه النص على الكفارة^(٣).

(١) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٣٢٢).

(٢) انظر: «إعانة الطالبين» (٢/ ٢٢٧).

(٣) انظر: «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٣٤٢).

٤- خروج المني بسبب النظر والفكر: إن كان من عادته الإنزال
بها، أو كررها حتى أنزل، فإنه يفطر على المعتمد كما في «البحيرمي على
الخطيب»^(١).

ولكن النظر والفكر المحرّكان للشهوة كالقُبلة يحرمان وإن لم يفطر
كما في «القليوبي على الجلال» نقلاً عن «الشَّيرَازِمَلِّي على الرَّملي»، ثم إن
ضابط تحريك الشهوة هو هيجانها بحيث يخاف منه الإنزال أو الجماع
لا مجرد انتصاب الذَّكر؛ فإنه لا يضر وإن خرج منه مَذْي^(٢).

وعند المالكية والحنابلة خروج المذي بشهوة مُبطل للصوم وعليه
القضاء، سواء خرج بمباشرة أو بتكرير النظر؛ لأن المذي خارج تخلله
شهوة، فيبطل الصوم كالمني، وفارق البول في هذا؛ لأن البول يخرج
بدون شهوة^(٣)، وأما إن خرج منه مني بسبب النظر فيبطل صومه عند
مالك ولو لم يكرر النظر، وعند الحنابلة لا يبطل إلا إذا كرر النظر؛ لأنه
أنزل بفعلٍ يتلذذ به، ويمكن التحرز عنه، فأفسد الصوم كالإنزال
باللمس^(٤).

٥- الحيض والنفاس والولادة: فإنها مبطلّة للصوم لأسباب

(١) انظر: «حاشية البجيرمي على الخطيب» (٧٥/٢)، و«إعانة الطالبين» (٢٢٧/٢).

(٢) انظر: «المجموع شرح المهذب» (٣٢٢/٦)، و«حاشية البجيرمي» (٧٥/٢)، و«فتح
العلام» (٤٥/٤).

(٣) انظر: «تبيين المسالك» للشنقيطي (١٦٦/٢)، و«الشرح الكبير مع المغني» (٤٨/٣).

(٤) انظر: «المغني مع الشرح الكبير» (٤٩/٣).

شرعية لا يدرك معناها؛ لأن الطهارة شرطٌ في الصوم، وعلى المرأة القضاء فقط، ولا يبطل الصوم بالاستحاضة.

وهناك مبطلات لأسباب تقوم بالبدن كافة، مانعة لصحة الصوم أصلاً، وهي:

الجنون ولو لحظة لمنافاته للعبادة، وكذا الإغماء والسُّكْر إن تَعَدَّى بهما وعَمَّا جميع النهار، فلا فطر بها لم يتعدَّ به منهما، وإن عمَّ جميع النهار، ولا بها لم يعممه وإن تَعَدَّى به، وهذا ما يفهمه «شرحا الإرشاد» لابن حجر، ويومئ إليه موضع من «تحفته»، واعتمد في موضع آخر منها الإفطار بها تَعَدَّى به منها ولو لحظة، وبها لم يتعدَّ به إن عمَّ جميع النهار، واشترط الرمي في الإفطار تعميم جميع النهار في المتعدِّي به وغيره^(١).

وخلاصة ذلك أنَّ للإغماء والسُّكْر أربع حالات هي:

- ١- إن تَعَدَّى بهما وعَمَّا جميع النهار، بطل صومُه باتفاق.
- ٢- إن لم يَتَعَدَّ بهما ولم يعمَّ جميع النهار، لم يبطل صومه باتفاق.
- ٣- إن تَعَدَّى بهما ولم يعمَّ جميع النهار، فيه خلاف.
- ٤- إن لم يتعدَّ بهما وعَمَّا جميع النهار، فيه خلاف.

وأما الردة - والعياذ بالله تعالى - فهي تقطع الإسلام وتهدم الدين أصلاً، فتبطل الصوم من باب أولى وإن عاد للإسلام، ولمنافاتها العبادة.

(١) انظر: «نيل الرجاء بشرح سفينة النجاة» للشاطري (١٥٧).

فتضرر الردة ليلاً أو نهاراً، وكذلك يضر رفض النية ليلاً لا نهاراً، فلا بد من تجديد النية بعد الإسلام، فإن ارتد ليلاً ثم أسلم ولم يُجدد نية الصيام من الليل لم يصح صومه، وعليه الامساك والقضاء^(١).
لكن السيوطي صحح في مسألة الردة نهاراً أنها لا تفطر الصائم، والمعتمد الأول، وقد عَقَّب عليه ابن قاسم العبادي فقال: «في «فتاوى السيوطي»^(٢) إذا ارتد الصائم ثم عاد إلى الإسلام في بقية يومه، فهل يعتد بصومه أم لا؟ الجواب: ذكر صاحب «البحر» المسألة، وحكى فيها وجهين مبنيين على أن نية الخروج من الصوم هل تبطله؟ ومقتضاه تصحيح عدم البطلان، فإنه الأصح في المسألة المبني عليها أ هـ.
وقضية إطلاقهم اشتراط الإسلام في جميع النهار. وقوله في «شرح الروض» - للأسنوي - وغيره: فلو ارتد في بعضه بطل صومه البطلان وإن عاد للإسلام»^(٣).

ثالثاً: الجماع: من أفسد صومه في نهار رمضان عامداً عالماً بالتحريم مختاراً^(٤) بجماع أو أي وطء في فرج مع توفر الشروط التي أوصلها

(١) انظر: «حاشية عبد الحميد الشرواني على التحفة» (٣/ ٣٨٩)، و«حاشية البجيرمي

على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (٦/ ٤٢٦).

(٢) انظر: «الحاوي في الفتاوى» للسيوطي (١/ ٩٠).

(٣) «حاشية العبادي على تحفة المنهاج بشرح المنهاج» (١٣/ ٣٧٥).

(٤) هذا مبني على تصوّر الإكراه بالزنا وهو المعتمد - وهذا مع تحريم الإقدام عليه وعدم إباحته ولو بالإكراه -، والانتشار الذي يحصل عنده إن حصل طبيعي وجبلي لا اختيار =

بعضهم إلى اثني عشر شرطاً^(١)، ترتَّب عليه خمسة أمور:

١ - فساد الصوم.

٢ - وجوب القضاء.

٣ - وجوب إمساك بقية اليوم.

٤ - وجوب الكفارة العظمى.

٥ - وجوب التعزير^(٢).

قال في «رحمة الأمة»: «وأجمعوا على أن مَنْ وَطِئَ وهو صائم في

= للنفس فيه، فلا يفطر بالإكراه على الزنا ولا يقام عليه الحد - وهو الأصح كما في «المجموع» في «الحد» - بشرط الإكراه ويشترط فيه أيضاً: أن لا يكون له قصد في فعل ما أكره عليه، ولا تفكَّر فيه، ولا تلذَّذ به، فإن كان كذلك لا يعتبر إكراهه، ويفسد صومه. وقد رجَّح جماعة من الشافعية الفطر بالإكراه على الزنا، وعللوا ذلك لعدم تصوُّر الإكراه في الزنا؛ لأن حصول الانتشار دلالة الاختيار، وتنفيراً عنه. قال الشرواني: لو أكرهه على الزنى فينبغي أن يفطر به تنفيراً عنه، قال سم - ابن قاسم -: وفي «شرح الروض» ما يدل عليه أنه. كذا رأيت بهامش بخط بعض الفضلاء أي: لأن الإكراه على الزنى لا يبيحه بخلافه على الأكل ونحوه ثم رأيت في الشيخ عميرة ع ش - الشبرايملى - وتقدّم عن الحفني وسلطان والعناني خلافة ثم رأيت في «الإيعاب» ما يوافقهم من ترجيح عدم الإفطار بالزنى مكرهاً. «حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (٤٠٩/٣). وانظر: «المجموع» (١٥٢/٩)، و«تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (١٣٠/١٣)، و«حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج» (١٣٠/٥)، و«إعانة الطالبين» (٢٠٥/٢). (١) انظرها في: «نيل الرجاء» للشاطري (١٥٣)، و«إعانة الطالبين» (٢٣٩/٢)، و«فتح العلام» (٨٩/٤).

(٢) انظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٢٧٠)، و«نيل الرجاء» (١٥٥)، وغيرهما.

رمضان عامداً من غير عُذْرٍ كان عاصياً وبطل صومه، ولزمه إمساك بقية النهار، وعليه الكفارة الكبرى وهي عِتْقُ رَقَبَةٍ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعامُ ستين مسكيناً^(١).

والكفارة عند الشافعية^(٢) على الواطئ كزوجٍ دون الموطوء، وفي قولٍ الكفارةُ عنه وعنهما كفارة واحدة، ويَحْتَمِلُهَا الزوج لمشاركتها له في السبب، وأما الموطوءة بالشبهة أو المزني بها فلا يتحمل عنها قطعاً، وفي قولٍ عليها كفارة أخرى قياساً على الرجل؛ لتساويهما في السبب والإثم، ومحل الخلاف فيما إذا كانت المرأة صائمة ومكته طائعة عالمة، فإن كانت مُقْطِرَةً بحضي أو غيره - أو كانت صائمة ولم يطل صومها لكونها نائمة مثلاً - فلا كفارة عليها قطعاً، والمعتمد عند الشافعية الكفارة على الواطئ فقط خلافاً لغيرهم^(٣)، ثم إن

(١) «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة» للدمشقي (١٩٦).

(٢) انظر: «مغني المحتاج» (١/٤٤٤)، و«إعانة الطالبين» (٢/٢٣٩).

(٣) وقال بوجوب الكفارة على المرأة إذا طاوعت الرجل على الجماع: أبو حنيفة وأصحابه، ومالك وأصحابه، وهي رواية عن أحمد - وهي المذهب عندهم - مع القضاء عليها أيضاً. انظر: «الاختيار لتعليل المختار» (١/١٣١)، و«المغني» لابن قدامة (٣/٥٨)، و«المجموع» (٦/٣٥٤).

وإذا كانت المرأة مكروهة فلا يجب عليها إلا القضاء فقط عند الحنفية والحنابلة. انظر «المغني» لابن قدامة (٣/٥٨). وقال المالكية: عليها القضاء والكفارة، لكن الزوج هو الملزم بها، فعليه كفارتان؛ لأنه المتسبب في الجماع، انظر: «المدونة» (١/١٩١).

وقال الشافعية: إذا أكرهها وهما صائتان في الحضر فليها حالان: الأول: أن يقرها بربطها أو بغيره ويطأ فلا تنظر هي، وتجب عليه كفارة عنه قطعاً، الثاني: أن يكرها حتى =

الكفارة لا تتعدد بتعدد الجماع في يوم واحد^(١)، وتتعدد بتعدد الإفساد في الأيام، فلو وطئ في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعددها، وذلك لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة فلم تتداخل كفاراتها^(٢)، وقد نظم بعضهم جميع المبطلات فقال:

عشرة مفطرات الصوم فَهَا كَهَا إغماءُ كُلِّ اليومِ
إنزاله مباشراً والرَّدهُ والوطءُ والقيءُ إذا تعمَّدهُ
ثم الجنونُ الخيضُ مع نفاسٍ وصولُ عينِ بطنه مع راسٍ^(٣)



= يمكنه ففي فطرها قولان: أصحها لا تفطر، والثاني: تفطر وعليها الكفارة، وتكون الكفارة عليه وحده قطعاً، فيوافقون المالكية في هذه الحالة، انظر: «المجموع» للنووي (٦/ ٣٣٦). [مصححه].

(١) وهو مذهب الجمهور من الحنفية والمالكية والشافعية، وقال الحنابلة: إذا كان كَفَّر عن الجماع الأول في نفس اليوم فعليه كفارة ثانية على الجماع الثاني. انظر: «الدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين» (٢/ ١١٠)، و«تبيين المسالك» للشنقيطي (٢/ ١٧٠)، و«المجموع» للنووي (٦/ ٣٣٧)، و«مغني المحتاج» (١/ ٤٤٤)، و«المغني» لابن قدامة (٣/ ٧٠). [مصححه].

(٢) وهو مذهب الجمهور - المالكية والشافعية وجمهور الحنابلة - أنه إذا جامع في يومين أو أكثر، ولم يكفر عن اليوم الأول، وجبت عليه لكل يوم كفارة، وتكرر الكفارة بتكرر الأيام التي جامع فيها، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن وطئ في اليوم الثاني قبل تكفيره عن اليوم الأول كفته كفارة واحدة. انظر: و«الدر المختار ومعه حاشية ابن عابدين» (٢/ ١١٠)، و«تبيين المسالك» (٢/ ١٧٠)، و«المغني» لابن قدامة (٣/ ٧٠)، و«المجموع» للنووي (٦/ ٣٣٧)، و«مغني المحتاج» (١/ ٤٤٤). [مصححه].

(٣) انظر «إعانة الطالبين» (٢/ ٢٢٦).

المبحث الخامس المعذورون في الإفطار

المعذورون في الإفطار من المسلمين البالغين أربعة أقسام:
الأول: عليهم القضاء دون الفدية وهم: الحائض، والنفساء،
والمريض، والمسافر، والمغمى عليه.
الثاني: عليهم الفدية دون القضاء كالشيخ الذي لا يطيق، وفي
حكمه المريض مرضاً لا يُرجى برؤه.
الثالث: عليهم القضاء والفدية، وهم: الحامل، والمرضع إذا
أفطرتا خوفاً على الولد، ومن أفطر لإنقاذ غريق ونحوه، ومؤخر قضاء
رمضان مع الإمكان حتى يدخل رمضان آخر.
الرابع: لا قضاء ولا فدية وهو المجنون^(١).
وهنا مسائل مهمة سنوضحها فيما يأتي:

المسألة الأولى: من يباح له الإفطار بسبب المرض:
يباح للمريض ترك الصيام الواجب ولو قضاءً إذا وجد به
ضرراً، وضبط الضرر بما يبيح التيمم؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ
مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَكْيَامٍ أَخَّرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ
بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(١) انظر: «الأشياء والنظائر» (٤٤٦).

ويجب الفطر إذا خشي الهلاك؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]. هذا ما اعتمد من كلام الشيخ أبي زكريا الأنصاري، ووافقه الخطيب الشربيني والجمال الرملي، واعتمد ابن حجر الهيتمي أنه متى خاف المريض مبيح تيمم^(١) لزمه الفطر، وفي هذا سعة لكن بقدر الضرورة^(٢).

وعند الحنفية^(٣) والمالكية^(٤) أنه يجب الإفطار عند خوف الهلاك، وعند الحنابلة المرض المبيح للفطر عندهم هو الشديد الذي يزيد بالصوم أو يخشى تباطؤ برئه، وحكي عن بعض السلف أنه أباح الفطر بكل مرض، حتى من وجع الإصبع والضرس؛ لعموم الآية فيه^(٥)، وهذا قول مردود؛

(١) المبيح للتيمم: هو ما لو خاف زيادة علة المرض بكثرة ألم وإن لم تزد المدة، أو خاف بقاء البرء وإن لم يزد الألم، أو خاف حصول مرض مُزمن أو ذهاب روح أو فوت عضو أو منفعة عضو، فإذا وجد واحد من هذه الأسباب فله الفطر. انظر: «روضة الطالبين وعمدة المفتين» للنووي (١/١٠٣)، ويقرر أن المرض يخوف طبيب مقبول الرواية ولو عبداً أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه سواء ظناً أو بتجربته عند ابن حجر الهيتمي وغيره، وفيه سعة خلافاً لظاهر كلام الرملي والخطيب في التجربة، ولكن اشترط كونه عارفاً بالطب واعتمده النووي والشبرايمسي والرشيدي وغيرهما من أهل العلم. انظر: «روضة الطالبين» (١/١٠٣)، و«حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (١/٣٤٥).

(٢) انظر: «بشرى الكريم» (٧٢)، و«إعانة الطالبين» (٢/٢٣٦).

(٣) انظر: «وبدائع الصنائع» (٢/٩٣).

(٤) انظر: و«حاشية الدسوقي» (١/١٥٣٦).

(٥) انظر: و«المغني» (٣/٤١).

فإن المرض لا يطلق على ذلك، وإنما ما حصل به أذى وضرر.
ويلحق بجواز الفطر للمريض من لحقه عطش أو جوع شديدين.
والمريض ينقسم إلى قسمين:

١- قسم يرجى له الشفاء، وهذا يجب عليه القضاء عند التمكن،
فإن لم يتمكن من القضاء بأن استمر مرضه حتى مات فلا يجب عليه
شيء ولا يتدارك عنه لكن يستحب الصوم أو الإطعام عنه كما سيأتي
بيانه. وأما إن تمكن من القضاء ولم يقض حتى مات لزم الصيام أو
الإطعام عنه.

٢- قسم لا يرجى برؤه من المرض ولا ينتظر شفاؤه، فهذا تجب
عليه الفدية ابتداءً فيخرجها عن كل يوم مُدًّا، فإن لم يخرجها حتى مات
وجب إخراجها عنه كالديون، بل دين الله تعالى أحق بالقضاء^(١).

المسألة الثانية: الإفطار بسبب السفر

يجوز للمسافر الفطر^(٢) بشروط، وهي:

١- أن يكون سفره طويلاً، وهو مرحلتان وهي عبارة عن (٨٣)

(١) انظر: «بغية المسترشدين» (١٨٤).

(٢) المسافر الظاهر سفره لا مانع من إظهار فطره؛ بجامع ظهور العذر كالحائض، وإنسا
الإخفاء لمن خفي سفره خشية التهمة بسوء الظن والعقوبة حيث يراه المحتسب،
كصاحب العذر في الجمعة إذا كان ظاهراً، فمحل الإخفاء في خفاء السفر، وخفاء العذر
للمريض ونحوه، لا ظهور العذر. انظر: «تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني»
(٣/ ٤٣٣)، و«المجموع لمهمات المسائل من الفروع» للصابي (١٥٣).

(كيلومتراً) أو أكثر، ولا تسقط رخصة الفطر ولو كان السفر مريحاً كما في وسائل المواصلات الحديثة وعلى هذا الشرط أكثر أهل العلم.

٢- أن يكون سفره مباحاً: فسفر المعصية وهو الذي ينشأ لأجل معصية كقطع الطريق، فلا يجوز لمن سافر لأجل معصية الفطر، وعلى هذا جماهير أهل العلم خلافاً للحنفية فلم يشترطوا ذلك^(١).

٣- أن يفارق عمران البلد أو سورها قبل الفجر، عند الشافعية وبهذا قال المالكية^(٢)، وهذا خلاف الفطر بالمرض فيباح بحدوث المرض أثناء النهار لوجوده من غير اختياره بخلاف السفر فإن سافر قبل الفجر جاز له الفطر، فإن سافر بعد الفجر فلا يجوز له الفطر إلا إن حصل له بالصوم مشقة شديدة لا تحتل عاده.

وحكى النووي وجهاً ضعيفاً بجواز الفطر لمن سافر بعد الفجر وحكاه عن المزني وقال: «قال المزني: له الفطر، وهو مذهب أحمد وإسحاق، وهو وجه ضعيف، حكاه أصحابنا عن غير المزني من أصحابنا أيضاً والمذهب الأول.. قال صاحب «الحاوي»: وقيل: إن المزني رجع عن هذا المنقول عنه، وقال: اضربوا على قولي، قال: وكان احتج بأن النبي ﷺ خرج عام الفتح من المدينة صائماً حتى بلغ كراع الغميم أفطر، فظن أنه أفطر في نهاره. وهذا الحديث في «الصحيحين»،

(١) انظر: «بدائع الصنائع» (٩٦/٢).

(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/٥٣٥).

وكراع الغميم عند عسفان بينه وبين المدينة نحو سبعة أيام أو ثمانية، فلم يفطر النبي ﷺ في يوم خروجه^(١).

هل الأفضل للمسافر الفطر أم الصوم؟

اختار جمهور العلماء أن الصوم أفضل من الفطر إن لم يتضرر بالصوم قال به الحنفية والمالكية والشافعية^(٢)؛ واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقال الحنابلة^(٣): «الفطر في السفر أفضل»؛ واستدلوا بأحاديث الأخذ بالرخصة كحديث: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه»^(٤).

تنبيه:

مُدِيمُ السَّفَرِ - أي دائم السفر - لا يُباح له الفطر؛ لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب بالكلية إلا أن يقصد قضاء في أيام آخر في سفره فيجوز له الفطر، هذا ما جرى عليه السُّبُكِيُّ واستظهره الرَّمْلِيُّ في

(١) «المجموع» (٦١/٢٦)، وفي مذهب الإمام أحمد روايتان أصحها أن له الفطر، وحكاه ابن قدامة الحنبلي أيضاً هذا القول عن عمرو بن شرجبيل و إسحاق و داود وابن المنذر؛ واستدلوا: بفعل أبي بَصْرَةَ الْغَفَّارِيِّ صَاحِبِ النَّبِيِّ ﷺ. انظر: «المغني» (١٣/٣).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٩٧/٢)، و«بشرى الكريم» (٧٢)، و«المغني» (٣/٢٩٥).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/٢٩٥).

(٤) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (١/٤٦٩)، رقم (٩٩٠)، والطبراني في «الكبير» (١١/٢٥٥) رقم (١١٨٨٠). قال الهيثمي في «المجمع» (٣/١٦٢): «رواه الطبراني في الكبير، والبزار ورجال البزار ثقات وكذلك رجال الطبراني».

«النهاية». والذي استوجهه ابن حجر في «التحفة» خلافه وهو أنه يباح له الفطر مطلقاً، قال ابن حجر: «قال السُّبكي بحثاً: ولا يباح الفطر لمن لا يرجو زَمناً يقضي فيه؛ لإدامته السفر أبداً»، وفيه نظر ظاهر، فالأَوْجَهُ خلافه»^(١).

المسألة الثالثة: حكم إفطار الحامل والمرضع:

اتفق أهل العلم على جواز إفطار الحامل والمرضع إذا خافتا على نفسيهما أو أولادهما، وأوجبوا عليهما الفطر إن خافتا هلاكاً أو شدة. وعند الشافعية أن على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد فقط الفدية والقضاء. وأما لو خافتا على أنفسهما ولو مع الولد فلا فدية عليهما وإنما القضاء فقط وكذا قال الحنابلة^(٢).

وأما عند الحنفية فلم يوجبوا الفدية على الحامل والمرضع ولو خافتا الضرر بولدهما^(٣).

وعند المالكية لم يوجبوا الفدية على الحامل مطلقاً خلافاً للمرضع وجعلوها لها ثلاثة أحوال:

(الأول) لا يجوز لها فيه الفطر والإطعام: وهو ما إذا قدرت على الصوم ولم يجهدا الإرضاع ولم يحصل لولدها ضرر بسببه.

(١) انظر: «إعانة الطالبين» (٢/٢٣٦)، و«التحفة مع حاشية الشرواني» (٣/٤٣٠).

(٢) انظر: «مغني المحتاج» (١/٤٤٠)، «المغني» لابن قدامة (٣/٢٨١).

(٣) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/٩٨).

(الثاني) يجوز لها فيها الفطر والإطعام: وهي ما إذا أجهدها الإرضاع.

(الثالث) يجب عليها فيها الفطر والإطعام: وهي ما إذا لم يمكنها الإرضاع وخافت على ولدها شدة الأذى^(١).

ومن حيث الاستدلال لقول الجمهور، قال الحافظ ابن حجر: «تقدم حديث أنس بن مالك القشيري وفيه: «إن الله وضع عن المسافر والحامل والمرضع الصوم وشرط الصلاة»، وهو في السنن الأربعة، ورواية النسائي «ورخص للمرضع والحبل».

وأما الفدية فالمحفوظ فيه من قول ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أبو داود ولفظه: «في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قال: «كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكين والحبل والمرضع إذا خافتا - يعني على أولادهما - أفطرتا وأطعمتا». وأخرجه البزار كذلك وزاد آخره: «وكان ابن عباس يقول لأم ولد له حبل: أنت بمنزلة التي لا تطيقه فعليك بالفداء ولا قضاء عليك»، وصحح الدارقطني إسناده^(٢).



(١) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٣٧).

(٢) «التلخيص الخبير» (٢/ ٢٠٩).

المبحث السادس

في بيان حكم تأخير العادة الشهرية من أجل العبادة كالصوم والحج

يُستفاد مما قاله العلماء المتقدمون والمعاصرون في هذه المسألة أن استخدام الدواء من أجل تأخير عادة المرأة إلى فترة أخرى من أجل إدراك العبادة صحيحة في وقتها كالصوم والحج جائز، بشرط أن لا تتضرر المرأة بذلك وفقاً للقواعد الشرعية، ولم يرد ما يمنع ذلك، ولكن ينبغي للمرأة أن تبقى على طبيعتها وجبليتها التي خلقها الله تعالى عليها، فهذا أمر قد كتبه الله تعالى على بنات آدم عليه السلام.

ويمكن أن يستدل لما تقدم بما رواه عبد الرزاق في «المصنف» أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: سئل عن امرأة تطاول بها دم الحيضة، فأرادت أن تشرب دواءً يقطع الدم عنها، فلم يرَ ابنُ عمر بأساً بذلك، ونَعَتَ ابنُ عمر ماء الأراك، قال معمر: «وسمعتُ ابنَ أبي نجيح يُسألُ عن ذلك فلم يرَ به بأساً»^(١).

وقد نُقِلَتْ عن بعض الفقهاء المتقدمين أقوال تفيد جواز ذلك للحاجة ولرفع الضرر، فمن ذلك ما جاء في «المغني» لابن قدامة الحنبلي (١/ ٣٦٨): «روي عن الإمام أحمد قوله: «لا بأس أن تشرب المرأة دواءً يقطع عنها الحيض إذا كان دواءً معروفاً».

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١/ ٣١٨)، رقم (١٢٢٠).

وجاء في «المجموع لمهتّمات المسائل والفروع» للصافي السّكاف نقلاً عن «فتاوى» الجّهال محمد بن حُسَيْن القَطّاطِ الزبيدي الشافعي - ت(٩٠٤هـ) - رحمهما الله تعالى: «وأما استعمالُ دواءٍ يمنع الحيض فلم أقف على نقلٍ، والظاهرُ الجواز؛ لانتفاءِ العلةِ التي علّل بها القائل بالمنع - أي منع الدواء للحامل لإلقاء ما في بطنها -»^(١).

وقال العلامة الصّاوي المالكي في «حاشيته على الشرح الصغير» (٢٠٨/١): «من سماع ابن القاسم من استعملت الدواء لرفعه (أي الحيض) عن وقته المعتاد فارتفع، فيحكم لها بالطّهر، وعن ابن كنانة: «مَنْ عادتها ثمانية أيام مثلاً، فاستعملت الدواء بعد ثلاثة مثلاً لرفعه بقية المدة، فيُحكم لها بالطّهر، خلافاً لابن فرحون» اهـ، لكن قال العلماء: هذا العلاج مكروه؛ لأنّه مظنةُ الضّرر».

وفيهما يأتي نذكر ما قاله بعض العلماء المعاصرين في هذه المسألة وما استدلوا به كالآتي:

١ - جاء في «فتاوى» السيد العلامة محمد بن أحمد الشاطري رحمه الله تعالى ما نصه: «هل يسمح الإسلام بالسيطرة على الحيض بالعقاقير لتوافق بعض المناسبات كالحيض أو شهر العسل؟».

(١) «المجموع» للعلامة طه بن عمر الصافي السكاف (٤٤٠)، وما ذكره القنطاط هو الظاهر من كلام الإمام النووي - رحمه الله - فقد قال: ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها القضاء، وكذا لو شربت دواء لتلقي الجنين فألقته، ونفست لم يلزمها قضاء صلوات مدة النفاس على الصحيح من الوجهين. «المجموع» (١٠/٣)، ومثله في «الروضة» (١/١٩١)، ويفهم من ذلك جواز استخدام الدواء لمنع الحيض ولكن من غير ضرر.

الإجابة: نعم يسمح الإسلام بذلك فيما ذكره السائل؛ إذ لا مانع منه شرعاً كما نصّ عليه كثير من الفقهاء وبشرط أن لا ينتج منه ضرر على المرأة؛ عملاً بالقاعدة الفقهية الشهيرة وهي: «درء المفاسد أولى من جلب المصالح»، وكره بعض الفقهاء تغيير العادة في أوقات العبادة حتى لا تعارض الطبيعة التي خلق الله المرأة عليها، ولتبقى في جريانها على طبيعتها»^(١).

٢- وجاء في «فتاوى شرعية» تصدر عن جماعة من العلماء المعاصرين في إدارة الإفتاء والبحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدبي ما نصه:

«إن استعمال المرأة للحبوب لمنع الدورة لا حَرَجَ فيه - إن شاء الله - إن لم يترتب على ذلك ضرر بالمرأة جرّاء استعماله، فإن ترتب على استعماله ضرر مُنَع للضرر، لا لأجل منع الدورة من أجل الصيام؛ لأنّ استعمال الحبوب لهذا الغرض هو وسيلة لأجل عمل خير، والوسائل لها حكم المقاصد، ولا يرد على ذلك أن منع الدورة بالحبوب تغيير لخلق الله أو قهر للجِيلة، أو أنها حائض حكماً؛ وذلك لأن الشارع الحكيم إنما حرّم عليها الصيام والصلاة حالة الحيض لأجل الحيض تخفيفاً عليها لما يعترها أثناءه، ولأنه يتلبس بها أثناءه حدثٌ معنويّ يمنع صحة الصلاة والصوم وغير ذلك مما هو معلوم، فإذا امتنع نزول

(١) «فتاوى وردود شرعية معاصرة» للشاطري (٢٠).

الدم لسبب أو لغيره لم تكن حائضاً حقيقةً ولا حكماً؛ لأنَّ الحيض هو سيلان الدم، فإذا لم يكن هناك حيض كانت طاهرة حكماً وحقيقةً، ولا يتغير ذلك الحكم إلا بنزوله أي الدم، ولا ينظر لكونها اتخذت وسيلة لمنع؛ لأن هذه الوسيلة هي من الدواء المباح استعماله، فإذا استعمل المباح لغرض فعل الطاعة يُرجى أن يثاب على فعله اعتباراً بِنِيَّتِهِ، أمّا أن يقال بإثمه فلا...»^(١).

٣- قال الشيخ يوسف القرضاوي: «الذي يُوافق عمل المسلمين في خير القرون أن تساير المرأة الفطرة التي فطر الله الناس عليها... على أن تناول هذه الحبوب ليس ممنوعاً شرعاً، إذ لا دليل على منعه، ما لم يكن من ورائه ضررٌ بالمرأة، ولهذا يحسن أن يكون باستشارة طبيب مختص، أو تكون معتادة عليه من قبل، كما لا يليق بالفتاة العذراء أن تتناول هذا النوع من الحبوب، وقد نصَّ بعض الفقهاء المتأخرين على جواز تناول ما يرفع الحيض، فقد ذكر الشيخ مرعي في «دليل الطالب» من كتب الحنابلة: أن للأثني شرب دواء مباح لحصول الحيض ولقطعه قال شارحه «منار السبيل»: «لأن الأصل الحل حتى يرد التحريم ولم يرد»^(٢).



(١) «فتاوى شرعية» (١/ ٣٢٨).

(٢) «فقه الصيام» (٤٠). وانظر النص المشار إليه في: «دليل الطالب مع شرحه منار السبيل» (١/ ١٠٣).

المبحث السابع

في بيان حكم الحُقْن (الإبر)

قبل الخوض في الموضوع هناك حُقَنَةٌ يُطلق عليها قديماً بالحُقْنَة الشرجية ينبغي التنبيه عليها؛ إذ هي إدخال أي مادة سائلة من الدبر إلى الأمعاء الغليظة، قد يكون بقصد طرد الفضلات أو بقصد إشباع الجسم بالدواء أو الغذاء، فهذه بجميع حالاتها مُفْطِرَةٌ للصائم باتِّفاق الفقهاء ومنهم الشافعية؛ لأنها تدخل من منفذ طبيعي وتصل إلى حدِّ الجوف، لحديث ابن عباس رضي الله عنهما من قوله: «الْفِطْرُ مِمَّا دخل»^(١).

وهناك أيضاً مسألة أخرى وهي التقطير في باطن الإحليل - وهو مخرج البول من الذكر واللبن من الأنثى - وهو مفطر على الأصح عند الشافعية وغيرهم؛ لأنه يسمى جَوْفًا، ومقابل الأصح لا يفطر بناءً على مقابله إذ ليس فيه قوة الإحالة، وقال به جماعة من العلماء كالأحناف والحنابلة؛ وذلك لعدم ورود دليل يقول بالفطر، ولأنه مما تعمُّ به البلوى، وكذا قال المالكية^(٢).

(١) سيأتي تفريجه.

(٢) انظر في ذلك: «الاختيار لتعليل المختار» (١/١٣٣)، و«الإكليل شرح مختصر خليل» (١٠٨)، «تبين المسالك» للشنقيطي (٢/١٦٥)، «مغني المحتاج» (١/٤٢٨).

حكم حُقْن الوريد والعَضَل (الإبر):

وأما الحُقْن التي يُحْتَقَنُ بها في الوريد وفي العَضَل وتُسمى بـ (الإبر) فاختلف العلماء المعاصرون فيها إلى أربعة أقوال، هي:

القول الأول: أَنَّ الحقنة الوريدية أو العضلية تفطر مطلقاً.

القول الثاني: أَنَّ الحقنة الوريدية أو العضلية لا تفطر مطلقاً.

القول الثالث: أَنَّ الحقنة الوريدية تفطر، والحقنة العضلية لا تفطر.

القول الرابع: أَنَّ الحقنة للتداوي لا تفطر مطلقاً، والحقنة للتغذية تفطر مطلقاً.

تفصيل الأقوال السابقة وبيان أدلتها:

القول الأول: وهو أَنَّ الحقنة تفطر مطلقاً وريدية أو عضلية، سواء كانت للتداوي أو للتغذية أو للتقوية، قال به جماعة من علماء حضر موت وغيرهم، مثل العلامة الشيخ سالم سعيد بكير باغيثان وألف رسالة أسماها «وضوح البطلان في الحكم بعدم الفطر بالحقن بالإبرة في نهار رمضان» ردَّ فيها على بعض العلماء المعاصرين له، ومن قال به الشيخ محمد عوض باوزير، والأستاذ محمد سعيد السيوطي^(١)، والشيخ محمد نجيب المطيعي صاحب «تكملة المجموع» للنووي^(٢)، واستدلوا

(١) انظر: «رسالة وضوح البطلان» (٢٥).

(٢) انظر: هامش «المجموع شرح المذهب» بتحقيق المطيعي (٦/٣٤٦).

بما يأتي:

١ - وصول العين إلى ما يسمى جوفاً مفطراً إذا كان من منفذ مفتوح سواء كان ذلك الجوف المعدة وغيرها، وسواء كان فيه قوة تحيل الغذاء والدواء أو لا، لا فرق في المنفذ بين المفتوح خلقةً والمفتوح فتحاً مستحدثاً مُدركاً^(١)

٢ - إن المناط الذي ينبني عليه الحكم بالفطر هو وصول الشيء إلى الدماغ أو الجوف، فمتى تحقق الوصول أفطر الصائم، ولا شك في أن هذه الحقنة تصل إلى الجوف؛ لأنها تصل عند إعطائها إلى الدورة الدموية، وهذه توزعها إلى أجزاء الجسم كل بحسب طلبه^(٢).

٣ - تؤدي الحقنة وظيفة الطعام، وتؤدي وظيفة الاستدواء من الفم، بل هي أبلغ وأسرع وأكثر تأثيراً في دفع المرض والهزال الناجم عن الجوع وما إلى ذلك من فوائد الطعام والدواء^(٣).
القول الثاني: وهو أن الحقنة لا تفطر مطلقاً - وريدية كانت أو عضلية - للتداوي أو للتغذية.

قال بهذا القول: الشيخ القاضي عبد الله بن عوض بكير، والعلامة عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر سابقاً^(٤)، والشيخ محمد

(١) انظر: «وضوح البطلان» (٧، و٢٥).

(٢) «وضوح البطلان» (٢٥).

(٣) هامش «المجموع» بتحقيق المطيعي (٦/ ٣٤٦).

(٤) «وضوح البطلان» (١٤).

البيحاني^(١)، والسيد سابق في كتابه «فقه السنة»، والشيخ محمود شلتوت، وبعض علماء الأزهر^(٢)، والدكتور محمد حسن هيتو^(٣) والدكتور يوسف القرضاوي^(٤)، وغيرهم، واستدلوا بها يأتي:

١- أنَّ ما يدخل من الحقنة إلى الجسم يدخل من منفذ غير طبيعي وغير مفتوح.

٢- أنَّ العضل والوريد لا يسمى جوفاً.

٣- أنَّ الحقنة لا تفيد شعباً ولا رياً؛ لأنها ليست من طريق يوصل إلى المعدة ولا يمر بالجهاز الهضمي للإنسان^(٥)، وغير ذلك.

القول الثالث: وهو أنَّ الحقنة الوريدية تفطر مطلقاً للتغذية أو للتداوي دون الحقنة العضلية مطلقاً.

وهذا اختيار شيخنا العلامة السيد عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله تعالى^(٦)، وهو تفريق جيد أظن أنه لم يسبقه أحد في ذلك بإطلاقه على

(١) «تحفة رمضان» (٣٧).

(٢) «فتاوى الأزهر» (٤٧).

(٣) في كتابه «فقه الصيام» (٨٧).

(٤) في كتابه «فقه الصيام» (٨٦).

(٥) انظر: «وضوح البطلان» (٥)، و«فقه الصيام» للقرضاوي (٨٦)، و«فقه الصيام» لهيتو (٨٧).

(٦) وقد أفردته بترجمة بعنوان «شفاء الفؤاد في ذكر بعض أخبار السيد العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد»، يسر الله تعالى طبعها. [مصححه].

التفصيل الذي سيأتي، وهو قول له وجهته وحُظّه من النظر والاستدلال.

واستدلّ على ذلك بقاعدة مقرّرة عند الشافعية قديماً، فقال مُدَلِّلاً لما ذهب إليه: «قَرَّرَ فقهاؤنا السابقون ما يفيد الفرق بين الحقنة الوريدية والحقنة العضلية، فقالوا: من طُعِنَ في فخذه ثم صُبَّ فيه الدواء فلا يفطر؛ لعدم وصوله إلى جوف، ومن طُعِنَ في خاصرته فصب فيها الدواء أفطر؛ لوصولها إلى جوفٍ مُنْفَتِحٍ، والإبرة الوريدية أعظم من ذلك، فإنها توصله إلى أعمق الجوف في لحظة، وليست كالعضلية؛ لأنها:

١- لا توصله إلا عن طريق الامتصاص للدواء، وهو لا يضر كالكحل والدُّهن - وإن وجد طعمه أو لونه في حلقه - وكالدواء على الجرح عن طريق الشعيرات فلا تفطر الصائم.

٢- ولا تنفذ من منفذ مفتوح ولا منفتح.

وأما الإبرة الوريدية فهي مفطرة للصوم سواء كانت غذاءً أو دواءً؛ لأن الوريد منفذ وجوف يصل الدواء والغذاء منه إلى الباطن بواسطة الدم إلى جميع أجزاء الجسم في لحظة، وإذا حكمنا بتفطيرها بالغذاء المتأني للصوم فهي أيضاً تفطر بالدواء الذي يصب في الطعنة - في الخاصرة أو في البطن أو في الصدر - كما قرّره الفقهاء^(١).

(١) من كتابه «الوجيز في أحكام الصيام» (٣١-٣٢)، و«فتاوى رمضان» (٥٠)، يتصرف يسير.

القول الرابع: وهو أن الحقنة الدوائية التي تكون في العضل أو الوريد لا تفطر الصائم بخلاف الحقنة الغذائية فإنها تفطر مطلقاً. قال بهذا بعض العلماء كما في «فتاوى شرعية» الصادرة عن قسم الإفتاء والبحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدبي^(١).

واستدلوا على أن الحقنة الدوائية لا تفطر مطلقاً بما يأتي:
١- أنَّها لم تصل إلى الجوف من منفذ مفتوح فلم يتحقق شرط الإفطار.

٢- أنَّها أشبه ما تكون بتشرب المسام حتى يصل إلى الجوف، فإنه لا يفطر بذلك بغير خلاف^(٢).

٣- أنَّها ليس فيها غذاء للجسم، ينافي حكمة الصوم في الجوع والحرمان^(٣).

وأما الحقنة للتغذية فإنها تفطر عندهم، واستدلوا بما يأتي:

١- أنَّها مغذية تقوم مقام الطعام والشراب.
٢- أنَّها تحمل غذاء يصل إلى داخل الجسم ويُنْتَفَع به.
٣- أنَّه يتحقق بذلك الاستغناء عن الطعام والشراب الذي يمنع صحة الصوم^(٤).

(١) «فتاوى شرعية» (١٠٠/٥).

(٢) «فتاوى شرعية» (١٠٠/٥).

(٣) «فقه الصيام» للقرضاوي (٨٥)، و«فتاوى شرعية» (١٠٠/٥).

(٤) انظر: المصدرين السابقين.

أقول: وأما مناقشة أدلة كل قول، فأمر قد يطول ولا يجدي؛ إذ أنَّ وجاهة كل قولٍ تتضح من قوة أدلته أو ضعفها، فسأدع ذلك إلى فهم القارئ الحصيف^(١)، والاحتياط لا يخفى فضله ومكانته من الدين الحنيف، فكما أنَّ الاحتياط في أمور الدنيا حاصلٌ ومطلوبٌ، فالاحتياط في أمور الدين أولى ومرغوب.



(١) من أراد معرفة المناقشات والأجوبة في هذه المسألة فليرجع إلى رسالة «وضوح البطلان» التي تقدم ذكرها، فسيجد بغيته إن شاء الله. [وقد أفردتُ هذه المسألة برسالة لطيفة، جمعت فيها الأقوال في الحقن (الإبر) ودلائلها ومناقشتها، وما قيل فيها، وحاصلها ما في هذا المبحث، والذي أميل إلى ترجيحه احتياطاً للعبادة ؛ ولقوة أدلته من الأقوال السابقة هو القول الثالث: وهو أنَّ الحقنة الوريدية تفطر مطلقاً للتغذية أو للتداوي دون الحقنة العضلية مطلقاً.

وهذا هو ما ذهب إليه شيخنا السيد العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله تعالى كما تقدم هنا، وذكره في «فتاوى رمضان» له (٥٠). ورَّجَّحه السيد العلامة زين بن إبراهيم بن سميث كما في تقريراته الفقهية المسماة: «التقريرات السديدة في المسائل المفيدة» (٤٥٢) جمع تلميذه السيد حسن بن أحمد الكاف، والله تعالى أعلم. [مصححه].

المبحث الثامن

في بيان حكم قطرة العين للصائم

حكم قطرة العين للصائم يتوقف على: هل العين منفذ مفتوح أو يوجد بها منفذ مفتوح أم لا؟ وماذا يقول الفقهاء السابقون؟ وماذا يقرر الطب الحديث؟.

أقول: مسألة الكحل لها ارتباط قوي بمسألتنا بجامع أن الكحل والقطرة عيناً، والعين تفطر بوصولها الجوف، فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً.

ويقرر بعض العلماء أن قطرة العين لا تفطر كالشيخ محمود شلتوت^(١)، والدكتور محمد حسن هيتو كما سيأتي عنه. وقد فصل الدكتور محمد حسن هيتو القول في مسألة الكحل عند الأئمة الأربعة وغيرهم فقال ما نصه:

«يجوز للصائم أن يكتحل بجميع أنواع الكحل ولا يفطر بذلك، سواء وجد طعمه في حلقه أم لا؛ لأنَّ العين ليست بجوف ولا يوجد منها منفذ منفتح إلى الحلق، وما يصل إلى الحلق من طعم الاكتحال أو التقطير في العين إنما هو بتشرب المسام كما هو معروف، لا عن طريق منفذ مفتوح.

(١) انظر: «فتاوى الأزهر» (٥٩).

وهو مذهب الشافعية وأبو حنيفة والأوزاعي وداود الظاهري^(١) وغيرهم.

وذهب الإمام مالك والإمام أحمد إلى كراهة الاكتحال إن لم يصل إلى الحلق، فإن وصل إلى الحلق فقد أفطر^(٢).

واحتج من منع الاكتحال للصائم بما رواه أبو داود عن معبد بن هوزة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أنه أمر بالائتمار المروح عند النوم، وقال: ليتقه الصائم»^(٣) إلا أن هذا الحديث لا يحتج به لضعفه، إذ قال أبو داود بعد أن رواه: «قال لي يحيى بن معين: «هو حديث منكر».

واحتج الجمهور الذين ذهبوا إلى جواز الاكتحال للصائم بما رواه أبو داود عن أنس رضي الله عنه: «أنه كان يكتحل وهو صائم»^(٤)؛ ولأن العين ليست بمنفذ مفتوح ولا جوف، ولذلك لا يضر الكحل والقطرة فيها.

وقد استدلل الجمهور بأحاديث منها: ما رواه ابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها قالت: «اكتحل النبي ﷺ وهو صائم»^(٥)، قال النووي:

(١) انظر: «الدر المختار مع حاشية ابن عابدين عليه» (٩٨/٢)، «مغني المحتاج»

(٢) (٤٢٨/١)، «المغني» لابن قدامة (١٠٦/٣).

(٣) انظر: «تبيين المسالك» (١٦٤/٢)، «المغني» لابن قدامة (١٠٦/٢).

(٤) انظر: رواه أبو داود (٢٣٧٧)، ونقل عن ابن معين أنه حديث منكر.

(٥) رواه أبو داود (٢٣٧٨)، عن أنس بن مالك موقوفاً.

(٥) رواه ابن ماجه في «سننه» (١٦٧٨)، قال النووي في «المجموع» (٣٨٨/٦): إسناده ضعيف.

وهذه أحاديث كلها ضعيفة لا يحتاج بها^(١).
ومعتمد الجمهور أثر أنس السابق وما ذكرناه أنها ليس بجوف^(٢).
انتهى باختصار^(٣).

علمنا مما قرّره الشافعية وغيرهم من أن الكحل للصائم لا يضر
وإن وجد طعمه في حلقه - أي أثره - فقط، هذا ما سيتضح فيما بعد من
كلام بعض فقهاء الشافعية. أما إن وجد عيناً أحسها في حلقه فهذا
يفطر، ومثله قطرة العين، ويقرر الطب الحديث أنّ في العين عرقاً
صغيراً له ارتباط بالخلق كما أخبرني بذلك بعض من أثق به من الأطباء
المختصين في العيون.

قال العلامة الشيخ سالم بكّير - رحمه الله تعالى - فيما يتعلق بمسألة
الكحل ومثلها مسألتنا: «إننا قالوا بعدم الفطر فيه - أي الكحل -؛ لأنّ
الواصل منه أثر لا عين، فقد عبر بعضهم بقوله: «وإن وجد طعم
الكحل بحلقه أي الكيفية كالحلاوة وضدها»، وبعضهم عبر بقوله:
«وإن وجد لون الكحل»، وبعضهم قال: «أثر الكحل ووصول الأثر

(١) قد يُجاب عن هذا بأنّ إطلاق الضعف على أحاديث الاكتحال للصائم غير مسلمّ،
فقد قال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٩١): رواه أبو داود من فعل أنس
ولا بأس بإسناده، وفي الباب عن بريرة مولاة عائشة في الطبراني «الأوسط»، وعن ابن
عباس في «شعب الإيمان» للبيهقي بإسناد جيد اهـ. [مصححه].

(٢) «فقه الصيام» للدكتور محمد حسن هيتو (٨٤-٨٦).

فقط لا يضر، كما لو وصل الرياح بالشَّم إلى دماغه، أمَّا لو وصلَتْ عين الكحل إلى حلقة ولو من عينيه فيفطر كما صرَّح بذلك الشُّرقاوي في «حاشيته على التحرير»، ونقله عنه الشُّربيني في «حاشيته على شرح البهجة»، والسيد أحمد بك الحسيني في «دليل المسافر» وقال فيه: إنَّ علماء التشريع مُتَّفِقُونَ على أنَّ العين منفذ مُنفتح، قال: ولا ينافي ذلك نصُّ الفقهاء في باب الصوم على أنها ليست منفذاً مُنفتحاً؛ لأنَّ المراد بالمنفتح عندهم ما كان مفتوحاً عُرْفاً فتحاً مُدركاً بالحِسِّ.

وقال عبد الحميد في «حاشيته على النتحفة» نقلاً عن العلامة البصري: «إنَّ أهل التشريع يثبتون للعين منفذاً إلاَّ أنَّه خفي وصغير فألحقوه بالمسام^(١)، ولهذا قال في «النتحفة»: فهو كالواصل من المسام اهـ.

فانظر إلى فرقهم بين العين والأثر، وأنَّ العين يضر وصولها ولو من المنفذ الخفي...»^(٢)

والغالب أنَّ قطرة العين يجد مُستعملها طعمها في الخلق كما هو مجرَّب، فينبغي الاحتراز من ذلك حتى لا يفسد الصوم عند من يقول بأنَّها مفطرة، وعليه أن يستخدم القطرة ليلاً احتياطاً لدينه.



(١) انظر في ذلك «حاشية الترمذي على شرح ابن حجر على مقدمة بافضل» (٥/٥٥٨).

(٢) «وضوح البطلان» (٢١).

المبحث التاسع في بيان حكم قطرة الأذن

المقرَّر عند جمهور العلماء من الحنفية - بشرط أن يكون دهنًا لا ماءً - والمالكية، والشافعية، والحنابلة^(١) أن قطرة الأذن تُفطر الصائم باعتبار أن الأذن منفذ مفتوح.

واختلف الحنفية في تقطير الماء في الأذن: فاختار المرغيناني في «الهداية» - وهو الذي صحَّحه غيره - عدم الإفطار به مطلقاً، دخل بنفسه أو أدخله.

وفرق قاضي خان من الحنفية بين الإدخال قصداً فأفسد به الصوم، وبين الدُّخول فلم يفسده به، وهذا الذي صحَّحه؛ لأنَّ الماء يضرُّ الدماغ، فانهدم الإفساد صورةً ومعنىً.

فالحنفية اتفقوا على الفطر بصبِّ الدهن، وعلى عدمه بدخول الماء، والاختلاف بينهم هو في التصحيح في إدخاله^(٢).
لكن الطب الحديث يثبت أن الأذن ليس منفذاً مفتوحاً ولا يفطر

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» (١٠٢/٢)، «أسهل المدارك شرح إرشاد السالك» للكنشواوي (٤١٩/١-٤٢٠)، «الإكليل شرح مختصر خليل المالكي» (١٠٦)، «شرح المحلي على المنهاج» (٥٦/٢)، «كشاف القناع» (٣٨١/٢).

(٢) انظر: «مراقي الفلاح وحاشية الطحطاوي عليه» (٣٦٨)، و«حاشية ابن عابدين» (٩٨/٢)، و«تبيين الحقائق» (٣٢٩/١)، و«الهداية مع الشرح» (٢٦٦/٢).

بذلك، وهو قول قوي أيضاً مقابل الأصح عند الشافعية^(١)، وقال به جماعة من فقهاء الشافعية كأبي علي السِّنْجِي، والقاضي حسين، والفوراني، والغزالي وصَحَّحَهُ.

قال الإمام النووي حاكياً الخلاف في المسألة: «فرع: لو قَطَّرَ في أُذُنِه ماءً أو دُهْنًا أو غيرهما فوصل إلى الدماغ فوجهان: أصحهما: يفطر به، وبه قطع المصنِّفُ (أي الشيرازي صاحب «المهذَّب») والجمهور، والثاني: لا يفطر، قاله أبو علي السِّنْجِي (بالسين المهملة المكسورة وبالجيم) والقاضي حسين، والفوراني، وصَحَّحَهُ الغزالي كالاكتحال، وادَّعَوْا أَنَّهُ لا منفذ من الأذن إلى الدِّماغ، وإنما يصله بالمسام كالكحل، وكما لو دهن بطنه فإنَّ المسام تتشربُه ولا يفطر...»^(٢).

وقد أفتى بعض علماء الأزهر بأنَّ التقطير في الأذن يُفْطِر، ثم قالوا: «فاستعمال شيء من ذلك في نهار رمضان لا يجوز شرعاً، فإن فعل وشعر بأثر ذلك في حلقه وهو صائم فقد فسد صومه، ويمسك ببقية يومه، ويطالب بقضائه»^(٣).

وجاء في «فتاوى» شيخنا العلامة عبد الله بن محفوظ الحدَّاد رحمه الله تعالى ما يوضح هذه المسألة، أي: هل الأذن منفذ مفتوح، فيفطر ما

(١) انظر: «المنهاج مع المغني» (١/ ٤٢٨).

(٢) «المجموع شرح المهذب» (٦/ ٣٣٧).

(٣) «فتاوى الأزهر» (٥١).

دخل فيه؟

فأجاب العلامة الحداد بقوله: «قال فقهاؤنا - أي الشافعية -: إنّ الأذن منفذ مفتوح، فيحكمون بالفطر لمن دخل في أُذنه ماء عند الانغماس، ومع ذلك اغتفروا له عند التألم أن يضع قطرة في أُذنه أخذاً باليسير، والإمام الغزالي - من الشافعية - وهو من علماء التشريح، قال: بأنّ الأذن ليس منفذاً مفتوحاً لا ينفذ منه شيء إلى الرأس^(١)، ورأيه هو الراجح لما قرّره الطب الحديث من القول بما يوافق رأيه، فالحقّ إنّ الأذن لا يفطر الصائم بدخول شيء فيه؛ لأنه لا ينفذ إلى الباطن بل يستقر فترة حتى يخرج...»^(٢).

فمن اضطر إلى استعمال القطرة نهاراً فلا حرج عليه إن شاء الله تعالى كما قاله العلامة الحداد سابقاً، وجاء في «البغية»: «فائدة: ابتلي بوجع في أُذنه لا يَحْتَمِلُ معه السُّكُونُ إلا بوضع دواءٍ يُستعمل في دُهْنٍ أو قُطْنٍ، وتحقّق التخفيف أو زال الألم به بأن عرف من نفسه أو أخبره طبيبٌ جاز ذلك وصحَّ صومه للضرورة اهـ. «فتاوى باحويرث»»^(٣).
هذه الفتوى على القول بأن التقطير في الأذن يفطر، أما على القول بخلافه فلا حرج عليه أصلاً.



(١) انظر: «الوجيز» للغزالي (١/ ١٠١).

(٢) «فتاوى رمضان» للحداد (٥٢).

(٣) «بغية المسترشدين» للمشهور (١١١).

المبحث العاشر

في بيان حكم البَحَّاخ الذي يستعمله مرضى الربو^(١)

تكلَّم العلماء المعاصرون عن حُكم (البَحَّاخ)، وهو المشهور عند الناس بـ (الفَحَّاخ) الذي يستعمله مرضى الربو بسبب ضيق التنفس؛ إذ (البَحَّاخ) دواء سائل لكنه أثناء استعماله يخرج كالهواء الذي له ذرَّات صغيرة، فهو على كل حال مبطل للصوم إن ابتلع ذلك؛ لأنه عينٌ وصلتْ إلى جوف^(٢)، ولا حرج عليه في استعماله لهذا الدواء في حالة المرض؛ إذ المريض رُفِعَ عنه الحرج، والأولى عليه أن يمسك بقية اليوم احتياطاً^(٣)— فإن من العلماء المعاصرين مَنْ يقول بعدم فطره وأن صومه صحيح كما

(١) الربو: هو مرض مُزمن يصيب الشعب الهوائية يؤدي إلى انسداد أو تضيق مجرى التنفس. انظر: «النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام»، لأسامة الخلاوي (١٩٤)، دار كنوز أشبيليا.

(٢) انظر: «الصوم بين الطب والفقه» تأليف الدكتور محمد علي البار بالاشتراك مع الدكتور حسان باشا (٩٠ و ١٣٨)، وانظر: المرجعين الآتيين. [مصححه].

(٣) واحتراماً لشهر رمضان المبارك، ومراعاة لقول من لا يقول بفطره كما في كثير من مسائل الصيام ومنها: من أصبح في رمضان ولم ينو فنقول له: انو على مذهب أبي حنيفة واتم الصوم واقض يوماً مكانه على مذهبك الشافعي، لنصح صومه على مذهب الإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، وكما لا يخفى أن الإمساك في حق من نسي النية واجب لتقصيره؛ إذ يشعر نسيانه بعدم الاهتمام بأمر العبادة. ومثل ذلك في نية صيام الشهر كله بنية واحدة على مذهب الإمام مالك - رحمه الله - انظر: «مغني المحتاج» للخطيب (١/ ٤٣٨).

سيأتي - وأما وجوب القضاء فإن شفاه الله تعالى من المرض فعليه القضاء كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وأما إن لم يُشَفَّ ولم يَرَجِ البرء من المرض فلا قضاء عليه، لكن عليه إطعام مسكين عن كلِّ يومٍ مُدًّا، هذا ما قرَّره العلماء والموافق لمذهب إمامنا الشافعي - والله تعالى أعلم -.

ومن أشهر أقوال العلماء في حكم البخاخ للصائم ما يأتي:
(القول الأول): إن استخدام البخاخ للصائم مُفطِّرٌ لصومه بدخول هواء البخاخ لاشتماله على دواء وهو عين، ومَن أخذ بهذا الرأي د. وهبة الزحيلي الشافعي، ود. محمد الألفي، وستأتي قريباً من الفتاوى ما تؤيِّده، وهو ما قرَّره سابقاً بتفصيل. قال د. الزحيلي: «لو استخدم مريض الربو بخاخة الهواء عند ضيق النَّفْس، فإنه يفطر؛ لأن ما يعفى عن جنسه كالتراب والهواء مقصور على حالة الابتلاء العام، فإن كان الشيء خاصاً، كتعمد ابتلاع رائحة شواء لحم، فيفطر، لسهولة الاحتراز عنه. ومثل ذلك تناول حب تصلب الشرايين عند الإحساس بالضيق»^(١).

ولعلَّ هذا القول هو ما يقرره مجمع الفقه الإسلامي بمؤتمره المنعقد بجدة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م؛ إذ نصَّ قراره من ضمن عدم المفطرات: «بخاخ العلاج الموضعي للفم إذا اجتنب ابتلاع ما نفذ إلى الحلق»،

(١) «الفقه الإسلامي وأدلته» (٣/ ١٧١٩)، وانظر: «فقه النوازل دراسة تطبيقية» د. محمد الجيزاني (٢/ ٣٠١)، دار ابن الجوزي ١٤٢٦ هـ.

ومعلوم أن البخاخ الغالب أنه ينفذ للحلق كما لا يخفى، فهو مبطل للصوم، نعم قد لا يدخل الحلق بأن يستخدمه بطرف لسانه ثم يخرج ما علق بلسانه، ممن يستخدم موسّعات الشعب (Bronchidilator) وهي: عبارة عن أنبوب بلاستيكي صغير يتم تركيبه في الرذاعة إلى المساعدة، وفي هذه الحالة لا يفطر كما نصّ القرار عليها لعدم دخول شيء للجوف.

(القول الثاني) استعمال بخاخ الربو استنشاقاً لا يفطر، أخذت بهذا القول اللجنة الدائمة للبحوث العلمية بالسعودية، والشيخ أسامة الخلاوي على تفصيل عنده؛ وعللوا عدم الفطر: لأنه ليس في حكم الأكل والشرب بوجه من الوجوه، وعلله الخلاوي بأن الدواء الذي يدخل من البخاخ إلى الرئتين مباشرة دون المرور بالحنجرة والحلق، فلم تكن الرئة موصلة للمعدة بأي حال، ولكن في قوله هذا نظر؛ فإن الرئة تُعدُّ من الجوف؛ لأنها في الصدر، وليس الفطر فقط ما وصل للمعدة!

ثم وضع الخلاوي سؤالاً بأن المريض عندما يستنشق العقار فإنه قد تدخل كمية ضئيلة جداً إلى المريء، فهل يسبب ذلك بفطره؟ وأجاب بأننا لو تيقنا من ذلك لجزمنا بالتفطير، وأما وإن ذلك غير منضبط فلا يؤخذ به^(١).

(١) انظر: «فقه النوازل» (٢/ ٣٠٤)، و«النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصيام»، لأسامة الخلاوي (١٩٨١ — ١٩٩٠).

- وأقول - ولكن فقهاءنا السادة الشافعية في بعض المسائل التي يضطر الصائم إليها قالوا بالعفو عن دخول شيء لجوفه، ومن أمثلتها ما ذكره الإمام زكريا الأنصاري - رحمه الله - فقال: «ولو خرجت مقعدة المبسور ثم عادت لم يفطر، وكذا إن أعادها على الأصح؛ لاضطراره إليه، كما لا يبطل طهر المستحاضة بخروج الدم، ذكره البغوي والخوارزمي، ويوجه أيضاً بأنه كالريق إذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم على اللسان»^(١)، وقال العلامة ابن حجر - رحمه الله - بعد ذكره لمسألة المبسور: «واستدل له بأدلة رفع الحرج عن الأمة والقياس على العفو عما مر في شروط الصلاة»^(٢).

وقال العلامة عبد الرحمن المشهور - رحمه الله -: «فائدة: ابتلى بوجع في أذنه لا يحتمل معه السكون إلا بوضع دواء يستعمل في دهن أو قطن وتحقق التخفيف أو زوال الألم به، بأن عرف من نفسه أو أخبره طبيب جاز ذلك وصح صومه للضرورة، اهـ «فتاوي باحويرث»»^(٣).

فهل يمكن نجعل مسألتنا من جملة ما يضطر إليه مرضى الربو؟ وهم في حاجة ومشقة لا تطاق، فنرخص لهم استخدامه ونصح صومهم ولا نأمرهم بالقضاء، وبالنظر إلى قواعد الشرعية في رفع الحرج لا تأباه،

(١) «أسنى المطالب بشرح روض الطالب» (١/٤١٦).

(٢) انظر: «مُحَقَّاةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُتَهَاجِ» (١٣/٣٣٢).

(٣) «بغية المسترشدين» (١٨٢).

والاحتياط لا يخفى فضله لمن استطاع.

وإليك بعض الفتاوى في هذه المسألة:

١- قال شيخنا العلامة عبد الله بن محفوظ الحدّاد: «إنَّ البخاخ (البَخاخ) يوضع فيه دواء سائل، ولكنّه مع الاستعمال يخرج ما يشبه الهواء، ولهذا فإنَّ الصائم إذا اضطرَّ إلى استعماله فعليه أن يتحفّظ أن يبلع شيئاً من العين، بل يحتفظ بها في الفم ثم يبصقها، وما يحشّه في حلقه إنّما هو من أثر الدواء لا من عينه، فلا يضره إن شاء الله، وخصوصاً لأولئك الذين ابتلاهم الله بهذا المرض بحيث يغلب عليهم فلا يجدون انفكاًكاً.

أمّا من يأتيه نادراً فالأوّل له أن يقضي احتياطاً، أمّا المبتلى الذي يكثر فيه ذلك، فإذا حافظ بقدر الإمكان فصومه صحيح، ولا يُكلف القضاء، فإنَّ أراد الاحتياط فليخرج الفدية عن هذه الأيام مع تمسكه بالصيام ولا نأمره بالإفطار»^(١).

٢- وجاء في «فتاوى شرعية»: «إنَّ البخاخ المذكور إذا كان له رذاذٌ كما ذكرت ووصل هذا الرّذاذ إلى الجوف، فإنَّ ذلك يفطر لأنَّ الرّذاذ عين - أي: مادة - وصل إلى جوف، وذلك مفطر يوجب القضاء، لكن يجب عليه الإمساك بقية النهار، وإذا برئ من المرض قضى، وإن لم يبرأ تماماً وإنَّما يأتيه يوم دون يوم أو أيام وجب عليه القضاء عند الإمكان....

(١) «فتاوى رمضان» للحدّاد (٥٣).

ثم إنَّ الله تعالى عليه بالشفاء وجب عليه القضاء عملاً بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وإن لم يُشَفَّ أو لم يكن يُرَجَى برؤه فعليه فدية إطعام مسكين عن كل يوم كما قال سبحانه: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ [البقرة: ١٨٤] يعني: لا يطيقونه لمرضٍ أو شيخوخةٍ أو يُطَوَّقُونَهُ بكلفةٍ ومشقةٍ، فعليهم إطعام مسكين، يعني عن كل يوم يفطرونه، هذا هو الورع والاحتياط في الدين^(١).



(١) «فتاوى شرعية» صادرة عن قسم الإفتاء والبحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدبي (١١٤/١)، و (٩٨/٥)، بتصرف يسير. وانظر: «حاشية ابن عابدين» (١٠٢/٢).

المبحث الحادي عشر في بيان حكم أخذ الدَّم من الصَّائم

قاس العلماء المعاصرون نقل الدم بالحقنة وإخراجه من الجسم على مسألة الحجامة في الحكم؛ إذ فيها إخراج الدم. وحكم الحجامة للصائم أنَّها لا تفطر عند جمهور العلماء^(١) خلافاً للإمام أحمد بن حنبل إذ قال: إنها تفطر^(٢). وهناك أحاديث خاصة في الحجامة ستأتي.

وَيُسْتَدَلُّ للجمهور أيضاً بحديث ابن عباس موقوفاً: «إنَّما الفطر ممَّا دخل وليس ممَّا خرج». رواه البيهقي^(٣) بإسنادٍ حسنٍ.

وإليك فتاوى العلماء في هذه المسألة:

١ - قال شيخنا العلامة عبد الله بن محفوظ الحدَّاد: «إنَّ الحجامة وهي أخذ الدم من البدن، ويقاسُ عليها أخذ الدم بالإبرة للإسعاف، المقرَّر عندنا أنَّها لا تفطر الصائم، وذلك لما أخرجه البخاري وأبو داود

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٩٨/٢)، «أسهل المدارك» للكنشاي (١/٤٢٠)، «مغني المحتاج» (١/٤٣١)، «فتح الباري» (٤/٢٠٦)، «كتاب الصوم»، باب الحجامة والقيء للصائم.

(٢) انظر: «كشف القناع عن متن الإقناع» (٢/٣١٩).

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١/١١٦) ونحوه في البخاري موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنهما «الفتح» (٤/٢٠٥).

عن ابن عباس رضي الله عنهما «أنَّ النبي ﷺ احتجم وهو مُحَرَّمٌ، واحتجم وهو صائم»^(١)، وحديث آخر عن أنس رضي الله عنه أخرجه أيضاً البخاري أن ثابتاً البناني سأل أنس بن مالك قال: «أكنتم تكرهون الحِجَامَةَ للصائم على عهد النبي ﷺ؟ قال: لا، إلاَّ من أجل الضَّعْف»^(٢).

والحديثان يدلان على أنَّ الحِجَامَةَ لا تفطر الصائم، وأنها كُرِهت للصائم من أجل الضَّعْف، فإن خشي منها ضعفاً فهي مكروهة. وأما الحديث الذي فيه: «أفطر الحاجم والمحتم»^(٣)، فقد حُمِلَ على أنَّهما كانا يغتاتبان الناس، ولأنَّ حديث: «احتجام النبي ﷺ وهو صائم»^(٤) أقوى، فلا بد من حمل ذلك على ما سبق، كما حمله الشافعي رحمه الله جمعاً بين الأدلة مهما أمكن»^(٥).

٢- وجاء في «فتاوى الأزهر»: سؤال: «مريض احتاج لنقل دم إنقاذاً لحياته فأخذوا مِنِّي دماً لذلك وأنا صائم، فما حكم صومي؟

(١) رواه البخاري (١٩٣٨)، وأبو داود (٢٣٧٢).

(٢) رواه البخاري (١٩٤٠).

(٣) رواه أبو داود (٢٣٦٧)، و٢٣٧٠، و٢٣٧١ من حديث ثوبان، ورواه الترمذي (٧٧٤) من حديث رافع بن خديج، وقال: حسن صحيح. وذكر بعض العلماء أنه منسوخ بالأحاديث المَرخُصة في الحِجَامَةِ للصائم.

(٤) تقدم عزوه قريباً.

(٥) «فتاوى رمضان» للحدَّاد (٤٧).

الجواب: والحق أنه يلحق بالحجامة، وللعلماء فيها قولان:
الأول: للحنابلة: وهو أنه مفطر كالحجامة.
والثاني: للجمهور: وهو الصحيح؛ لأنَّ الرسول ﷺ «احتجم
وهو مُحْرَم واحتجم وهو صائم»^(١).

وفي لفظ: «احتجم وهو مُحْرَم صائم»^(٢).
وعلى هذا فنقل الدَّم من إنسان إلى آخر إذا وقع أثناء الصوم لا
يبطل الصوم، لكن الأفضل تركه حتى يأتي الليل حتى لا يضعف
المسحوب منه الدم، فإن احتاج المريض إليه نهائياً فلا بأس بأخذه أو
سحبه من جسم المسحوب منه»^(٣).

٣- قال الشيخ يوسف القرضاوي - بعد أن عرض أقوال وأدلة
الأئمة في حكم الحجامة - مانصه: «وعلى هذا يُعرف حكم أخذ الدم
من الجسم في الصيام، فعلى رأي الجمهور لا يفطر، ولكن قد يكره من
أجل الضعف، أي: إذا كان يضعف المأخوذ منه، وعلى رأي أحمد: إذا
قيس على الحجامة يفطر، وإذا وقف عند النص لم يفطر»^(٤).



(١) تقدم عزوة في الصفحة السابقة.

(٢) رواه أبو داود (٢٣٧٣)، والترمذي (٧٧٥، ٧٧٧) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه

(١٦٨٢)، جميعهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «فتاوى الأزهر» (٤٨).

(٤) «فقه الصيام» (٧٦).

المبحث الثاني عشر

في بيان حكم ابتلاع النُّخَامَةِ للصَّائِمِ

اختلف الفقهاء في حكم بلع الصائم للنُّخَامَةِ^(١) هل يفطر أم لا؟. وذكر الشافعية أن بَلَعَ الصائم للنُّخَامَةِ يأتي على حالتين هما كالآتي:

- أولاً: في حالة قلعها: لو اقتلع نُخَامَةً - أي أخرجها من محلّها الأصلي - من الباطن أو الدماغ، فلها حالتان:
 - ١ - فتارة يلفظها، فلا بأس بذلك على الأصح؛ لأن الحاجة إليه تتكرر فرخص فيه، والقول الثاني يفطر به كالأستقاء.
 - ٢ - وتارة لا يلفظها، بأن ابتلعها بعد أن خرجت إلى الظاهر، فإنه يفطر جزماً.
- ثانياً: في حالة نزولها: إذا نزلت النُّخَامَةُ من الدماغ بنفسها أو غلبة سُعال فلها حالتان:

الحالة الأولى: حالة استقرارها في حد الظاهر:

- ١ - فتارة: يقطعها من مجراها ويمجها، فلا شيء عليه جزماً.
- ٢ - وتارة يبلعها بعد خروجها واستقرارها في حدّ الظاهر، أفطر جزماً.

(١) النُّخَامَةُ: هي النُّخَاعَةُ، وهي ما يُخرجه الإنسان من حلقه، من مخرج الحياء المعجمة. هكذا قيده ابن الأثير، وزاد المَطْرُزِي: وهي ما يُخرج من الخيشوم عند التَّنَخُّع. انظر «المصباح المنير» (٢٢٧-٢٢٨) مادة (نخم) و(نخع).

٣- وتارة يتركها مع القدرة حتى تصل إلى الجوف، أفطر على الأصح لتقصيره، والثاني: لا يفطر؛ لأنه لم يفعل شيئاً وإنما أمسك عن الفعل. وهو قولٌ قويٌّ مقابل الأصح على حسب اصطلاح «المنهاج».

الحالة الثانية: حالة عدم استقرارها في حدِّ الظاهر، وذلك بأن لم تصل إلى حدِّ الظاهر - وهو مخرج الخاء المعجمة عند الإمام الرافعي والحاء المهملة عند الإمام النووي - بأن كانت في حدِّ الباطن - وهو مخرج الهمزة والهاء -، أو حصلت في حدِّ الظاهر ولم يقدر على قطعها ومجَّها لم يضر^(١).

قال العمراني: «وحكى في «العُدَّة» وجهاً آخر أنه إذا جذب النُّخامة من رأسه إلى فمه، ثم أزدرداها منه - ابتلعها - أنه لا يفطر بذلك، والأول أصح»^(٢).

وسَهَّل الإمام الغزالي الشافعي من أمر النُّخامة فقال: «وإذا ابتلع نخامةً من حلقه أو صدره لم يفسد صومه رخصةً؛ لعموم البلوى به، إلا أن يبتلعه بعد وصوله إلى فيه، فإنه يفطر عند ذلك»^(٣)؛ وذلك لأنه قدر عليها حينئذٍ، ولا مشقة في إخراجها.

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/٤٢٧)، «فتح العلام» (٤/٣٧)، «إعانة الطالبين» (٢/٢٢٨).

(٢) «البيان» للعمراني (٣/٥٠٥).

(٣) «إحياء علوم الدين» (١/٢٧٦).

ونذكر هنا خلاصةً لما تقدم في ثلاث حالات فيما يلي:

الحالة الأولى: أن لا تصل النُّخامة إلى حَدِّ الظاهر من الفم - وهو مخرج الحياء باتِّفاق ومخرج الحياء عند النووي خلافاً للرافعي - وإنما تنزل من الرأس إلى الحلق ومن ثَمَّ إلى الجوف، فلا تخرج إلى حَدِّ الظاهر - أي من داخلٍ إلى داخلٍ - وهذه لا تفطر؛ لأنَّه من باطنٍ إلى باطنٍ.

الحالة الثانية: أن تصل النُّخامة إلى حَدِّ الظاهر من الفم ولم يقدر على قطعها من محلِّها ومجها فنزلت إلى جوفه، فهذه لا تضرب؛ وذلك لعدم تقصيره.

الحالة الثالثة: أن تصل النُّخامة إلى حَدِّ الظاهر من الفم وقدر على قطعها من محلِّها ومجها، ولم يفعل ذلك بل ابتلعها فإنه يفطر على الأصح بسبب تقصيره.

هذه هي خلاصة حكم بلع النُّخامة عند الشافعية، وفيما يأتي نذكر باختصار أقوال المذاهب الأخرى كالآتي:

عند الأحناف ابتلاع النُّخامة، واستنشاق المخاط عمداً أو ابتلاعه لنزوله من الدماغ غير مُفطر، لكن الأولى رمية؛ لقذارته وخروجاً من خلاف مَنْ أفسد الصوم بابتلاعه؛ لأن مراعاة الخلاف مندوبة^(١).

ونقل العلامة محمد الأمير المالكي أنَّ المعتمد عند المالكية أن النخامة - وتشمل البلغم - لا تفطر، فقال شارحاً لعبارة «مختصر خليل»: «وبلغم

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ١٠١).

إن أمكن طرحه مطلقاً) - أي يفطر - من الصدر أو من الرأس، والمعتمد
لأشياء في البلغم، ولو وصل طرف اللسان كالريق^(١).

وقال العلامة الدسوقي المالكي بعد أن ذكر الخلاف عندهم في هذه
المسألة: «لكن المعتمد في البلغم أنه لا يفطر مطلقاً ولو وصل إلى أطراف
اللسان؛ للمشقة...»، وقال ابن حبيب: لا قضاء مطلقاً، وهو الراجح^(٢).

وذهب الحنابلة إلى أن دخول شيء مادي إلى الجوف - سواء كان
مُغذياً كأكْلِ وشرب، أو غير مُغذٍّ كالحصاة وابتلاع النخامة يُفسد
الصوم^(٣)

وفي «كشف القناع»: «ويحرم على الصائم بلع نخامة إذا حصلت
في فيه للفطر بها، ويفطر الصائم بها إذا بلعها، سواء كانت من جوفه أو
صدره أو دماغه، بعد أن تصل إلى فمه؛ لأنها من غير الفم كالقيء^(٤)».

وذكر ابن قدامة روايتين في النخامة عن الإمام أحمد بن حنبل:

١ - رواية أنها تفطر؛ لأنها من الرأس تنزل، ولأنه أمكن التحرُّز
منها فأشبهه الدَّم، ولأنها من غير الفم فأشبهه القيء.

(١) «الإكلیل شرح مختصر خليل» (١٠٦).

(٢) «حاشية الدسوقي» (١/٥٢٥).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/١٠٧)، «كشف القناع» (٢/٣٢٨-٣٢٩).

(٤) «كشف القناع عن متن الإقناع» للبهوتي (٢/٣٢٩).

٢- والرواية الثانية عنه أنها لا تفطر^(١)؛ لأنه معتاد في الفم، غير واصلٍ من خارج، فأشبهه الرّيق^(٢).

وعموماً، ينبغي الاحتراز من ابتلاع النُّخامة مراعاةً للخلاف فيها، ولعلَّ مَنْ قال من الأئمة بعدم الإفطار بابتلاعها نَظَرَ إلى عُموم البلوى بها كما قال الإمام الغزالي، وقد تحصل المشقة في ذلك للبعض، ثُمَّ إِنَّهُ لم يثبت فيما نعلم خلال الرضانات التسعة التي صامها رسول الله ﷺ أَنَّهُ أمر أحداً من أصحابه - رضي الله عنهم - بقضاء يومٍ بسبب أنه ابتلع نخامة، ففي المسألة سعة إن شاء الله تعالى.



(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/١٠٧).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/١٠٧).

المبحث الثالث عشر

في ذكر بعض سُنَنِ الصَّوْمِ وآدَابِهِ

سُنَنُ الصَّوْمِ وآدَابُهُ كَثِيرَةٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَحَلَّى بِهَا الصَّائِمُ فِيهَا خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَلْنَذْكُرْ جُمْلَةً صَالِحَةً مِنْهَا:

١- السُّحُورُ عَلَى شَيْءٍ وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ جُرْعَةً مَاءٍ؛ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ وَلَوْ كَانَ شَبَعَانًا خِلَافًا لِلرَّمْلِيِّ وَغَيْرِهِ فَلَمْ يَسْتَحِبْهُ لِلشَّعْبَانِ.

٢- تَأْخِيرُ السُّحُورِ لِأَخْرِ اللَّيْلِ مَا لَمْ يَقَعْ شَكٌّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَدْخُلُ وَقْتَهُ بِدُخُولِ نِصْفِ اللَّيْلِ، وَتَأْخِيرُهُ إِلَى قَبْلِ الْفَجْرِ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ قَدْرِ خَمْسِينَ آيَةً.

٣- يُسَنُّ التَّخْلِيلُ - أَيْ تَحْلِيلُ مَا بَيْنَ الْأَسْنَانِ مِنْ بَقَايَا الطَّعَامِ - بَعْدَ السَّحُورِ، حَتَّى قِيلَ إِنَّ الْخِلَالَ لِلصَّائِمِ أَكْدَ مِنَ السَّوَاكِ.

٤- يُسْتَحَبُّ التَّطْيِبُ لِمُرِيدِ الصَّوْمِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قِيَاسًا عَلَى مُرِيدِ الْإِحْرَامِ وَعَلَى السَّوَاكِ قَبْلَ الزَّوَالِ.

٥- تَعْجِيلُ الْفِطْرِ عِنْدَ تَيَقُّنِ الْغُرُوبِ أَوْ ظَنِّهِ بِأَمَارَةٍ قَوِيَةٍ وَكَوْنِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ.

٦- يُسَنُّ الْإِفْطَارُ عَلَى رُطْبٍ، فَتَمْرٍ، فَبْسَرٍ، فَمَاءٍ، فَحُلْوٍ.

٧- أَنْ يَكُونَ فِطْرُهُ بِالْتَمَرِ وَتَرًا.

٨- تحري الإفطار على حلالٍ، قال بعضهم: إذا صُمْتَ فانظر على أي شيء تَفطر، وعند مَنْ تَفطر، فإنَّ الحرام سُمَّ مُهلك للدين، والحلال دواء ينفع قليله ويضرُّ كثيره.

٩- الدُّعاء عند الإفطار خصوصاً بالوارد^(١)، والدُّعاء لمن فطره من صومه^(٢).

١٠- أن يدعو حال الصوم بمهمات الدنيا والآخرة.

١١- تَفتير الصائمين ولو على تَمَرَةٍ أو شَرَبَةِ ماء، والأكمل أن يشبعهم.

١٢- ترك الشَّبَعِ المفطر من الحلال لأجل أن يظهر عليه أثر الصيام ومقصوده.

(١) فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أفطر قال: «ذَهَبَ الظَّمَأُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَتَبَّتْ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، رواه أبو داود (٢٣٥٧) وغيره.

وعن معاذ بن زهرة بلغه أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أفطر قال: «اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ»، رواه أبو داود مرسلاً (٢٣٥٨). وكان عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه يقول: إذا أفطر: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ أَنْ تَغْفِرَ لِي». رواه ابن ماجه (١٧٥٣)، وصحَّحه البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (١/٣١٠). [مصححه].

(٢) فقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفطر عند سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه، فلما له، فقال: «أَفْطَرْتُ عِنْدَكُمْ الصَّائِمِينَ، وَأَكَلْتُ طَعَامَكُمْ الْأَبْرَارَ، وَصَلَّيْتُ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةَ». رواه أحمد (١٣٨/٣)، وابن ماجه (١٧٤٧)، وصحَّحه ابن حبان (الإحسان) (١٢/١٠٧). [مصححه].

١٣- أن لا يَمِجَّ الماء إذا وضعه في فيه عند الإفطار، بل يبتلعه لئلاً يذهب بخُلُوفِ فَمِهِ.

١٤- خوف منع القبول لما أتى به من الصوم، فيتردد فكره بين الخوف والرجاء في قبول صومه.

١٥- أن ينوي الصوم عند الإفطار مخافة أن ينسى النية بعد، وأن يعيدها بعد تسخُّره خروجاً من الخلاف.

١٦- الاغتسال عن الجنابة والحيض والنفاس قبل الفجر ليكون على طَهْرٍ من أول الصوم وخروجاً من خلاف أبي هريرة رضي الله عنه.

١٧- كَفَّ اللِّسَانُ عن فضول الكلام وعمّا لا ينفع في الدِّين والدُّنْيَا، والكَفُّ عن الرَّفَثِ والصَّحَبِ كما في الحديث.

١٨- كَفَّ الجوارح عن الأفعال التي لا إثم فيها، وأما الكَفُّ عن الحرام فواجب.

١٩- تركُ الشهوات المباحة التي لا تبطل الصوم من التَّلَذُّذِ بمسموعٍ ومُبَصَّرٍ ومَلْمُوسٍ ومَشْمُومٍ.

٢٠- تركُ الفَصْدِ والحجامة لنفسه ولغيره خروجاً من خلاف مَنْ فطَّرَ بذلك.

٢١- يُسَنُّ تركُ مضغ اللُّبَّانِ - العِلِّكِ - غير المصحوب بسُكَّرٍ ؛ لأنه يجمع الرِّيقَ ويؤدي إلى العطش.

٢٢- يُسَنُّ ترك ذوق الطعام أو غيره خوف وصول شيء إلى
الحلق.

٢٣- يُسَنُّ ترك القُبلة والمعانقة واللّمس ونحو ذلك إن لم يخش
الإنزال أو الجماع فإن خشي ذلك وجب.

٢٤- التوسعة على العيال والإحسان إلى الأرحام، والجود في
الشهر كُلِّه.

٢٥- الإكثار من الصدقة على الفقراء والمساكين لتفريغ قلوب
الصائمين القائمين للعبادة بدفع حاجاتهم.

٢٦- الإكثار من قراءة القرآن الكريم ومدارسته.

٢٧- الاشتغال بالعلم والأذكار وغيرها من سائر العبادات.

٢٨- الاعتكاف لا سيما في العشر الأواخر.

٢٩- قيام ليالي رمضان بصلاة التراويح وغيرها وخصوصاً ليلة
القدر.

٣٠- الاغتسال والتطيّب والتبخّر لكلّ ليلة خصوصاً في العشر
الأواخر، ووقت الغسل ما بين المغرب والعشاء^(١).

(١) تشهد لهذا بعض الروايات والآثار عن بعض السلف، وقد ذكر الحافظ ابن رجب
الحنبلي - رحمه الله تعالى - في «لطائف المعارف» بعضاً منها فقال ص (٣٤٣): «ولفظ
حديث عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا كان رمضان قام ونام، فإذا دخل العشر شدّ المنزر،
 واجتنب النساء، واغتسل بين الأذنين، وجعل العشاء سحوراً» أخرجه ابن أبي عاصم،
 وإسناده مقارب».

- ٣١- أن يَكْتُمَ ليلةَ القَدَرِ إذا رآها، ويحييها ويُحيي يومها كُلَّيْتَهَا بالعبادة بإخلاصٍ وصِحَّةٍ يقين.
- ٣٢- أن يقول في ليلة القَدَرِ خصوصاً وفي غيرها عموماً: «اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ كَرِيمٌ تُحِبُّ العَفْوَ فاعفُ عَنِّي»، كما ورد في الحديث^(١).

= ثم قال (٣٤٦): «ومنها - (أي من هديه ﷺ في رمضان) - اغتساله ﷺ بين العشاءين، وقد تقدم من حديث عائشة: «واغتسل بين الأذنين». والمراد: أذان المغرب والعشاء. وروي من حديث علي أن النبي ﷺ كان يغتسل بين العشاءين كل ليلة يعني من العشر الأواخر وفي إسناده ضعف. وروي عن حذيفة - رضي الله عنه - أنه قام مع النبي ﷺ ليلة من رمضان فاغتسل النبي ﷺ وستره حذيفة وبقيت فضلة فاغتسل بها حذيفة وستره النبي ﷺ. حَرَّجَهُ ابن أبي عاصم. وفي رواية أخرى عن حذيفة قال: قام النبي ﷺ ذات ليلة من رمضان في حجرة من جريد النخل فصب عليه دلواً من ماء.

وقال ابن جرير: كانوا يستحبون أن يغتسلوا كل ليلة من ليالي العشر الأواخر. وكان النخعي يغتسل في العشر كل ليلة. ومنهم من كان يغتسل ويتطيب في الليالي التي تكون أرجى لليلة القدر...، تبين بهذا أنه يستحب في الليالي التي ترجى فيها ليلة القدر التنظف والتزين والتطيب بالغسل والطيب واللباس الحسن كما يشرع ذلك في الجمع والأعياد، وكذلك يشرع أخذ الزينة بالثياب في سائر الصلوات كما قال تعالى: ﴿عُدُّوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]. انتهى مختصراً من «لطائف المعارف» لابن رجب (٣٤٦-٣٤٧). وانظر نحو ما تقدم في «إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام» لابن حجر (٢٠٨-٢١١)، «سبل الهدى والرشاد» (٨/ ٤٤١). ولعل من جعل الغسل في جميع ليالي رمضان استدلالاً بقياس على ليالي العشر، والله تعالى أعلم. [مصححه].

(١) رواه الترمذي في «سننه» (٣٥١٣)، وقال: حسن صحيح.

٣٣- أن يعتمر خلال شهر رمضان، فقد ثبت أن العُمرَة تعدل حَجَّةً مع الرسول ﷺ في رمضان.

٣٤- تركُّ الاكْتِحَال لما فيه مِنَ الرِّينَة والترُّفَة اللّٰذِينَ لَا يَنَاسِبَانِ الصُّومَ، ولِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ قَالَ بِفِطْرِهِ إِنْ وَجَدَهُ فِي حَلْقِهِ.

٣٥- أَنْ لَا يَكْثُرَ النَّوْمُ بِالنَّهَارِ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَحْسَّ بِالْجُوعِ وَالْعَطَشِ، وَيَسْتَشْعِرُ ضَعْفَ الْقُوَى فَيَصِفُو عِنْدَ ذَلِكَ قَلْبُهُ.

٣٦- يُسْنُّ إِنْ شَاقَّهُ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ وَلَوْ فِي نَفْلٍ: إِنِّي صَائِمٌ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي نَفْسِهِ، تَذْكِيراً لَهَا وَبِلِسَانِهِ حَيْثُ لَمْ يَظُنْ رِيَاءً.

٣٧- الْإِكْتِثَارُ مِنْ كُلِّ أَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالْبِرِّ لِمُضَاعَفَةِ الْحَسَنَاتِ فِي هَذَا الشَّهْرِ، فَلَيْسَ الْمُصَابُ مَنْ فَقَدَ الْأَحْبَابَ وَإِنَّمَا الْمُصَابُ مَنْ حُرِمَ الثَّوَابُ^(١).



(١) انظر في ذلك: «إحياء علوم الدين» (١/٢٧٧)، «معني المحتاج» (١/٤٣٤)، «مدارك المرام» للقسطلاني (٧٩)، «المنهاج القويم» (١١٣)، «إعانة الطالبين» (٢/٤٢٥)، «فتح العلام» (٤/٥٢).

المبحث الرابع عشر في ذكر مكروهات الصَّوم

مكروهات الصَّوم كثيرة ينبغي الابتعاد عنها لنحوز الأجور الكاملة؛ إذ المكروه يُثابُّ على تركه امتثالاً، فلنذكر جملة منها:

- ١ - الحجامَة والفصد؛ لما فيهما من إضعاف الصائم.
- ٢ - القُبْلَة، وتكره كراهة تحريم، وتحرم إن خشي فيها الإنزال.
- ٣ - ذوق الطعام، نعم إن احتاج إليه كأنَّ كانَ طبَّاخاً لم يُكره في حَقِّه.
- ٤ - مضغ اللُّبَان - العِلْك - غير المصحوب بسُكَّرٍ أو غيره.
- ٥ - التلذُّذ بمسموعٍ ومُبَصَّرٍ وملْمُوسٍ ومَشْمُومٍ كشَمِّ الرِّيحَان ولمسه.
- ٦ - السَّوَاك بعد الزوال إلى الغروب على المعتمد في مذهب الإمام الشافعي، وقال جماعة من الشافعية وغيرهم: لا يكره.
- ٧ - المبالغة في المضمضة والاستنشاق مخافة وصول شيء إلى الحلق.
- ٨ - الرَّفْقُ بالمباحات كاللَّطِيطِ نهاراً وشَمِّ الطَّيِّب.
- ٩ - تأخير الفطر إن قصده ورأى أنَّ فيه فضيلة.
- ١٠ - المخاصمة والمشاتمة.

١١ - يكره للصائم عند الإفطار مَحُّ ماءٍ يتمضمض به عند الإفطار بل يشربه؛ لما في ذلك من إزالة رائحة الخلوف، قال ابن رسلان في الزبد:

وَيُكْرَهُ الْعَلْكُ وَذَوْقُ وَاحْتِجَامٍ * وَمَحُّ مَاءٍ عِنْدَ فِطْرِ مَنْ صِيَامٌ^(١)

١٢ - الاكتحال نهار رمضان للخلاف في ذلك^(٢).

(١) لكن قال الزركشي: إنما يأتي على القول بأن كراهة السواك لا تزول بالغروب، والأكثر على خلافه، وأيده بعضهم ولكن تُعَقَّبَ كلامه بأن بين السواك والمَحِّ فرقاً، وهو: أن الخلوف بعد الغروب لما كان من آثار الصوم كره ما هو مظنة إزالته مما لا يطلب إلا في طهارة وهو المضمضة، وبهذا يفارق السواك؛ لأنه مطلوب في كل وقت إلا للصائم بعد الزوال فإذا غربت الشمس رجع السواك إلى أصله من الطلب، والمضمضة غير مطلوبة هنا ولا يحتاج إليها، وهي مظنة إزالة أثر الصوم فكرهت. انظر: «حاشية الشرواني على تحفة المحتاج» (٣/ ٤٢١)، و«مغني المحتاج» (١/ ٤٣٤).

(٢) نصّ عدد من الشافعية أن الاكتحال للصائم لا يكره، قال النووي: «قال أصحابنا: ولا يكره الاكتحال عندنا» «المجموع» (٦/ ٣٦٢)، ونصّ عليه أيضاً في «عمدة السالك» لابن القيم (٧٩)، و«مغني المحتاج» للخطيب (١/ ٤٢٩)، وفي «بشرى الكريم» لباعشن (٦٧)، أنه خلاف الأولى، وقد حقق المسألة العلامة علي الشبراملسي في «حاشيته على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٩/ ٣٦١)، فقال: «قوله: (فلا يكره الاكتحال له) لكنه خلاف الأولى كما في «الحلية»، وقد يُحمل عليه كلام «المجموع» لقوة خلاف مالك فيه أهد حج. أقول: قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة، اللهم إلا أن يُقال: المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف أن عدم المراعاة خلاف الأولى»، وهو تحقيق مفيد جدير بالاطلاع عليه، فالغوص في معرفة الأقوال، طريق للالتحاق بالرجال؛ إذ من لم يعرف أقوال الفقهاء فلا يُعدُّ من هؤلاء!!

١٣- يكره الصَّمت؛ لما فيه من تفويت الأجور من قراءة القرآن، وأمرٍ بمعروفٍ، وغير ذلك.

١٤- جمع الرِّيق في الفم وبلعه؛ مراعاة للخلاف، فإنَّ مقابل الأصح - وهو قوي - أنه يفطر بذلك؛ لأنَّ الاحتراز عنه هين.

١٥- الانغماس في الماء؛ خشية وصوله إلى الجوف^(١).

١٦- يُكره - كراهة تحريم - الوصال في الصوم فرضاً أو نفلاً، وهو ترك الأكل والشرب ليلاً^(٢)،...، وغيرها من المكروهات.

والخلاصة يمكن أن نقول: إن ترك أي سُنَّة من سُنن الصوم تركاً كان مثل ترك السحور، أو فعلاً كمخالفة السُنَّة بالفعل مثل السَّواك بعد الزوال يكون مكروهاً غالباً عند المتقدمين من أهل الأصول، وخلاف الأولى عند المتأخرين من الفقهاء كالرافعي وتاج الدين السبكي وغيرهما، فخلافاً الأولى عند المتأخرين هو «اقتضاء - أي طلب - الترك غير الجازم بنهي غير مقصود»، وهو النهي عن ترك المندوبات المستفاد من أوامرها؛ إذ الأمر بالشيء يفيد النهي عن تركه، سواء كان فعلاً غير كفٍّ كفطرٍ مسافرٍ لا يتضرر بالصوم، أو كان كفاً كترك صلاة الضحى؛ لكثرة الفضل في فعلها.

(١) محل كراهة الانغماس هو مع عدم اعتياد سيق الماء، أما إن اعتاد سيق الماء إلى جوفه أثم وأفطر قطعاً كما قاله ابن حجر الهيتمي. انظر «الحواشي المدنية» للكردي (١٧٨/٢).

(٢) انظر في ذلك: «الإحياء» (١/ ٢٧٧)، «البيان» (٣/ ٥٣٦)، «مدارك المرام» (ص ٩٥)، «المغني» (١/ ٤٢٩)، «إعانة الطالبين» (٢/ ٤٢٥)، «فتح العلام» (٤/ ٦٧).

والمكروه عندهم: «اقتضاء الترك غير الجازم بنهي مقصود». والمراد بالنهي المقصود: أن يكون مُصرَّحاً به بقوله: «لا تفعلوا كذا...»، و«نهيتكم عن كذا...»، كالنهي عن الجلوس في المسجد حتى يصلي ركعتين.

وأما المتقدمون فيطلقون المكروه على ذي النهي المخصوص وغير المخصوص، وقد يقولون في الأول مكروه كراهة شديدة كما يُقال في قسم المندوب سنة مؤكدة، ويقولون في الثاني أي خلاف الأولى مكروه فقط.

فخلاف الأولى يعدُّه الفقهاء واسطةً بين الكراهة والإباحة، فالتفرقة بين الكراهة وخلاف الأولى هي مجرد اصطلاح فقهي لا مشاحة فيه بينهم وبين علماء الأصول^(١)، لذا قال الزركشي: «والتحقيق إن خلاف الأولى قسم من المكروه، ودرجات المكروه تتفاوت كما في الشُّنن، ولا ينبغي أن يُعدَّ قسماً آخر»^(٢). هذا حاصل ما ذكره علماء أصول الفقه في هذه المسألة^(٣).

(١) انظر في ذلك: «البحر المحيط» للزركشي (١/ ٤٠٠)، و«جمع الجوامع مع شرح المحلى وحاشية البناني عليه» (١/ ٨٢-٨٣)، و«غاية الوصول شرح لب الأصول» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (ص ١٠)، و«الحكم التكليفي في الشريعة الإسلامية» للدكتور محمد البيانوني (٢٢٦-٢٢٧).

(٢) «البحر المحيط» للزركشي (١/ ٤٠٠).

(٣) «غاية الوصول شرح لب الأصول» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري (١٠).

وقد أشار الإمام القسطلاني إلى ما تقدم ذكره فقال: «وقد تقدم في الآداب والمستحبات بعض ما يعد تركه من المكروهات، فليعتمد عليه من يجتهد في طلب القُرْبَات»^(١).



(١) انظر: «مدارك المرام» (٩٨).

المبحث الخامس عشر في بيان حكم السَّوَاك للصَّائِم

يُكره السَّوَاك بعد الزوال للصائم، عند الإمام الشافعي وهو المعتمد في المذهب^(١)، واستدلَّ له بالحديث الصحيح: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ»^(٢) من رِيحِ الْمَسْكِ»^(٣). فالسَّوَاك يزيل هذه الرائحة التي هي أطيب عند الله تعالى من رِيحِ الْمَسْكِ، والغالب أنَّ هذه الرائحة تكون بعد الزوال، ويؤيده حديث: «أَعْطَيْتُ أُمَّتِي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ خَمْسًا - وَذَكَرَ - فَإِنْ خُلُوفَ أَفْوَاهِهِمْ حِينَ يَمْسُونَ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ»^(٤).

(١) انظر: «المنهاج مع مغني المحتاج» (١/٥٦).

(٢) قوله: «أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ»: قال المازري: هذا مجاز واستعارة؛ لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيبه، وتنفر من شيء فتستقذره، والله تعالى متقدِّس عن ذلك، لكن جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة مَنًا، فاستعير ذلك في الصوم لتقريبه من الله تعالى. وقيل: يجازيه الله تعالى به في الآخرة فتكون نكهته أطيب من رِيحِ الْمَسْكِ، وقيل: يحصل لصاحبه من الثواب أكثر مما يحصل لصاحب الْمَسْكِ، وقيل: رائحته عند ملائكة الله تعالى، أطيب من رائحة الْمَسْكِ عندنا. انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/٢٢٠).

(٣) رواه البخاري (١٩٠٤)، ومسلم (١١٥١).

(٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/٣٠٣)، وقال المنذري: إسناده مقارب. الترغيب والترهيب» (١٩٨)، ووافقه ابن حجر في «فتح الباري» (٤/١٠٦).

قال الإمام القسطلاني: «وقد تعارض معنا هاهنا أمران: تحصيل فضيلة، وتقويت، فتحصيل ثواب السَّوَاك أمرٌ موهوم لوجود النزاع، وفضيلة الخُلُوف أمرٌ متفق عليه؛ فكان إبقاؤه أولى، ومن حيث المعنى إنَّه عبادة شهد له الرسول ﷺ بالطَّيِّب؛ فكره استعمال ما يزيله كدم الشهيد»^(١).

واختار القول بعدم كراهة السواك للصائم جَمْعُ من علماء الشافعية، قال ابن رسلان في الزُّبد: أَمَّا اسْتِيَاكُ صَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ * فَاخْتِيَر: لَمْ يُكْرَهْ، وَيُحْرَمُ الْوَصَالُ قال الرَّمْلِي في «شرح عليه»: «ونقله - أي هذا القول - الترمذي عن الشافعي، وبه قال المزني، واختاره جماعة منهم: النووي، وابن عبد السلام، وأبو شامة»^(٢).

ولكن لو تغير فم الصائم بأن نام بعد الزوال أو أكل ذي ريح كَرِيهِ كَبَصَلٍ، هل يكره له السواك أم لا؟.

قال ابن حجر الهيتمي: «يكره له السَّوَاك وإن تَغَيَّرَ بِذَلِكَ»، وقال محمد الرملي تبعاً لوالده وغيرهما كالخطيب: «لا يكره له ذلك»، واستدلوا على ذلك بما سيأتي، ويعضد قولهم أيضاً بأن المراد بالخُلُوف في

(١) «مدارك المرام» (٩٦).

(٢) «غاية البيان شرح زيد ابن رسلان» (١٥٧). وانظر: «إعانة الطالبين» (٢١/ ٢٤٩)، و«فتح العلام» (٤/ ٦٨).

الحديث هو تغيير رائحة الفم بسبب الصوم كما قال أهل العلم، فما كان تغيير الفم بغير الصوم فلا يكره في حقه، فالعلة هي المناط والأصل في هذه المسألة^(١).

قال في «فتح المعين»: «ويكره سواك بعد الزوال وقبل غروب وإن نام أو أكل كريهاً ناسياً» قال شارحه: «أي يكره وإن نام بعد الزوال أو أكل شيئاً كريهاً كبَصَلٍ نسياناً، وهذا هو الذي استوجهه شيخه ابن حَجَرٍ وعبارته في «باب الوضوء»: «ولو أكل بعد الزوال ناسياً مغيراً أو نام وانتبه كره أيضاً على الوجه؛ لأنه لا يمنع تغيير الصوم، ففيه إزالة له ولو ضمناً، وأيضاً فقد وجد مقتضى هو التغيير، ومنع هو الخلوف، والمانع مقدم». اهـ.

وَجَرَى الجمال الرملي تبعاً لإفتاء والده على أنه لا يكره الاستياك حينئذٍ، فمحل الكراهة عنده بعد الزوال إن لم يكن له سبب يقتضيه، أمّا لو كان له ذلك كأن أكل ذاريجٍ كريهٍ ناسياً أو نام وتغيّر فمُه بذلك سُنَّ له الاستياك؛ لأن الخلوف الحاصل من الصوم قد اضمحلّ وذهب بالكلية بالتغيّر الحاصل من أكل ما ذكر أو من النوم، ووافق المؤلف - صاحب «فتح المعين» - في باب الوضوء الرملي وخالف شيخه، وعبارته هناك: «ويكره للصائم بعد الزوال إن لم يتغير فمه

(١) انظر: «تحفة المحتاج» (١/ ٢٢٣)، و«نهاية المحتاج» للرملي (١/ ١٨٣)، و«حاشية البجيرمي على الخطيب» (١/ ١٢٢)، و«إعانة الطالبين» (٢/ ٢٤٩).

بنحو نوم» اهـ. فيكون جرى هناك على قول وهنا على قول^(١).
أقول: انظر رحمك الله إلى هذا الخلاف بين الأئمة في هذه المسألة الذي كُل ما وراءه هو نيل المثوبة والأجور العالية، والاهتمام بشأن ما يقربنا إلى الله تعالى، فإن أخذت بقول من منع السواك للصائم بعد الزوال فقد أحسنت، وإن أخذت بقول من اختار الجواز فلك ذلك، كما يمكن لك إن كنت صائماً أن تستاك تارة وتترك تارة أخرى، وتجمع بين القولين كما هو فعل بعضهم.

مذاهب الفقهاء الآخرين في المسألة:

١ - استحب الإمام أحمد ترك السواك للصائم بالعشي وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الأذفر»^(٢)؛ لتلك الرائحة لا يعجبني للصائم أن يستاك بالعشي^(٣).

٢ - وعن أحمد روايتان في الاستيأك بالعود الرطب: إحداهما: الكراهة - كما تقدم -، والأخرى أنه لا يكره.

(١) «إعانة الطالبين» (٢/ ٢٤٩).

(٢) لفظ الحديث المذكور في «المغني» لابن قدامة، وقد تقدم عزوه، ولكن بدون زيادة لفظه «المسك الأذفر»، فلم أجدها في كتب الحديث المتداولة، ثم وجدت في «نسخة وكيع عن الأعمش» من حديث أبي صالح عن أبي هريرة (٦٩) رقم (١٣). [مصححه].

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٣/ ٤٦-٤٧).

قال ابن قدامة: ولم يرَ أهل العلم بالسَّوَالِ أولَ النهار بأساً، إذا كان العود يابساً^(١).

٣- وذهب الحنفية والمالكية إلى أن الاستياك لا يكره بعد الزوال، وهو وجه عند الشافعية في صوم النفل - ليكون أبعد عن الرياء - وهي رواية عند الحنابلة في آخر النهار كما سبق^(٢).

واستدلوا بالأحاديث التي رُويت في استحباب السواك حيث أطلقته ولم تقيده بوقتٍ دون آخر، واستدلوا أيضاً بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من خير خصال الصائم السَّوَالِ»^(٣). لكن أجيب عن هذا الحديث أنه ضعيف^(٤).



(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (٤٦/٣)، و«روضة الطالبين» (٣٦٨/٢) وفيها: «ولنا وجه أنه لا يكره السواك بعد الزوال في النفل ليكون أبعد من الرياء قاله القاضي حسين، وهو شاذ».

(٣) رواه ابن ماجه في «سننه» (٥٣٦/١) رقم (١٦٧٧) واللفظ له، والدارقطني في «سننه» (٢٠٣/٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٧٢/٤)، وصرح الأخير بتضعيف الحديث.

(٤) انظر الهامش السابق.

المبحث السادس عشر في بيان حُكم الطَّيِّب للصَّائِم

ينبغي للصَّائِم أن يصون نفسه عن الشهوات كافة حتى المباحة، ومنها الطَّيِّب ليحصل على ثمرة الصوم، إذ الطَّيِّب غالباً يثير الشَّهوة، ولهذا مُنِعَ النَّسَاءُ مِنَ الطَّيِّب عند خروجهن من البيوت خوفاً من إثارة الشهوة مِمَّن يجدوا ريحها وسدّاً لباب الفتنة^(١).

قال الإمام النووي في «المنهاج»: «وليُصْنُ نفسه عن الشهوات»، قال الخطيب في «المغني» شارحاً: «وليُصْنُ نفسه ندباً عن الشهوات التي لا تبطل الصوم من المشمومات والمبصرات والملموسات والمسموعات، كشمِّ الرِّياحين والنظر إليها ولمسها وسماع الغناء؛ لما في ذلك من التَّرفُّه الَّذِي لا يناسب حِكْمَةَ الصوم، وهي لتتكسر النفس عن الهوى، وَتَقْوَى على التَّقْوَى، بل يُكره له ذلك»^(٢).

وَصَرَّحَ في «فتح المعين مع شرحه» بترك مسِّ الطَّيِّب وشمِّه^(٣).

(١) لحديث: «أبها امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية». رواه أبو داود (٤١٧٣)، والنسائي (١٥٣/٨)، والحاكم في «المستدرک» (٣٩٦/٢)، واللفظ لهما، وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي، ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٤٢٤)، وغيرهم، جميعهم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. [مصححه].

(٢) «مغني المحتاج شرح المنهاج» (٤٣٥/١).

(٣) انظر: «إعانة الطالبين مع فتح المعين» (٢٤٩/٢).

واعتمد ابن حجر في «التحفة» و«الفتح» تبعاً لشيخ الإسلام
زكريا الأنصاري أنه لا يُسنُّ له، بل قال شيخ الإسلام في موضع
بكرهته له، واعتمد أبو مخرمة وأبو قضام ندبه له إذا أراد حضور
الجمعة^(١).

وقال الجرداني: «قضية ما تَقَرَّرَ أنه لا يُسنُّ للصائم يوم الجمعة
تزين بتطيب ونحوه، وهو محتمل، ويُحتمل أن المراد ترك شهوة تريدها
النفس من حيث كونها شهوة لا من حيث امتثال الأمر بطلبها، ولعلَّ
هذا أقرب، كذا بهامش «فتح الجواد» نقلاً عن «الإمداد».

وذكر «القليوبي على الجلال»: ما يفيد ترك التطيب ولو في يوم
الجمعة ثم نقل عن شيخه أنه لو استعمله ليلاً وأصبح مستديماً له لم
يكره. اهـ^(٢).

تنبيه:

لو تعارضت كراهة مسِّ الطَّيِّب للصائم وكراهة ردِّ الطَّيِّب،
فاجتنابُ المسِّ أولى، لأن كراهته تؤدي إلى نقصان العبادة^(٣).
وهناك أشياء غير الطَّيِّب يُكره ردُّها لمن أعطاك شيئاً منها؛ إذ ما

(١) انظر: «الياقوت النفيس» (٥٣)، و«إتحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام» لابن
حجر (١٨١).

(٢) «فتح العلام» (٤/٦٥).

(٣) انظر: «إعانة الطالبين» (٢/٢٤٩).

كان يرثها رسولُ الله ﷺ، وقد نَظَمَهَا بعضهم بقوله:
 قد كان من سيرة خير الورى صلّى عليه الله طول الزّمن
 أن لا يردّ الطّيب والمتكأ والثّمّر واللّحم معاً واللّبن^(١)
 وأوصلها الحافظ السيوطي إلى سُبُع، فقال:
 عن المصطفى سُبُعٌ يُسَنُّ قبولها إذا ما بها قد أتخف المرء بخلان
 فحلّو، وألبان، ودهن، وسادة ورزقٌ لمحتاج، وطيبٌ، وريحان^(٢)



(١) انظر: «الذخائر المحمدية» (٣٦٣). و«البيتان في فيض القدير» (٣/ ٣١٠-٣١١)،
 والشرط الأخير عنده: «* واللّحم أيضاً يا أخي واللّبن».
 (٢) انظر: «الذخائر المحمدية» (٣٦٣). ونحوها في «كشف الخفاء» للعجلوني (٢/ ٣٤٣).

المبحث السابع عشر في بيان حكم اشتراط الصَّيام في الاعتكاف

هل يُشترط الصوم لصحة الاعتكاف؟

الصَّومُ شرطٌ لِصِحَّةِ الاعتكاف مطلقاً عند المالكية، وفي رواية عند الحنابلة^(١).

وهو شرطٌ عند الحنفية في الاعتكاف المندور فقط دون غيره من التطوع^(٢)، وليس بشرطٍ عند الشافعية والحنابلة في أصحِّ الروايات عندهم، وهو قول داود وابن حزم، فيصحُّ بلا صوم، إلا أن ينذره مع الاعتكاف^(٣).

ويصح عند الجمهور غير المالكية اعتكاف الليل وحده إذا لم يكن مندوراً^(٤).

(١) انظر: «أسهل المدارك» للكشناوي (١/ ٤٣٤)، «تبيين المسالك» للشنقيطي (٢/ ١٩٠)، «المغني» لابن قدامة (٣/ ٦٤).

(٢) أما الاعتكاف (النفل) فاختلفت الروايات فيه عن أبي حنيفة، فرواية الحسن بن زياد أنه شرط فيه، واختارها ابن عابدين، ورواية محمد بن الحسن أنها ليست بشرط فيه، واختارها ابن نجيم. انظر: «شرح فتح القدير» (٢/ ٣٩٠)، «حاشية ابن عابدين» (٢/ ١٣٠). [مصححه].

(٣) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٤٩٩)، «كشف القناع» (٢/ ٣٤٨)، «طرح الشريب» للعراقي (٤/ ١٧١).

(٤) انظر: «حاشية ابن عابدين» (٢/ ١٣٠)، «أسهل المدارك» (١/ ٤٣٥)، «مغني المحتاج» (١/ ٤٥٣).

استدل الجمهور على عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف بما يأتي:
 ترجم البخاري في «صحيحه» «باب من لم ير عليه إذا اعتكف صوماً»، وذكر فيه حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: كنتُ نذرتُ في الجاهلية أن أعتكف ليلةً في المسجد الحرام؟ قال: «أوفِ بنذرك»^(١). قال الحافظ ابن حجر: «وترجمة هذا الباب مستلزمة للثانية؛ لأن الاعتكاف إذا ساغ ليلاً بغير نهار، استلزم صحته بغير صيام من غير عكس»^(٢).

ثبت عن النبي ﷺ إنه اعتكف من غير صوم وذلك في سؤال، فعن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في حديث جاء في آخره: «فلم يعتكف في رمضان حتى اعتكف في آخر العشر من شوال»^(٣).

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي

الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]؛ لأنه بغير الصوم عاكف، والله منع العاكف من مباشرة المرأة.

واستدلَّ مَنْ اشترط الصوم في الاعتكاف بما يأتي:

بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْبَيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، حيث ذكر الاعتكاف عقب

(١) رواه البخاري في «صحيحه» حديث رقم (٢٠٤٢).

(٢) «فتح الباري» (١١٧/٩).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» حديث رقم (٢٠٤١).

الصوم، فدلَّ على أنَّه لا اعتكاف إلاَّ بصيام.
وتُعقَّب هذا بأنه ليس فيها ما يدل على تلازمهما، وإلاَّ لكان لا
صوم إلاَّ باعتكاف ولا قائل به.

وحدِيث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «لا اعتكاف
إلاَّ بصوم»^(١)

وحدِيث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال له: «اعتكف وضُم»^(٢)، وأجيب عن الاستدلال بهما بأن
الحديثين ضعيفان^(٣).

وبعد تفصيل أقوال الأئمة في هذه المسألة فما دام المسلم صائماً
فينبغي له أن ينوي الاعتكاف، فيكون اعتكافه صحيحاً باتفاق، وإن
كان القول الراجح عند العلماء في هذه المسألة قول الجمهور: أنَّ
الصوم ليس شرطاً لصحة الاعتكاف، سواء كان الاعتكاف مندوراً أو
نفلًا لقوة أدلتهم.

تنبيه:

ينبغي لداخل المسجد لنحو صلاةٍ أو غيرها أن ينذر الاعتكاف
بأن يقول: «للهِ عليَّ أو نذرتُ أن أعتكفَ في هذا المسجدِ مُدَّةَ إقامتي
فيه»، ثم ينويه بأن يقول: «نويتُ الاعتكافَ المندورَ عليَّ في هذا المسجدِ

(١) هو جزء من حديث رواه أبو داود (٢٤٧٣).

(٢) رواه أبو داود (٢٤٧٤)، قال الحافظ في «الفتح» (٦/ ٢٧٥): إسناده ضعيف.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٩/ ١١٧)، «روائع البيان» للصابوني (١/ ٢١٥).

مُدَّةَ إقامتي فيه»، حتى يُثاب على الاعتكاف ثواب الفرض^(١)؛ إذ القاعدة تقول: «الفرض أفضل من النفل»، وهذه القاعدة مأخوذة من جملة أحاديث منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم فيها يحكيه عن ربه: «وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه» رواه البخاري^(٢).

قال إمام الحرمين: «قال الأئمة: «خَصَّ الله نبيه ﷺ بإيجاب أشياء لتعظيم ثوابه، فإنَّ ثواب الفرائض يزيدُ على ثواب المندوبات بسبعين درجة، وتمسَّكوا بها رواه سلمان الفارسي رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال في شهر رمضان: «مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخَصْلَةٍ مِنْ خِصَالِ الْخَيْرِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيهِ كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيهَا سِوَاهُ»^(٣).

فقابل النفل فيه بالفرض في غيره، وقابل الفرض فيه بسبعين درجة». اهـ.

(١) انظر: هامش «الياقوت النفيس» (٦٧)، و«إعانة الطالبين» (٢/ ٢٦٠).

(٢) هو جزء من الحديث القدسي: «من عادى لي ولياً...» رواه البخاري في «صحيحه» (٦٥٠٢).

(٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٨٨٧)، وقال: «إنَّ صحَّ الخبر»، والبيهقي في «سننه» (٤/ ٣٠٤)، وغيرهما، وفي سنده علي بن زيد بن جدعان لَيْنَ حديثه بعضُ المحدثين، وحسنه بعضهم، وانظر: هامش «الرجيز في أحكام الصيام» (١٨). وقد فصلتُ الكلام حوله في جزء بعنوان: «إعلام الشجعان بحال علي بن زيد بن جدعان». [مصححه].

قال ابن السبكي: وهذا أصل مُطَرَّدٌ لا سبيل إلى نقضه بشيء من

الصور

وقد استثنى الإمام السيوطي فروعاً ثلاثة، ثم نظمها بقوله:

الفرُّضُ أفضلُ من تَطَوُّعِ عابِدٍ حتى ولو قد جاء منه بأكثرِ

إِلَّا التَّطَهُّرُ قَبْلَ وَقْتِ وَابْتِدَاءِ لِلسَّلَامِ كَذَاكَ إِبْرَاءِ مُعْسِرٍ^(١)

ونظمها بعضهم في بيتين أيضاً وزاد على ما تقدم «الأذان»، فقال:

الفرُّضُ أفضلُ من نفلٍ وإنْ كَثُرَا فيما عدا صُوراً خُذَهَا حَوَتْ دُرَرَا

بَدَأَ السَّلَامُ أَذَانَ وَالتَّطَهَّارَ مِنْ قَبِيلِ وَقْتِ مَعَ الْإِبْرَاءِ لِمَنْ عَسَرَا

تنبيه آخر:

الاعتكافُ سُنَّةٌ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، فينبغي لطالب الأرباح والأجور أن

ينوي الاعتكاف في المسجد كلَّما دخل، ولا يفوته هذا الأجر الذي

يحصل بالجهد البسير.

قال الإمام النووي: «ينبغي لكل جالس في المسجد الاعتكاف

سواء أكثر من جلوسه أو أقل، بل ينبغي أول دخوله المسجد أن ينوي

الاعتكاف، وهذا الأدب ينبغي أن يُعتنى به ويُشاع ذكره ويعرفه

الصَّغَارُ وَالْعَوَامُ، فَإِنَّهُ مِمَّا يَغْفُلُ عَنْهُ»^(٢). فلهذا نبهنا على ذلك لما هتألك

من عطايا المالك والأمن من المهالك فهل من مُشَمِّرٍ؟!.



(١) «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١٤٥).

(٢) «التيبان في آداب حملة القرآن» للنووي (١١٠)، وانظر: كتابه «الأذكار» (٤٢).

المبحث الثامن عشر

مسائل منثورة

المسألة الأولى: حكم من سافر إلى بلد أفطر أهله قبل بلده أو تأخروا عنها:

على القول باختلاف المطالع لو سافر شخص من بلاد ثبتت الرؤية فيه إلى بلاد لم ير أهله الهلال مع اختلافهم في المطالع، فالأصح أنه يوافقهم وجوباً في الصوم وإن كان قد أتم ثلاثين يوماً؛ لأنه بالانتقال إلى بلدهم صار واحداً منهم فيلزمه حكمهم.

ولو سافر من بلاد لم تُر فيه الرؤية إلى بلاد الرؤية وأهلها معيّدون فيفطر معهم وجوباً سواء أصام ثمانية وعشرين يوماً بأن كان رمضان أيضاً عندهم ناقصاً فوقع عيده معهم في التاسع والعشرين من صومه، أم تسعة وعشرين بأن كان رمضان تاماً عندهم، فينظر في ذلك فإن صام ثمانية وعشرين يوماً قضى يوماً؛ لأن الشهر لا يكون كذلك، وإن صام تسعة وعشرين يوماً فلا قضاء عليه؛ لأن الشهر يكون كذلك، وهذه المسألة تندرج ضمن قاعدة: «الحُكْمُ لِلْمَوْطِنِ»^(١).

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٤٢٢-٤٢٣)، «إئمة العينين بهامش بغية المسترشدين» (٨٦).

المسألة الثانية: دَم اللِّثَّة:

لو دميت لثَّة الصائم فبصق حتى صار ريقه صافياً ثم ابتلعه، فإنه يفطر على الأصح، مع العلم أنه لم يصل إلى جوفه غير ريقه، لكن الريق لما تنجس حرُم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية^(١).

قال الخطيب: «قال الأذرعى: «ولا يبعد أن يقال من عمّت بلواه بدم لثته بحيث يجري دائماً أو غالباً أنه يسامح بما يشق الاحتراز منه، ويكفي بصفه الدم، ويعفى عن أثره» اهـ. وهذا لا بأس به»^(٢).

وفي مسألة المبتلى بدم اللِّثَّة: الأقرب العفو لرفع الحرج. وعند الحنفية: لو خرج من بين أسنان الصائم دم، فدخل حلقه أو ابتلعه، فإن كان الغلبة للدم فسد صومه، وعليه القضاء ولا كفارة عليه، وإن كانت الغلبة للبراق فلا شيء عليه، وإن كانا سواءً فالقياس أن لا يفسد، وفي الاستحسان يفسد احتياطاً^(٣).

وعند المالكية كالشافعية، ففي «فتح العلي المالك» ما نصه: «إن كثر عليه دم اللثة عُفي عنه، فلا يؤمر بطرحه، ولا بغسله، ولا يفطر بابتلاعه، وإلا أمر بطرحه حتى يذهب أثره من الرِّيق، وتُدب غسل الفم حينئذٍ إن كان صائماً أو أراد صلاةً أو أكلاً، فإن لم يفعل فلا شيء

(١) «بغية المسترشدين» (١٨٢)، «إعانة الطالبين» (٢/٢٣٢).

(٢) «مغني المحتاج» (١/٤٢٩).

(٣) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/١٠٠).

عليه، فإن ابتلع الدم أو الريق المتغيّر به وهو صائم أفطر إن كان عامداً، وقيل لا يفطر^(١).

المسألة الثالثة: هل يفطر ببقايا الطعام بين أسنانه:

لو بقي طعامٌ بين أسنانه فجرى به ريقه بطبعه لا بقصده لم يفطر إن عجز عن تمييزه وجّه، وإن ترك التخلل ليلاً مع علمه ببقائه ويجريان ريقه به نهاراً. وأمّا إذا لم يعجز أو ابتلعه قصداً، فإنه يفطر جزماً؛ لأنه مقصّر^(٢).

وعند الحنفية إن كان ما ابتلعه مقدار الحمصة أو أكثر يفسد صومه وعليه القضاء ولا كفارة، وهو الأصح عندهم^(٣). وعند المالكية أن ابتلاع ما بين الأسنان لا يفطر ولو ابتلعه عمداً، شَهَر هذا القول ابنُ الحاجب وهو مذهب «المدونة» كما في «التوضيح»، واستبعد ابنُ رُشد نفي القضاء في العمد، و«المدونة» لم تصرّح بعدم القضاء في العمد لكنّه يؤخذ من إطلاقها^(٤).

(١) «فتح العلي المالك» (١/ ١٧٣).

(٢) «مغني المحتاج» (١/ ٤٣٠)، و«إعانة الطالبين» (٢/ ٢٣٣).

(٣) «بدائع الصنائع» (٢/ ٩١).

(٤) «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٢٦).

المسألة الرابعة: الإفطار بالاجتهاد وبغيره:

يحرم على الشاك الأكل آخر النهار حتى يجتهد ويظن انقضاءه؛ لأن الأصل بقاء النهار.

ويجوز الأكل إذا ظنَّ بقاء الليل باجتهادٍ أو إخبارٍ عدل، وكذا لو شكَّ في بقاء الليل؛ لأن الأصل بقاء الليل، لكن يكره الأكل.

ويترتب على ما تقدم حالتان:

(الأولى) الأكل باجتهاد: فلو أكل باجتهادٍ قبل الفجر أو قبل الغروب فبان أنه في المسألتين أكل نهاراً أي ظهر له أنه غلط في اجتهاده وأنَّ أكله وقع نهاراً بطل صومه؛ إذ لا عبرة بالظنِّ البينِّ خطؤه. وإن لم بين الغلط أو لم بين له خطأ ولا إصابة صحَّ صومه.

(الثانية) الأكل بغير اجتهاد: لو هجم وأكل من غير اجتهادٍ وتحرَّ - وهو جائز في آخر الليل، وحرام في آخر النهار كما تقدم - فإن كان ذلك آخر النهار أفطر وإن لم بين له شيء؛ لأن الأصل بقاء النهار، أو هجم آخر الليل ولم بين له شيء لم يفطر بذلك، أما إن بان الغلط فعليه القضاء؛ لأنه إذا كان لا عبرة بالظنِّ البينِّ خطؤه فمن باب أولى إذا هجم إذ لا ظن معه. ولو هجم فبان أنه وافق الصواب لم يفطر مطلقاً^(١).

(١) انظر: «مغني المحتاج» (١/ ٤٣١)، و«مُحَقَّاةُ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ» (١٣/ ٣٦٢)، و«إعانة الطالبين» (٢/ ٢٣٥).

وعند الحنفية: لو تسحّر الإنسان على ظنٍّ أن الفجر لم يطلع، فإذا هو طالع، أو أفطر على ظنٍّ أن الشمس قد غربت، فإذا هي لم تغرب فعليه القضاء ولا كفارة؛ لأنه لم يفطر متعمداً بل خاطئاً^(١).

وعند المالكية: من أكل شاكاً في الفجر أو في الغروب فعليه القضاء مع الحرمة إن لم يتبين أنه أكل قبل الفجر وبعد المغرب، أو أكل معتقداً بقاء الليل أو حصول الغروب ثم طرأ الشك فالقضاء بلا حرمة، وصوم النفل عندهم لا قضاء فيه اتفاقاً^(٢).

يتضح مما سبق أن الحنفية والمالكية لا يفرّقون بين المجتهد وغيره خلافاً للشافعية.

وعند الحنفية والمالكية وجوب القضاء في سائر الحالات، وقد اتفق الجميع على وجوب القضاء إذا تبين وقوع الأكل نهائياً في سائر الحالات.

المسألة الخامسة: ما سبق دخوله جوف الصائم:

ذكر العلماء قاعدة مفيدة جامعة في ما يسبق دخوله إلى الجوف بالنسبة للصائم فقالوا: «ما سبق لجوفه من غير مأمور به يفطر به، أو من مأمور به - ولو مندوباً - لم يفطر».

(١) انظر: «بدائع الصنائع» (١٠١/٢).

(٢) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/٥٢٧).

ويستفاد من هذه القاعدة ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يفطر مطلقاً سواء بالَّغ أو لَّا، وهذا فيما إذا سبق الماء إلى جوفه في غير مطلوبٍ شرعاً كالغسلة الرابعة في الوضوء بأن تَمضمض أو استنشَق أكثر من ثلاث مرَّاتٍ، وكان غمَّاسٍ في الماء ولو لواجبٍ لكرهته للصائم، وكغسل تبرُّدٍ أو تنظُّفٍ.

القسم الثاني: يفطر إن بالغ، وهذا فيما إذا سبقه الماء في نحو المضمضة المطلوبة في نحو الوضوء.

القسم الثالث: لا يفطر مطلقاً وإن بالغ، وهذا عند تنجُّسِ الفم لوجوب المبالغة في غسل النجاسة على الصائم وعلى غيره، لينغسل كل ما في حدِّ الظاهر^(١).

وعند الحنفية في المضمضة والاستنشاق: إن سبق الماء حلق الصائم ودخل جوفه لم يفسد صومه إن لم يكن ذاكرةً للصوم وإلا فسد^(٢).

وعند المالكية: إن وصل أثر ماء المضمضة أو الاستنشاق أو بسبب حرٍّ أو عطشٍ إن وصل لمعدته أو حلقه فعليه القضاء أمكن أو لم يمكن طرحة، في الفرض دون النفل^(٣).

(١) انظر: «إعانة الطالبين» (٢/ ٢٣٤).

(٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ٩٢).

(٣) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٢٦).

المسألة السادسة: استعمال معجون الأسنان للصائم:

استعمال معجون الأسنان بالفرشاة في نهار رمضان يُنظر فيه:

إن كان المستخدم ينوي به حصول السنة كالسواك عند استيقاظه من نومه أو نحوه فيكون مطلوباً منه، فإن بالغ فيه حتى دخل من المعجون جوفه أفطر، وإن لم يبالغ ولم تكن مادة المعجون نفاذة - أي تسري إلى الحلق - أرجو أن لا تفطر إن دخل شيء جوفه.

وإن لم ينو به حصول السنة كعادة، فدخل شيء من المعجون مفطرٌ بالَغ أو لا؛ لأنه حيثئذ قد يكون غير مطلوبٍ منه^(١).

قال شيخنا العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله: فيمن استعمل معجون الأسنان: «لا يضر ذلك مع المحافظة أن لا يدخل شيء من نفس المعجون ولا الريق المختلط به، ولا يضر بقاء النكهة؛

(١) استشكل بعض طلبة العلم على تقرير هذا الكلام، بأن مادة المعجون غير مطلوب استخدامها فتضر مطلقاً، فلا داعي للتفريق المذكور! وجوابه: أن قياس الفرشاة بالمعجون على السواك قياس صحيح، فاستخدام الفرشاة مع المعجون كاستخدام السواك مع وجود ماء السواك الموجود فيه، فلو دخل في جوف الصائم ماء السواك أو الريق الموجود فيه أو نحوه مع العلم بطل صومه إذا بالغ، وإن لم يبالغ فلا يفطر، علماً أن الفقهاء يُقيمون أي شيء خشن مقام السواك حتى بخرقه! فمن باب أولى الفرشاة المعروفة، ويحتاج لنيل الأجر إلى نية فيكون مطلوباً شرعاً، قال النووي: «ويحصل السواك بخرقه وكل خشن مُزِيل لكن العود أولى، والأراك منه أولى، والأفضل أن يكون بيابس ندي بالماء». «روضة الطالبين» (١/٥٦).

لأنها أثر لا عين^(١).

والأولى أن يستعمل ذلك ليلاً ولو بعد السحور؛ للمحافظة على صحة الصوم.

المسألة السابعة: من آخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر: من آخر قضاء رمضان بغير عذر وتمكن منه حتى دخل رمضان آخر، لزمه صوم رمضان الحاضر ثم يقضي الأول ويلزمه عن كل يوم فدية، وهي مُدٌّ من طعام، وبهذا قال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والقاسم ابن محمد والزهري والأوزاعي. وهو المعتمد عند الشافعية وكذا الحنابلة^(٢).

وأما المالكية فعندهم قولان:

(القول الأول) إن صومه الحاضر قضاء عن الفائت لا يجزئ عنهما ولا كفارة كبرى عليه، وقيل: عليه كفارة صغرى وكبرى.

(والقول الثاني) أنه يجزئ عن الحاضر وإن لم ينوه، وعليه للماضي مُدٌّ عن كل يوم، وكلا القولين قد صُحِّح^(٣).

وعند الحنفية: لا تجب الفدية عليه^(٤)، وقال به الحسن البصري

(١) «فتاوى رمضان» (٥٤).

(٢) انظر: «المغني» (٣/ ٢٠٨٦، ٢٠٨٧).

(٣) انظر: «حاشية الدسوقي» (١/ ٥٣٨).

(٤) انظر: «بدائع الصنائع» (٢/ ١٠٥).

وإبراهيم النخعي والمزني وداود.

وأما إذا دام سفره ومرضه ونحوهما من الأعذار حتى دخل رمضان الثاني، فعند الشافعية وكذا الحنابلة أنه يصوم رمضان الحاضر ثم يقضي الأول ولا فدية عليه، لأنه معذور^(١).

واستدل الجمهور بآثار وردت عن بعض الصحابة رضي الله عنهم، قال الحافظ ابن حجر: «أما ابن عمر: ففي الدارقطني ولفظه: «من أدرك رمضان وعليه من رمضان شيء فليطعم مكان كل يوم مسكيناً مُدّاً من حنطة» وأخرجه الطحاوي وزاد أنه لا يقضي، وأما أثر ابن عباس فأخرجه الدارقطني من طريق مجاهد قال: «يطعم كل يوم مسكيناً» وأخرجه البيهقي من طريق ميمون بن مهران عنه في رجل أدرك رمضان وعليه رمضان آخر قال: «يصوم هذا ويطعم عن ذلك كل يوم مسكيناً ويقضيه»^(٢).

ومن لم يوجب الفدية فاستدل بأن: الفدية عقوبة، ولا عقوبة إلا بنص ولا يوجد نص إنما هي فتوى لبعض الصحابة رضي الله عنهم. ويمكن أن يجاب على ذلك بأن ما ورد عن بعض الصحابة رضي الله عنهم في وجوب الفدية له حكم الرفع؛ لأنه مما لا مجال للاجتهاد فيه، وقد صحَّ ذلك عنهم كما قال النووي وابن حجر.

(١) انظر: «المجموع» للنووي (٣/ ٧٦٥).

(٢) «التلخيص الخبير»: (٢/ ٢١٠).

المسألة الثامنة: صيام يوم مسنون يوم الجمعة:

لو وافق صيام مندوب يوم الجمعة كصيام يوم عرفة وعاشوراء فهل يشترط صيام الخميس أو السبت أو ينتفي النهي عن صيام يوم الجمعة؟^(١).

قال شيخنا العلامة السيد عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله تعالى: «النهي إنما هو تخصيص يوم الجمعة بصيام نافلة، أمّا إذا كان لقضاء أو صادف يوم عرفة أو يوم عاشوراء مثلاً، فلا مانع من صيامه»^(٢).

فيتضح أن صيام يوم مندوب يوم الجمعة لا كراهة فيه، ولا يشترط صيام يوم قبله أو بعده؛ وذلك لورود النص فهو رافع للكرهية.

قال العلامة الجرداني: «ومحل كراهة الأفراد في الثلاثة الأيام - أي الجمعة والسبت والأحد -، حيث لا سبب أما إذا وجد سبب كأن وافق أحدهما يوم عرفة، أو يوم عاشوراء، أو يوم صومه، فيمن يصوم يوماً ويفطر يوماً، أو صامه عن قضاء أو نذر، فلا كراهة حينئذٍ»^(٣).

(١) روى أبو هريرة رضي الله عنه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام يوم الجمعة، إلا أن يصوم يوماً قبله أو بعده». رواه البخاري برقم (١٩٨٥)، ومسلم برقم (١١٤٤).

(٢) «فتاوى رمضان» (٣٤).

(٣) «فتح العلام بشرح مرشد الأنعام»: (١٦٥ / ٤).

المسألة التاسعة: الإمساك عن المفطرات قبل الفجر احتياطاً:

الاحتياط بالإمساك عن المفطرات قبل الفجر أمرٌ مطلوب تؤيده النصوص ولا تمنعه؛ إذ فيه الابتعاد عن الوقوع في المحذور وقد أمرنا الله تعالى أن نبتعد عن حدوده تعالى فقال سبحانه في آخر آيات الصيام: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا هَٰذَا﴾ [البقرة: ١٨٧].

ويلزم من هذا الإمساك عن المفطرات قبل الفجر بما يغلب على الظن أنه قبل دخول الفجر، وقد كان هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعل بين سحوره وصلاته مقداراً كافياً من الوقت وحداً فاصلاً بين السحور والفجر، فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «تسحّرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قمنا إلى الصلاة، قلت: كم كان قدر ما بينهما؟»، قال: خمسين آية»^(١).

ففي الحديث الإخبار بالواقع من فعل رسول الله ﷺ وذلك بترك الأكل والشرب متى ما بقي من الفجر قدر خمسين آية، وهذا هو الأفضل والأحوط لدين المرء وليس وجوباً؛ إذ لا يجب الإمساك إلا عند طلوع الفجر لقول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] ، ولا مانع من الشرب أو الأكل قبل طلوع الفجر بنحو درجتين فلكية - أي: ٨ دقائق - خصوصاً إن غفل عن التسحّر أو كان شديد العطش.

(١) رواه مسلم، «كتاب الصيام» - باب فضل السحور، رقم (١٠٩٧).

وقد حدد العلماء وقت الإمساك الأفضل بخمس درج قبل الفجر، وهو مأخوذ من هذا الحديث؛ إذ هذا القدر لا يجاوز الخمسين آية، والخمس الدرج الفلكية تساوي ٢٠ دقيقة؛ لأن الدرجة الواحدة تُعادل ٤ دقائق؛ إذ: ٥ درج فلكية \times ٤ دقائق = ٢٠ دقيقة^(١).

وقد سئل شيخنا السيد العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله عن وقت الإمساك في رمضان ومتى هو بالتوقيت؟ فأجاب بقوله: «إن الصائم يأكل ويتمتع بالليل حتى يبين الفجر، وقد بينه العلماء في جداول موجودة في كل مسجد ربما في بعضها زيادة في الزمن، ولكن الاحتياط للصوم هو الذي دعاهم لذلك، خصوصاً وأن الله تعالى ذكر الصوم وأحكامه ثم ذكر الفجر بأنه الحد الفاصل ثم قال تعالى في نفس الآية: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا يفيد أن على الصائم أن يجعل بينه وبين الحد المقرر وهو الفجر حاجزاً يحتاط به لصومه فلا يقرب الحد الممنوع.

ومن هذا نرى في كافة الجداول تقدير مدة زمنية بين الأذان والإمساك أقلها خمس دقائق، فعليك أن تعرف زمن الفجر بالساعة والدقيقة ثم تحتاط لهذه الفترة فلا يطلع عليك الفجر إلا وأنت ممسك صائم، خصوصاً وأن الفجر أمره خفي، فالذين يأكلون ويشربون حتى يسمعوا الأذان هؤلاء لم يمتثلوا أمر الله بالبعد عن الحد وعدم

(١) انظر: «فتح العلام بشرح مرشد الأنام» للجراداني (٥٩/٤).

قربانه.

وما جاء من الأحاديث مما ظاهره يخالف القرآن فهو محمول على الأذان الأول، وبما أن زمن الفجر يتغير يومياً أو يوماً بعد يوم، فإن الإمساك تبعاً لذلك يتغير، فاحرص على معرفة الفجر واحتط بالإمساك قبله^(١).

المسألة العاشرة: قضاء الصوم عن الميت:

لَخَّصَ الإمام النووي رحمه الله تعالى مسألة قضاء الصوم عن الميت بعد شرحه حديث مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها فقال: «لو كان على أُمِّكَ دين أكنْت قاضيه عنها؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى»^(٢).

قال الإمام النووي: «اختلف العلماء فيمن مات وعليه صوم واجب من رمضان أو قضاء أو نذر أو غيره هل يقضي عنه. وللشافعي في المسألة قولان مشهوران: أشهرهما لا يصام عنه ولا يصح عن ميت صوم أصلاً، والثاني: يستحب لوليه أن يصوم عنه ويصح صومه عنه ويبرأ به الميت ولا يحتاج إلى إطعام عنه، وهذا القول هو الصحيح

(١) «فتاوى رمضان» (١٤-١٥).

(٢) رواه مسلم، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت رقم (١١٤٨).

المختار الذي نعتقده، وهو الذي صححه محققو أصحابنا الجامعون بين
الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة.

وأما الحديث الوارد «من مات وعليه صيام أطعم عنه» فليس
بثابت، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين هذه الأحاديث بأن يحمل على
جواز الأمرين؛ فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام.

فثبت أن الصواب المتعين تجويز الصيام وتجويز الإطعام، والولي
مخير بينهما. والمراد بالولي القريب سواء كان عصبه أو وارثاً أو غيرهما،
وقيل المراد الوارث، وقيل العصبه، والصحيح الأول. ولو صام عنه
أجنبي إن كان بإذن الولي صحَّ وإلا فلا في الأصح، ولا يجب على الولي
الصوم عنه لكن يستحب...»^(١).

ثم ذكر من قال به كأحمد، ومن قال إنه لا يصام عن ميت كمالك
وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى.

ويجب الصيام أو الإطعام على قريب الميت إن ترك مალًا، أما إن لم
تكن له تركة فلا يجب عليهم شيء لكن يندب الصيام أو الإطعام،
والأولى عند بعض العلماء الإطعام؛ لأنه يستفيد منه الفقراء^(٢).

ويتدارك عن صيام الميت وجوباً في ثلاث صور، وهي:
(الأولى) إذا فاته الصيام بغير عذر وتمكن من القضاء.

(١) «شرح صحيح مسلم» (٧/ ٢٧٢).

(٢) انظر: «بشرى الكريم» (١/ ٧٩).

(الثانية) إذا فاته الصيام بغير عذر ولم يتمكن من القضاء.

(الثالثة) إذا فاته بعذر وتمكن من القضاء.

ولا يجب التدارك في صورة واحدة وهي: إذا فاته الصيام بعذر ولم يتمكن من القضاء^(١).

وفيهم من قول الفقهاء: «ولا يجب التدارك في الصورة الأخيرة» أنه يصح، وهو ما دل عليه عموم الأمر بالصوم عمّن مات وفاته صيام، ولهذا قال شيخنا العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد رحمه الله: «وأما من مات ولم يُقَدْ ولم يتمكن من القضاء فإن فقهاءنا يقولون لا شيء عليه، ولكن عموم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم يدل على أن على الورثة القضاء، قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه»، ومع ذلك يجزئ عنه إخراج الفدية بدل الصيام.

وهذا الحديث يعمم الصوم على كل من مات وعليه أيام من رمضان سواء تمكن أم لم يتمكن، فالاحتياط لأخيك: إما أن تتوزع الأيام مع الأقرباء كل واحد يصوم عنه عدة أيام، وإما أن تخرجوا عنه الكفارة، وكما قلت لك: إن هذا للاحتياط للميت لعموم الحديث، وإلا فإن كلام الفقهاء المأخوذ من الآية لا يوجب عليه شيئاً، وعند التعارض ينبغي الاحتياط^(٢).

(١) انظر: «حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم على أبي شجاع» (١٠ / ٣١٠).

(٢) «فتاوى رمضان» (٢٥).

المسألة الحادية عشر: صوم النفل المستنون مع صوم الفرض:
 اختلف العلماء في حصول ثواب صيام يومٍ مستنونٍ كعرفة بوقوع
 صوم فيه على ثلاثة أقوال:
 (الأول) إن نواهما لم يحصل له شيء منهما، رجّحه في «المجموع»
 وتبعه الإسنوي.

(الثاني) حصول ثواب النفل والفرض، ورجّحه الإمام محمد
 الرمي ووالده تبعاً لجمع من المحققين كالبارزي والأصفهوني
 والناشري والفقهاء علي بن صالح الحضرمي والخطيب وغيرهم، وقيده
 بعضهم بأنه لا يحصل له الثواب الكامل المرتب على المطلوب، لا سيما
 من فاته رمضان وصام عنه شوالاً؛ لأنه لم يصدق عليه أنه صام
 رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال، فهو لم يصم رمضان كله، قال العلامة
 محمد عبد الرحمن الأهدل: «المرجع في مسائل الثواب ونحوها إلى ما
 دلّ عليه نصوص الشارع ﷺ، والذي دلّت عليه رواية النسائي وغيره
 بسند حسن ولفظها: «صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة
 أيام بشهرين فذلك صيام السنة»^(١)، وهو عدم حصول الثواب لمن صام
 ستاً من شوال عن قضاء رمضان مثلاً، لأنه لم يصدق عليه أنه صام
 رمضان وستاً»^(٢)، وهذا كلام وجيه، تؤيده الأدلة، ولا تأباه نصوص

(١) رواه النسائي في «سننه الكبرى» (١٦٢/٢)، ح ٢٨٦٠، والحديث حسنه القاري في
 «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٤٧٦/٤).
 (٢) «عمدة المفتي والمستفتي» (١/٢٠٤-٢٠٥).

الشرعية ومقاصد الدين.

(الثالث) إن نوى الفرض ونحو عرفة حصلاً، أو نوى أحدهما سقط طلب الآخر ولا يحصل ثوابه، ورجحه الإمام ابن حجر الهيثمي وغيره^(١).

المسألة الثانية عشر: صوم الصبي:

جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة على أن الصبي المميز يؤمر بالصيام إن أطاقه، ويضرب على تركه لعشر كالصلاة، وفَرَّقَ المحب الطبري بينهما بأنه إنما ضرب على الصلاة للحديث، والصوم فيه مشقة ومكابدة بخلاف الصلاة فلا يصح الإلحاق، ويجاب على ما ذكره بأن الصيام مقيد بالإطاقة فلا يؤمر إن وجد مشقة بحيث لا يطيق^(٢).

وقد ثبت عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يدرّبون أبناءهم على الصيام وهم صغار، فعن الرِّبِّيع بنت مَعُوذ بن عَفْرَاء رضي الله عنها أنها قالت في صوم عاشوراء لما كان مفروضاً: «فكنا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار منهم إن شاء الله ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن، فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناهما

(١) انظر: «ترشيح المستفيدين» (١٧١)، و«فتح العلام» (١٦٤/٤).

(٢) انظر: «مغني المحتاج» (٤٣٦/١)، و«المغني» لابن قدامة (١٠٣/٣).

إياه عند الإفطار»^(١)

قال الإمام النووي في شرحه للحديث: «وفي هذا الحديث تمرين الصبيان على الطاعات وتعويدهم العبادات ولكنهم ليسوا مكلفين، قال القاضي: وقد روي عن عروة أنهم متى أطاقوا الصوم وجب عليهم، وهذا غلط مردود بالحديث الصحيح^(٢): «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يحتلم - وفي رواية - يبلغ...»، والله أعلم»^(٣).

وعند المالكية لا يجب على الصبي الصوم بل يكره له^(٤)؛ وعلل بعضهم ذلك خشية أن يشق عليه، فيتظاهر به وهو يفطر سراً، ثم يتعود على ذلك حين يبلغ نظراً لتمكّن تلك العادة السيئة منه، لكن ثبت كما تقدم أن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا يدرّبون أبناءهم على الصيام وهم صغار.

(١) رواه مسلم، كتاب الصوم، باب: من أكل في عاشوراء فليكن بقية يومه، رقم (١١٣٦).

(٢) رواه أبو داود (٤٤٠٢، ٤٤٠٣)، والترمذي (١٤٢٣) - وحسنه -، وابن ماجه (٢٠٤١)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢٥٨/١)، على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٧/٢٦١).

(٤) انظر: «حاشية الصاوي على الشرح الصغير» (١/٦٨٢).

المسألة الثالثة عشر: من يلزمه الإمساك ومن يسن له:

لوجوب الإمساك في رمضان فقط صور ويجمعها قاعدة: «كل من لا يجوز له الإفطار مع علمه بحقيقة اليوم يلزمه الإمساك»، والسبب في لزومه حرمة الوقت والتشبيه بالصائمين، والصور هي: (الأولى) على المتعدّي بفطره، عقوبة له.

(الثانية) على تارك النية ليلاً ولو ناسياً أو جاهلاً إن كان الصوم فرضاً عليه وذلك لتقصيره بخلاف الصبي، وينبغي له أن يقلد الإمام أبا حنيفة فينوي نهائياً ليصبح صومه على قوله.

(الثالثة والرابعة) على من تسحر ظاناً بقاء الليل أو أفطر ظاناً الغروب فإن خلاف ما ظنه فيها لتقصيره حقيقة إن كان بغير اجتهاد وإلا لتقصيره حكماً إن كان باجتهاد.

(الخامسة) على من أكل وهو من أهل الوجوب بالصوم وبأن له يوم الثلاثين من شعبان أنه من رمضان؛ لأنه يلزمه الصوم إن علم حقيقة الحال.

(السادسة) على من بالغ في المضمضة أو الاستنشاق فسبقه الماء إلى الجوف وكالمبالغة زيادة الرابعة يقيناً كما في الوضوء.

ويسن الإمساك لخمسة ويجمعهم قاعدة: «كل من جاز له الإفطار مع علمه بحقيقة اليوم يسن له الإمساك ولا يجب»، وهم: (الأول) الصبي إذا بلغ مفطراً.

(الثاني) المجنون إذا أفاق.

(الثالث) الكافر إذا أسلم.

(الرابع) المسافر إذا زال عذره بعد الفطر.

(الخامس) المريض إذا زال عذره بعد الفطر^(١).

المسألة الرابعة عشر: حكم الانغماس في الماء للصائم

ينبغي للصائم أن يتجنب الانغماس في الماء أو البحر؛ لأنه قد يصل شيء من الماء للمنافذ كالقمة والأنف^(٢) إلى جوفه، فإذا تيقن دخول ماء في جوفه من المنافذ بطل صومه ووجب عليه الإمساك عن الطعام وعليه القضاء. وأما حكم الانغماس في الماء فهو مكروه خشية وصوله إلى الجوف، هذا مع عدم اعتياد سبق الماء، أما إن اعتاد سبق الماء إلى جوفه فحرام شرعاً. قال

(١) انظر: «نيل الرجاء» (١٥٤-١٥٦) باختصار ويتصرف.

(٢) وكذا إذا دخل الماء باطن الأذن - وهو ما وراء المنطبق - على المعتمد في مذهبنا الشافعية وغيرهم من أنه جوف، خلافاً للحنفية بتفصيل تقدم ورجحه الغزالي والطب فلا يفطر؛ لأن الأذن ليس جوفاً، وعلى المقرر في مذهبنا فيما يتعلق بالأذن قيد العلامة ابن حجر الفطر بدخول الماء في الأذن بالانغماس في غسل جنابة بحيث لو غسل أذنيه قبل الانغماس لم يصل شيء منها، وأما إذا وصل منها شيء قبل الانغماس فلا فطر؛ لعذره حيثئذ، وأما في غسل غير الجنابة فيفطر إن دخل فيها شيء مطلقاً. انظر: «حاشية الترمسي على شرح العلامة ابن حجر» (٥/٥٧٩).

الإمام الأذري: لَوْ عَرَفَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يَصِلُ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاعِهِ بِالْإِنْعِمَاسِ - وَلَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ - أَنْ يَحْرُمَ الْإِنْعِمَاسُ وَيُفْطِرَ قَطْعًا^(١).

وقد قيّد العلامة الرملي الإفطار بتمكّنه من الغسل بغير الانغماس وإلا فلا يفطر فقال معلقاً على كلام الإمام الأذري: نَعَمْ مُحَلُّهُ إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ الْغُسْلِ لَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ وَإِلَّا فَلَا يُفْطِرُ فِيمَا يَظْهَرُ. وتبعه العلامة باعشن وغيره. ولعلّ في تقييده نظر ظاهر - والله أعلم -؛ لأنّ الانغماس مظنة دخول الماء فهو غير مأمور به، ويمكن ترك الانغماس من غير مشقة، ولهذا قال العلامة الشيرازي معقّباً على كلام العلامة الرملي: «قَضِيَّةُ قَوْلِهِ السَّابِقِ «وَبِخِلَافِ سَبْقِ مَاءِ غَسْلِ التَّبَرُّدِ» إلخ خِلَافُهُ لِأَنَّ الْإِنْعِمَاسَ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ، وَيُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ «حَجَّ» - أي ابن حجر الهيتمي -، وَكَذَا دُخُولُهُ جَوْفٍ مُنْعَمَسٍ مِنْ نَحْوِ فَمِهِ أَوْ أَنْفِهِ لِكِرَاهَةِ الْغَمْسِ فِيهِ كَالْمُبَالِغَةِ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُعْتَدَ أَنَّهُ يَسِيقُهُ وَإِلَّا أَثِمَ وَأَفْطَرَ قَطْعًا^(٢).

ويكفي ردعاً وزجراً من يغتسل بالانغماس لغير ضرورة أو حاجة

(١) انظر: «تحفة المحتاج بشرح المنهاج» (٣/ ٢١٠). و«الحواشي المدنية» للكردي (١٧٨/ ٢).

(٢) انظر: «حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٩/ ٣٦٩-٣٧٣)، و«بشرى الكريم» لباعشن (٢/ ٦٩).

قول رسول الله ﷺ: «من أَفْطَرَ يَوْمًا من رَمَضَانَ من غَيْرِ رُخْصَةٍ ولا مَرَضٍ لم يَقْضِ عنه صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ وَإِنْ صَامَهُ»^(١).

المسألة الخامسة عشر: في العمل بالحساب الفلكي

إذا أثبت الحساب الفلكي وجود الهلال سواء بحساب منازل القمر أو النجوم ولكن لم ير الهلال، فاختلف العلماء بالعمل به إلى أربعة أقوال:

(القول الأول) جواز العمل للحاسب والمنجم^(٢) فقط، ولا يجزئهما عن الصوم، ولا يجوز لغيرهما تقليدهما والعمل بقولهما، قال بهذا النووي وابن حجر الهيتمي في كتابه «التحفة» و«فتح الجواز» وغيرهما.

(القول الثاني) جواز العمل لهما فقط ويُجزئهما مع ذلك عن الفرض، وليس بمثابة الرؤية إذ الرؤية توجب العمل، وهذا القول مجوز من غير إيجاب، صحح هذا القول ابن الرفعة، ونقله عن

(١) رواه أبو داود في «سننه» (٢٣٩٦)، والترمذي في «جامعه» واللفظ له (٧٢٣) والبخاري في «صحيحه» (٦٨٣/٢)، مُعلقاً، وقد وصله ابن حجر في «تغليق التعليق» (١٦٩-١٧٢)، وصححه ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٣٨/٣).

(٢) الحاسب: هو من يعتمد منازل القمر وتقدير سيره، والمنجم: هو من يرى أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني. انظر: «أسنى المطالب بشرح روض الطالب» لأبي زكريا (١٢٠/١).

أصحاب الشافعي، وقال به الخطيب وابن حجر أيضاً في كتابه «العياب».

(القول الثالث) وجوب العمل على الحاسب وعلى من صدقه، وهو الذي اعتمده الشهاب الرملي وولده محمد والطبلاوي وغيرهم.

(القول الرابع) لا يجوز العمل بحسابه ولا لغيره تقليده، ولا يجزئ واحداً منهما، قال به تقي الدين السبكي في «شرح المنهاج»، وقال ابن دقيق العيد: لا يجوز اعتماد الحساب في الصلاة والصوم. وهذا القول رجّحه محمد بن عبد الرحمن الأهدل^(١).

(تنبيه) لو شهد برؤية الهلال واحد أو اثنان واقتضى علم الحساب عدم إمكان رؤيته، فقد اختلف العلماء في ذلك كثيراً، ففي المسألة قولان مشهوران: القول الأول: قال السبكي: «لا تقبل هذه الشهادة؛ لأن الحساب قطعي والشهادة ظنية، والظني لا يعارض القطعي». قال ابن حجر الهيتمي: «والذي يتّجه منه أن الحساب إن اتفق أهله على أن مقدماته قطعية، وكان المخبرون منهم بذلك عدد التواتر رُدت الشهادة وإلا فلا»، وهذا أولى من إطلاق السبكي إلغاء الشهادة إذا دلّ الحساب القطعي على استحالة الرؤية^(٢).

(١) انظر: «عمدة المفتي والمستفتي» (١/٢٠٩).

(٢) وبيان كيفية استحالة الرؤية: هو إذا كان الشمس والقمر في موضع واحد من فلك البروج يكون القمر بيننا وبين الشمس، فيكون نصفه المظلم موجهاً لنا فلا نرى منه =

والقول الثاني: قبول الرؤية؛ إذ لا عبرة بقول أهل الحساب، قال به الخطيب وسليمان الجمل^(١).

المسألة السادسة عشر: حكم صوم أصحاب الأعمال والمهنة الشاقة

لا يجوز الفطر لنحو الحصاد وجذاذ النخل والحرث والغواص في البحر، وعمل المناجم ونحوهم ممن يعمل في الأعمال الشاقة إلا إن اجتمعت في كل واحد ستة شروط فيباح له الفطر:

١- أن لا يمكن تأخير العمل إلى ما بعد رمضان كشهر شوال وما بعده.

٢- وأن يتعذر العمل ليلاً، أو لم يغنه ذلك فيؤدي إلى تلفه أو نقصه نقصاً لا يتغابن به.

٣- وأن يشق عليه الصوم مشقة لا تحتل عاده بأن تبيح التيمم

= شيئاً، ويسمى المحاق (بضم الميم) من محق الشيء: أحرقه، فكأن حرّ الشمس أحرق القمر، وأذهب نوره، وأعدم رؤيته، ففي ذلك يقولون باستحالة الرؤية وهو الاجتماع، وكذا إذا كان بينه وبينها تسع درج فما دونها فحكمه حكم الاجتماع المازّ فيحيلون الرؤية أيضاً، فإذا شهد الشاهد برؤيته تلك الليلة وبلغ عدد الحساب التواتر ردت الشهادة لاستحالتها في صورتين. انظر: «عمدة المفتي والمستفتي» (١/٢٠٣).

(١) انظر: «حاشية الشرواني على تحفة المنهاج» (٣/٣٨٢)، و«مغني المحتاج» (١/٤٢١)، و«حاشية سليمان الجمل على شرح المنهج» (٢/٣٠٥)، و«عمدة المفتي والمستفتي» (١/٢٠٢-٢٠٣).

أو الجلوس في الفرض خلافاً لابن حجر، وقد تقدّم بيان ما يبيح التيمم وتفصيله^(١).

٤- وأن ينوي الصوم ليلاً ويصبح صائماً فلا يفطر إلا عند وجود العذر.

٥- وأن ينوي الترخّص بالفطر ليمتاز الفطر المباح عن غيره، كمريض أراد الفطر للمرض فلا بد أن ينوي بفطره الرخصة أيضاً.

٦- وأن لا يقصد ذلك العمل وتكليف نفسه لمحض الترخّص بالفطر وإلا امتنع، كمسافر قصد بسفره مجرد الرخصة، فحيث وجدت هذه الشروط أبيح الفطر، سواء كان لنفسه أو لغيره وإن لم يتعيّن ووجد غيره، وإن فقد شرط أثم إثماً عظيماً ووجب نهيه وتعزيره^(٢).

المسألة السابعة عشر: صيام يوم ٢٧ من رجب، ويوم النصف من شعبان، ويوم ١٢ من ربيع الأول:

ذكر الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه «فقه الصيام» الصيام المبتدع في الدين، وذكر من ضمنه: صيام يوم ١٢ من ربيع الأول، وصيام يوم ٢٧ من رجب، وصيام يوم النصف من شعبان، وجعل

(١) انظر المبحث الخامس فيمن يباح له الإفطار بسبب المرض.

(٢) انظر: «بغية المسترشدين» للمشهور (١٨٤ - ١٨٥).

صيام هذه الأيام محرماً ومما ابتدعه الناس^(١)، وفيما قاله نظراً، وهذا تعليق إجمالي على ما قاله في ذلك:

أولاً: إفراد صيام يوم ٢٧ من رجب:

ذكر: أن الناس يصومونه بحجة اعتباره من أيام الإسلام التي أنعم الله فيها على نبيه صلى الله عليه وسلم بنعم كبرى، يجب أن تذكر فتشكر.... إلخ.

وما ذكره ليس دليلاً خاصاً لاستحباب الصيام بل بالفرح والاستذكار لما جرى لرسول الله صلى الله عليه وسلم في الإسراء والمعراج من عظيم الآيات والدروس التي يستفيد منها المسلمون في واقع حياتهم، فيتذكرونها امتثالاً لأمر الله تعالى بقوله: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيِّنَّمَا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٥].

وما نقله عن الشيخ ابن القيم بأنه لم يدل دليل على تخصيص اليوم بصيام غير صحيح، فاستدل بنفي الورود في الكتاب والسنة، ولا يصح الاستدلال بالنفي دون مراعاة الأدلة الأخرى. فالاستدلال بمطلق الترك ليس حجة كما ذكر العلماء، كيف وقد ورد الترغيب في السنة المشرفة والحث على صيام الأشهر الحرم وشهر رجب أحدها. فشهر رجب صحَّ الترغيب في صيامه عموماً لكونه من الأشهر الحرم فقد صح عنه صلى الله عليه وسلم قوله: «صُم من الحرم واترك».

(١) انظر: «فقه الصيام» للقرضاوي (١٣٣-١٣٥).

صم من الحرم واترك، صم من الحرم واترك»، وقال بأصابعه الثلاثة فضمها ثُمَّ أرسلها^(١).

فلا يجوز منع الصيام فيه كما قال الإمام العز بن عبد السلام والإمام ابن حجر الهيتمي^(٢)، ويوم ٢٧ من رجب من ضمن الشهر المطلوب الصوم فيه، فلا مانع من صيامه لإطلاق الشارع الأمر بالصيام فيه إلا أن يعتقد أنه لا يجوز صيام غيره.

ومع ما سبق رويت بعض الروايات في صيام ٢٧ من رجب خصوصاً، فمنها: ما رواه أبو موسى المديني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «من صام يوم سبع وعشرين من رجب كتب الله له صيام ستين شهراً»، وهو اليوم هبط فيه جبريل على محمد صلى الله عليه وآله وسلم. قال عنه الحافظ العراقي^(٣): «رواه أبو موسى المديني في كتاب فضائل الليالي والأيام من رواية شهر بن حوشب عنه»^(٤).

(١) رواه أحمد (٢٨/٥)، وأبو داود في «سننه»، كتاب الصيام، باب في صوم أشهر الحرم، رقم (٢٤٢٨) - واللفظ له -، وابن ماجه، كتاب الصيام، باب صيام الأشهر الحرم، رقم (١٧١٤) من حديث الباهلي.

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن حجر الهيتمي (٥٤/٢)، و٥٣.

(٣) «المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (٤٢٦/١).

(٤) ورواه أيضاً عبد العزيز الكتاني في «فضائل رجب» من حديث شهر بن حوشب عن أبي هريرة موقوفاً، انظر: «تنزيه الشريعة» لابن عراق الكتاني (١٦١/٢)، ونقل عن الحافظ ابن حجر روايات في الباب نحوها، لا تخلو أسانيداً من مقال.

وشهر بن حَوْشب حسن الحديث عند جماعة من أهل الحديث، قال الحافظ ابن الصلاح: «وشهرٌ قد وثقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما، والذي ذكره فيه ابن أبي خيثمة: أنه ثقة، حكاه عن يحيى بن معين، واقتصر عليه، والقلب إلى هذا أميل، وإن ذكره جماعة في كتبهم في الضعفاء، وقد ذكره أبو نعيم الحافظ فيمن ذكرهم في «حلية الأولياء»، وما ذُكر في جرحه من أخذه خريطة من بيت المال على جهة الخيانة، وله محمل يدرأ عنه القدح المسقط، وقول ابن حبان: إنه سرق عبيَّة من عديله في الحج غير مقبول، والله أعلم»^(١).

وقال الحافظ الذهبي: «والاحتجاج به مترجح»^(٢).

وقال الحافظ ابن حجر: «وشهر حسن الحديث وإن كان فيه بعض ضعف»^(٣).

وقوله: «إن ليلة ٢٧ من رجب لم يصح دليل على أنها ليلة الإسراء والمعراج»، غير مسلّم به، فقد رويت بعض الروايات - على ما فيها من مقال - تدل على أنها في هذه الليلة، وقد ذكر بعض المحققين من أهل السِّير والتواريخ: أن ليلة الإسراء والمعراج وقعت ليلة ٢٧ من رجب، وعليه عمل الأمة. قال العلامة الكوثري: «والذي رجحه النووي أنها الليلة السابعة والعشرين من شهر رجب، وإليه ذهب ابن الأثير

(١) «صيانة صحيح مسلم» (١٢٤).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/٣٧٨).

(٣) «فتح الباري»: (٣/٦٥).

والرافعي، ويرى هذا الرأي من قال: إنها قبل سنة ونصف من الهجرة كابن قتيبة وابن عبد البر؛ لأن الهجرة كانت في ربيع الأول فالسنة قبلها من صفر إلى صفر تراجعاً، والستة الأشهر قبلها من المحرم إلى شعبان بالتراجع أيضاً فتكون الأيام الثلاثة من آخر رجب غير مذكورة تركاً للكسر في الطرفين، وعلى ذلك عمل الأمة^(١).

وقد روى مسلم عن عثمان بن حكيم الأنصاري قال: «سألت سعيد بن جبير عن صوم رجب ونحن يومئذ في رجب، فقال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم»^(٢).

قال الإمام النووي عقب الحديث: «الظاهر أن مراد سعيد بن جبير بهذا الاستدلال أنه لا نهي عنه ولا ندب فيه لعينه بل له حكم باقي الشهور، ولم يثبت في صوم رجب نهي ولا ندب لعينه، ولكن أصل الصوم مندوب إليه، وفي «سنن أبي داود»: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم ورجب أحدها، والله أعلم»^(٣).

والحديث الذي ذكره النووي، هو حديث الباهلي الذي تقدم

(١) «مقالات الكوثري» (٤٢٤).

(٢) رواه مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي ﷺ في غير رمضان، رقم (١١٥٧).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢٨٧/٨).

ذكره، وقد ذكره النووي أيضاً في كتابه النافع «رياض الصالحين»، وقد التزم فيه أن لا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً، كما صرح بذلك في مقدمته^(١)، فالحديث صحيح أو حسن عنده.

وللإمام القسطلاني كلام قيم في الموضوع، فقال بعد ذكره لحديث مسلم وأبي داود السابقين: «وهذا الحديث - أي حديث أبي مجيبة الباهلي - وإن كان فيه اضطراب - لأن بعضهم روى كما ذكرنا وروى بعضهم عن مجيبة الباهلي عن أبيها أو عمها. وروى بعضهم عن مجيبة الباهلي عن عمه رواه أبو داود وغيره - إلا أن أحاديث السنن لا يشدد فيها كما يشدد في غيرها من أحاديث الأحكام المتعلقة بالحلال والحرام، وقد ورد من حديث ابن عباس «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام رجب» أخرجه ابن ماجه، قلت: يحتمل أن النهي إنما كان منه إبقاء على أصحابه لعلهم بشظف أحوالهم واحتياجهم إلى قتال أعدائهم، فنهاهم عن صيامه شفقة منه عليهم.

ويحتمل أن النهي وقع عن متابعة صيام أيامه كلها لما فيه من التشبيه بصيام الفرض، وقد صح صومه عليه السلام من كل شهر، ويحتمل أنه نهاهم عن عاداتهم تعظيمه في الجاهلية فأراد أن يعرفهم أنه وإن كان عظيماً، لكنه لا يختص بهذه العبادة عن غيره من الأشهر الحرم بل الأشهر الحرم كلها مثله في التعظيم.

(١) انظر: «رياض الصالحين» (٤).

ويحتمل أن الأمر بصوم الحرم لمن سألته عن الصوم ورد بعد النهي فيكون له ناسخاً ومع وجود الاحتمال يسقط حكم الاستدلال، ويبقى إباحة الصوم في جميع الأزمنة إلا ما خصه الدليل.

وظهر من ذلك جواز الصوم في رجب بغير كراهة، وقد ثبت أن رسول الله ﷺ لم يكن يدع شهراً حتى يصوم منه، وثبت عنه صوم الاثنين والخميس وصيام الأيام البيض وثلاثة أيام من كل شهر في أوله وفي أوسطه وفي آخره. والأحاديث بما ذكرنا شاهدة فلا وجه لمن أنكر الصوم في رجب، والله أعلم^(١).

وقد ذكر من أنواع الصوم المستحب صوم السابع والعشرين من رجب والنصف من شعبان وغيرها^(٢).

وأما الاضطراب الذي ذكره القسطلاني فقد أجيب عنه بأن مجيبة الراجح أنها امرأة وليس رجلاً، ففي «مسند أحمد» (٢٨/٥) حدثني مجيبة عجوً من باهلة، ولا يضر الاختلاف فيمن رفع الحديث سواء كان أبوها أو عمها فهو صحابي، وذكر الحافظ ابن حجر في اختلافهم في مجيبة أهي تابعة أم صحابية، وما دام أن من روى عنها ثقة وهو أبو السليل فترفع جهالة عينها، وقد ذكر القسطلاني رواية أبي السليل عنها^(٣).

(١) «مدارك المرام في مسالك الصيام» للقسطلاني (٣٣-٣٤).

(٢) المصدر السابق (٥٠).

(٣) المصدر السابق (٣٢).

ثانياً: إفراد يوم النصف من شعبان بالصيام:

ثبتت أحاديث كثيرة صحيحة في استحباب صيام شهر شعبان ومن فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمناها عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط إلا شهر رمضان، وما رأيته في شهر أكثر صياماً منه في شعبان»^(١)، وغيرها من الأحاديث التي استدل ببعضها الشيخ القرطبي نفسه، ويوم النصف من شعبان من ضمن الشهر، وغير داخل في صوم النصف الآخر من شعبان الذي ورد النهي عن صيامه إلا لعادة أو قضاء.

وقد رُويت أحاديث كثيرة في فضل ليلة النصف من شعبان، ذكر جملة منها الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» يعضد بعضها بعضاً، وصح بعض الحفاظ بعضها، منها حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَطْلُعُ اللهُ إِلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَيَغْفِرُ لَجَمِيعِ خَلْقِهِ إِلَّا الْمُشْرِكِ أَوْ مُشَاحِنٍ»^(٢).

(١) رواه البخاري برقم (١٩٦٩)، ومسلم برقم (٦٥١١).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٨١/١٢)، رقم (٥٦٦٥)، وابن أبي عاصم في «السنن»

(١/٢٢٤، رقم ٥١٢)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٠٨/٢٠)، رقم (٢١٥)، =

وإذا علم فضل هذه الليلة المباركة استحَب فيها وفي يومها جميع الطاعات دون حصر وما المانع من صوم يومها؟!.

ثالثاً: إفراد صيام يوم ١٢ من ربيع الأول:

استدل الدكتور يوسف القرضاوي - ومن وافقه - على تحريم صيامه بأنه لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم لنا، ولم يجيء في ذلك حديث صحيح ولا ضعيف، ولم يقل به أحد من سلف الأمة ولم يفعله... إلخ.

وفيما قاله نظر، فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم سئل عن صوم الاثنين؟ فقال: «فيه ولدٌ وفيه أنزل عليّ»^(١). وقد نقل الحافظ السيوطي عن الإمام ابن الحاج في كتابه «المدخل» كلاماً في الموضوع، فقال بعد ذكره حديث أبي قتادة السابق: «فانظر إلى ما خص الله به هذا الشهر الشريف ويوم الاثنين ألا ترى أن صوم هذا اليوم فيه فضل عظيم لأنه صلى الله عليه وسلم ولد فيه؟. فعلى هذا ينبغي إذا دخل هذا الشهر الكريم أن يكرم ويعظم

= و«الأوسط» (٣٦/٧) رقم (٦٧٧٦). قال الهيثمي في «المجمع» (٨/٦٥): «رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ورجاها ثقات». وللحديث طرق متعددة، والمؤلفات في فضائل ليلة النصف وما ورد فيها كثيرة يطول ذكرها، فلترجع.

(١) رواه مسلم، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم عرفة وعاشوراء والاثنين والخميس، رقم (١١٦٢).

ويحترم الاحترام اللائق به اتباعاً له صلى الله عليه وسلم في كونه كان يخصص الأوقات الفاضلة بزيادة فعل البر فيها وكثرة الخيرات، ألا ترى إلى قول ابن عباس - رضي الله عنهما -: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون في رمضان»^(١)، فتمثل تعظيم الأوقات الفاضلة بما امتثله عليه الصلاة والسلام على قدر استطاعتنا»^(٢). وأقره الحافظ السيوطي.

وكذا قال خاتمة المحدثين الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال السيوطي: «وقد سئل شيخ الإسلام حافظ العصر أبو الفضل أحمد بن حجر عن عمل المولد فأجاب بما نصه: أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرّى في عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة وإلا فلا، قال:

وقد ظهر لي تخريجها على أصل ثابت، وهو ما ثبت في «الصحيحين» من أن النبي صلى الله عليه وسلم: «قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسألهم؟ فقالوا: هو يوم أغرق الله فيه فرعون ونَجَّى موسى فنحن نصومه شكراً لله تعالى»^(٣).

(١) رواه البخاري رقم (٦)، و١٩٠٢، وتكرر عنده، ورواه مسلم رقم (٢٣٠٨).

(٢) «الحاوي للفتاوي» للسيوطي: (١/١٩٤). والنص في «المدخل» لابن الحاج (٣/٢).

(٣) رواه البخاري برقم (٢٠٠٤)، وتكرر عنده في مواضع في «الصحيح»، ومسلم برقم (١١٣٠).

فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما مَنَّ به في يومٍ معينٍ من إسداء
نعمةٍ أو دفعِ نعمةٍ، ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كُلِّ سَنَةٍ،
والشكر لله يحصل بأنواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة
وأي نعمة أعظم من النعمة ببروز هذا النبي نبي الرحمة في ذلك
اليوم...»^(١).

فأَيُّ كلامٍ بعد هدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهدي
ورثته العلماء في هذا!.

وقول الدكتور القرضاوي: «إن تحديد يوم ١٢ ربيع الأول باعتباره
يوم مولد النبي صلى الله عليه وسلم لا يقوم عليه دليل صحيح»^(٢)! فيه
نظر؛ فإنه وإن اختلفت الأقوال في تعيين يوم مولده صلى الله عليه وآله
وسلم إلا أنَّ القول المشهور هو تحديد ولادته صلى الله عليه وسلم في
الثاني عشر من ربيع الأول، قال الحافظ ابن كثير: «وقيل - وقت
ولادته صلى الله عليه وسلم - لثنتي عشرة خلت منه - أي ربيع أول -
نص عليه ابن إسحاق ورواه ابن أبي شيبه في «مصنفه» عن عثمان عن
سعيد بن مينا عن جابر وابن عباس أنها قالا: «ولد رسول الله صلى الله
عليه وسلم عام الفيل يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول وفيه
بعث وفيه عرج به إلى السماء وفيه هاجر وفيه مات»، وهذا هو المشهور

(١) «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (١/١٩٦).

(٢) «فقه الصيام» (١٣٤).

عند الجمهور»^(١).

وذكر الحافظ الذهبي عن شيخه الحافظ أبي محمد الدمياطي أن ولادته صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين لعشر ليال خلون من ربيع الأول، ونقل عن أبي معشر ترجيح أنها في الثاني عشر من ربيع الأول^(٢).

ورجحه أبو إسحاق وابن حبان وغيرهما، قال الإمام الطبري: «حدثنا ابن حميد قال حدثنا سلمة قال حدثني ابن إسحاق قال: ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين عام الفيل لاثني عشرة مضت من شهر ربيع الأول»^(٣).

قال العلامة الكوثري: «والعادة المتبعة في البلاد الإسلامية الاحتفاء بالمولد الشريف في الليلة الثانية عشرة من شهر ربيع الأول؛ لأن ولادته لم تتأخر عن هذا التاريخ عند الجميع فيحتفون به في ليلة لا يبقى أي خلاف يعتد به بعدها في كونه عليه السلام مولوداً قبل ذلك الزمن، ولا يستغرب الخلاف في مولده صلوات الله وسلامه عليه؛ لأنه ولد بين أمة أمية لا تكتب ولا تحسب ولا تؤرخ إلا بأحداث معروفة عندهم»^(٤).

(١) «البداية والنهاية» (٢/ ٢٤٨).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤/ ١).

(٣) «تاريخ الأمم والملوك» للطبري (١/ ٤٥٣)، وانظر: «السيرة» لابن حبان (١/ ٣٣).

(٤) «مقالات الكوثري» (٤١٤).

فاستقرت الأمة على قول الجمهور حتى أصبح قولاً مشهوراً،
وتُلقى بالقبول، والعمل عليه.

المسألة الثامنة عشر: قرارات لمجلس المجمع الفقهي حول
مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط العرض العالية
الدرجات

١) قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي رقم: ١٩ (٥/٣) حول
أوقات الصلوات والصيام في البلاد ذات خطوط العرض العالية
الدرجات.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا
ونبينا محمد. أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قد اطلع في
جلسته الثالثة صباح يوم الخميس الموافق ١٠/٤/١٤٠٢ هـ المصادف
٤/٢/١٩٨٢ م. على قرار ندوة بروكسل ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م. وقرار
هيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية رقم (١٦) في
٢١/٤/١٣٩٨ هـ فيما يتعلق بمواقيت الصلاة والصوم، في الأقطار
التي يقصر فيها الليل جداً في فترة من السنة، ويقصر النهار جداً في
فترة، أو التي يستمر ظهور الشمس فيها ستة أشهر وغيابها ستة أشهر.
وبعد مدارسة ما كتبه الفقهاء قديماً وحديثاً في الموضوع قرر ما يأتي:

«تنقسم الجهات التي تقع على خطوط العرض ذات الدرجات

العالية إلى ثلاث:

الأولي: تلك التي يستمر فيها الليل أو النهار أربعًا وعشرين ساعة فأكثر بحسب اختلاف فصول السنة. ففي هذه الحال، تقدر مواقيت الصلاة والصيام وغيرهما في تلك الجهات، على حسب أقرب الجهات إليها، مما يكون فيها ليل ونهار متمايزان في ظرف أربع وعشرين ساعة.

الثانية: البلاد التي لا يغيب فيها شفق الغروب حتى يطلع الفجر بحيث لا يتميز شفق الشروق من شفق الغروب، ففي هذه الجهات يقدر وقت العشاء الآخرة والإمساك في الصوم، ووقت صلاة الفجر، بحسب آخر فترة يتمايز فيها الشفقان.

الثالثة: تلك التي يظهر فيها الليل والنهار خلال أربع وعشرين ساعة، وتتمايز فيها الأوقات إلا أن الليل يطول فيها في فترة من السنة طولاً مفرطاً ويطول النهار في فترة أخرى طولاً مفرطاً. ومن كان يقيم في بلاد يتمايز فيها الليل من النهار بطولوع فجر وغروب شمس، إلا أن نهارها يطول جداً في الصيف، ويقصر في الشتاء، وجب عليه أن يصلي الصلوات الخمس في أوقاتها المعروفة شرعاً، لعموم قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ الْفَجْرَ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٨]. وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ [النساء: ١٠٣]. ولما ثبت عن بريدة، رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أن رجلاً سأله عن وقت الصلاة، فقال

له: «صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ». يعني اليومين، فلما زالت الشمس أمر بلالاً، فأذن، ثم أمره فأقام الظهر، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة بيضاء نقية، ثم أمره فأقام المغرب حين غابت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أمره فأقام الفجر حين طلع الفجر، فلما أن كان اليوم الثاني، أمره فأبرد بالظهر فأبرد بها، فأنعم أن يبرد بها، وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذي كان، وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق، وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل، وصلى الفجر فأسفر بها، ثم قال: «أين السائل عن وقتِ الصَّلَاةِ؟». فقال الرجل: أنا يا رسول الله. قال: «وقتُ صلاتكم بينَ ما رأيتم». رواه مسلم. وعن عبد الله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: «وقتُ الظهرِ إذا زالت الشمسُ، وكان ظلُّ الرِّجْلِ كطُوله ما لم يُحْضِرِ العصرُ، ووقتُ العصرِ ما لم تَصْفُرْ الشمسُ، ووقتُ صلاةِ المغربِ ما لم يَغِبِ الشَّفَقُ، ووقتُ صلاةِ العشاءِ إلى نصفِ الليلِ الأوسطِ، ووقتُ صلاةِ الصبحِ من طُلُوعِ الفجرِ ما لم تطلع الشمسُ، فإذا طلعت الشمسُ فأَمْسِكْ عن الصلاة؛ فإنها تَطْلُعُ بينَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ». أخرجه مسلم في «صحيحه» إلى غير ذلك من الأحاديث التي وردت في تحديد أوقات الصلوات الخمس، قولاً وفعلاً، ولم تفرق بين طول النهار وقصره، وطول الليل وقصره، ما دامت أوقات الصلوات متميزة بالعلامات التي بينها رسول الله ﷺ. هذا بالنسبة لتحديد أوقات

صلاتهم، وأما بالنسبة لتحديد أوقات صيامهم شهر رمضان، فعلى المكلفين أن يمسكوا كل يوم منه عن الطعام والشراب، وسائر المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس في بلادهم، مادام النهار يتمايز في بلادهم من الليل، وكان مجموع زمانها أربعاً وعشرين ساعة، ويحل لهم الطعام والشراب والجماع ونحوها في ليالهم فقط، وإن كان قصيراً فإن شريعة الإسلام عامة للناس في جميع البلاد، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧] ومن عجز عن إتمام صوم يوم لطوله، أو علم بالأمارات أو التجربة، أو إخبار طبيب أمين حاذق، أو غلب على ظنه، أن الصوم يفضي إلى مرضه مرضاً شديداً، أو يفضي إلى زيادة مرضه، أو بقاء برئه - أفطر، ويقضي الأيام التي أفطرها في أي شهر تمكن فيه من القضاء. قال الله تعالى: ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِشْرًا وَلَا مَنَعًا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقال: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨] والله ولي التوفيق... وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم).

٢) قرار رقم: ٤٦ (٩ / ٦) بشأن مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط العرض العالية.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد. أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢ رجب ١٤٠٦ هـ إلى يوم السبت ١٩ رجب ١٤٠٦ هـ قد نظر في موضوع «أوقات الصلاة والصيام لسكان المناطق ذات الدرجات العالية». ومراعاة لروح الشريعة المبنية على التيسير ورفع الحرج، وبناءً على ما أفادت به لجنة الخبراء الفلكيين، قرر المجلس في هذا الموضوع ما يأتي:

أولاً: دفعاً للاضطرابات والاختلافات الناتجة عن تعدد طرق الحساب، يحدد لكل وقت من أوقات الصلاة العلامات الفلكية التي تتفق مع ما أشارت الشريعة إليه، ومع ما أوضحه علماء الميقات الشرعيون في تحويل هذه العلامات إلى حسابات فلكية متصلة بموقع الشمس في السماء فوق الأفق أو تحته كما يأتي:

١ - الفجر: ويوافق بزوغ أول خيط من النور الأبيض وانتشاره عرضاً في الأفق (الفجر الصادق) ويوافق الزاوية (١٨) درجة تحت الأفق الشرقي.

٢ - الشروق: ويوافق ابتداء ظهور الحافة العليا لقرص الشمس

من تحت الأفق الشرقي ويقدر بزاوية تبلغ (٥٠) دقيقة زاوية تحت الأفق.

٣- الظهر: ويوافق عبور مركز قرص الشمس لدائرة الزوال ويمثل أعلى ارتفاع يومي للشمس يقابله أقصر ظل للأجسام الرأسية.
٤- العصر: ويوافق موقع الشمس الذي يصبح معه ظل الشيء مساوياً لطوله مضافاً إليه في الزوال، وزاوية هذا الموقع متغيرة بتغير الزمان والمكان.

٥- المغرب: ويوافق اختفاء كامل قرص الشمس تحت الأفق الغربي، وتقدر زاويته بـ (٥٠) دقيقة زاوية تحت الأفق.

٦- العشاء: ويوافق غياب الشفق الأحمر حيث تقع الشمس على زاوية قدرها (١٧) تحت الأفق الغربي.

ثانياً: عند التمكن للأوقات يكفي بإضافة دقيقتين زمنييتين على كل من أوقات الظهر والعصر والمغرب والعشاء وإنقاص دقيقتين زمنييتين من كل من وقتي الفجر والشروق.

ثالثاً: تقسم المناطق ذات الدرجات العالية إلى ثلاثة أقسام:
المنطقة الأولى: وهي التي تقع ما بين خطي العرض (٤٥) درجة و (٤٨) درجة شمالاً وجنوباً، وتتميز فيها العلامات الظاهرية للأوقات في أربع وعشرين ساعة، طالت الأوقات أو قصرت.
المنطقة الثانية: وتقع ما بين خطي عرض (٤٨) درجة و (٦٦)

درجة شمالاً وجنوباً، وتنعدم فيها بعض العلامات الفلكية للأوقات في عدد من أيام السنة، كأن لا يغيب الشفق الذي به يتبدئ العشاء وتمتد نهاية وقت المغرب حتى يتداخل مع الفجر.

المنطقة الثالثة: وتقع فوق خط عرض (٦٦) درجة شمالاً وجنوباً إلى القطبين، وتنعدم فيها العلامات الظاهرية للأوقات في فترة طويلة من السنة نهائياً أو ليلاً.

رابعاً: الحكم في المنطقة الأولى أن يلتزم أهلها في الصلاة بأوقاتها الشرعية، وفي الصوم بوقته الشرعي من تبين الفجر الصادق إلى غروب الشمس عملاً بالنصوص الشرعية في أوقات الصلاة والصوم، ومن عجز عن صيام يوم أو إتمامه لطول الوقت أفطر وقضى في الأيام المناسبة.

خامساً: والحكم في المنطقة الثانية أن يعين وقت صلاة العشاء والفجر بالقياس النسبي على نظيريهما، في ليل أقرب مكان تتميز فيه علامات وقتي العشاء والفجر، ويقترح مجلس المجمع خط (٤٥) درجة، باعتباره أقرب الأماكن التي تيسر فيها العبادة أو التمييز، فإذا كان العشاء يبدأ مثلاً بعد ثلث الليل في خط عرض (٤٥) درجة يبدأ كذلك بالنسبة إلى ليل خط عرض المكان المراد تعيين الوقت فيه، ومثل هذا يقال في الفجر.

سادساً: والحكم في المنطقة الثالثة أن تقدر جميع الأوقات بالقياس

الزميني على نظائرها في خط عرض (٤٥) درجة، وذلك بأن تقسم الأربع والعشرون ساعة في المنطقة من (٦٦) درجة إلى القطبين، كما تقسم الأوقات الموجودة في خط عرض (٤٥) درجة يساوي (٨) ساعات، فإذا كانت الشمس تغرب في الساعة الثامنة، وكان العشاء في الساعة الحادية عشرة جعل نظير ذلك في البلد المراد تعيين الوقت فيه، وإذا كان وقت الفجر في خط عرض (٤٥) درجة في الساعة الثانية صباحاً كان الفجر كذلك في البلد المراد تعيين الوقت فيه، وبدئ الصوم منه حتى وقت المغرب المقدر. وذلك قياساً على التقدير الوارد في حديث الدجال الذي جاء فيه: قلنا: يا رسول الله، وما بُئِثُ في الأرض؟ - أي الدجال - قال: «أربعون يوماً، يومٌ كسنةٍ، ويومٌ كشهرٍ، ويومٌ كجمعةٍ...» إلى أن قال: قلنا: يا رسول الله، هذا اليوم كسنة أنكفينا فيه صلاة يوم وليلة؟ قال: «لا، أفدُّروا له قَدْرَهُ». أخرجه مسلم وأبو داود. والله ولي التوفيق. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(٣) قرار رقم: ١٠٨ (١٩ / ٢): مواقيت الصلاة في البلدان الواقعة بين خطي عرض ٤٨ و ٦٦ درجة شمالاً وجنوباً. الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة عشرة المنعقدة بمقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في الفترة من ٢٢ -

٢٦ شوال ١٤٢٨ هـ التي يوافقها ٣-٧ نوفمبر ٢٠٠٧ م قد نظر في الخطاب الموجه من مدير المركز الإسلامي والثقافي ببلجيكا الذي طلب فيه توضيحاً لبعض النقاط حول قرار المجمع السادس في دورته التاسعة بشأن: (مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط العرض العالية). وبعد الاطلاع على الأبحاث المقدمة، والاستيعاب لإيضاح أهل الخبرة، والمناقشات المستفيضة والاطلاع على قراري المجمع المتعلقين بالموضوع وهما:

القرار الثالث في دورته الخامسة المنعقدة في ربيع الآخر من عام ١٤٠٢ هـ والقرار السادس في دورته التاسعة المنعقدة في رجب من عام ١٤٠٦ هـ، حيث قسم القراران المناطق ذات الدرجات العالية إلى ثلاث مناطق وذكر أحكامها؛ (فالبلاد الواقعة ما بين خطي العرض (٤٥) و (٤٨) درجة شمالاً وجنوباً وتتميز فيها العلامات الظاهرة للأوقات في ٢٤ ساعة يجب على أهلها الالتزام بالصلاة في مواقيتها الشرعية، وفي الصوم بوقته الشرعي من تبين الفجر الصادق إلى غروب الشمس عملاً بالنصوص الشرعية في أوقات الصلاة والصوم، ومن عجز عن صيام يوم أو إتمامه لطول الوقت أفطر وقضى في الأيام المناسبة. وأما البلاد الواقعة فوق خط عرض (٦٦) درجة شمالاً وجنوباً وتندم فيها العلامات الظاهرة للأوقات في فترة طويلة من السنة فتقدر مواقيت الصلاة فيها بالقياس الزمني على نظائرها في خط

عرض (٤٥) درجة. قرر المجلس ما يأتي:

أولاً: التأكيد على قراره السابق فيما يتعلق بالبلدان الواقعة بين خطي عرض ٤٥ و ٤٨ وما فوق خط عرض ٦٦ درجة شمالاً وجنوباً.
ثانياً: أما البلدان الواقعة ما بين خطي عرض (٤٨ - ٦٦) درجة شمالاً وجنوباً - وهي التي ورد السؤال عنها - فإن المجلس يؤكد على ما أقره بشأنها، حيث جاء في قرار المجمع في دورته التاسعة ما نصه: (وأما البلاد الواقعة ما بين خطي عرض (٤٨-٦٦) درجة شمالاً وجنوباً فيعين وقت صلاة العشاء والفجر بالقياس النسبي على نظيريهما في ليل أقرب مكان تتميز فيه علامات وقتي العشاء والفجر، ويقترح مجلس المجمع خط عرض (٤٥) درجة باعتبارها أقرب الأماكن التي تتيسر فيها العبادة أو التمييز، فإذا كان العشاء يبدأ مثلاً بعد ثلث الليل في خط عرض (٤٥) درجة يبدأ كذلك بالنسبة إلى ليل خط عرض المكان المراد تعيين الوقت فيه، ومثل هذا يقال في الفجر).

وإيضاحاً لهذا القرار - لإزالة الإشكال الوارد في السؤال الموجه للمجمع - فإن مجلس المجمع يرى أن ما ذكر في القرار السابق من العمل بالقياس النسبي في البلاد الواقعة ما بين خطي عرض (٤٨ - ٦٦) درجة شمالاً وجنوباً إنما هو في الحال التي تنعدم فيها العلامة الفلكية للوقت، أما إذا كانت تظهر علامات أوقات الصلاة، لكن يتأخر غياب الشفق الذي يدخل به وقت صلاة العشاء كثيراً، فيرى

المجمع وجوب أداء صلاة العشاء في وقتها المحدد شرعاً، لكن من كان يشق عليه الانتظار وأداؤها في وقتها - كالطلاب والموظفين والعمال أيام أعمالهم - فله المجمع عملاً بالنصوص الواردة في رفع الحرج عن هذه الأمة؛ ومن ذلك ما جاء في «صحيح مسلم» وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر فسئل ابن عباس عن ذلك فقال: أراد ألا يخرج أمته: على ألا يكون المجمع أصلاً لجميع الناس في تلك البلاد، طيلة هذه الفترة؛ لأن ذلك من شأنه تحويل رخصة المجمع إلى عزيمة، ويرى المجمع أنه يجوز الأخذ بالتقدير النسبي في هذه الحال من باب أولى. وأما الضابط لهذه المشقة فمرده إلى العرف، وهو مما يختلف باختلاف الأشخاص والأماكن والأحوال..).



المبحث التاسع عشر

مسائل في الصيام نادرة وطريفة

(١) مما روي من المُسْتَظَرَفَاتِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، أَنَّ إِنْسَانًا جَاءَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَالَ: «أَصْبَحْتُ صَائِمًا، فَنَسِيتُ فَطَعِمْتُ، وَشَرِبْتُ» قَالَ: «لَا بَأْسَ، اللَّهُ أَطْعَمَكَ، وَسَقَاكَ»، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى إِنْسَانٍ آخَرَ، فَنَسِيتُ فَطَعِمْتُ، وَشَرِبْتُ قَالَ: «لَا بَأْسَ، اللَّهُ أَطْعَمَكَ، وَسَقَاكَ»، قَالَ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى إِنْسَانٍ آخَرَ فَنَسِيتُ، وَطَعِمْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «أَنْتَ إِنْسَانٌ لَمْ تُعَاوِدِ الصَّيَامَ»^(١).

(٢) صائم خرج منه المنى في نهار رمضان، بوطء قاصدٍ له عالم بحصول ذلك منه، لا نحكم ببطلان صومه! صورته: فيما إذا أولج قبل الفجر، وأخرج قُبيل الفجر، ولكن حصل الإنزال بعده، فإنه لا يفطر؛ لتولده من مباح^(٢).

(٣) صائم حكمنا بفطره؛ لأجل تعاطيه شيئاً من المفطرات مكرهاً عليه! وصورته: إذا أكره على الزنا، فإنه لا يباح بالإكراه بخلاف

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٧٤/٤).

(٢) انظر: «المجموع مع المذهب» للنووي (٣٣١/٦)، و«طراز المحافل في ألغاز المسائل» للأسنوي (١٩٩).

الأكل، تنفيراً عن جريمة الزنا، فإنها من المفاسد والفواحش^(١).

(٤) ذكر الإمام زكريا الأنصاري - رحمه الله - لو ابتلع بالليل طرف خيط فأصبح صائماً فإن ابتلع باقيه أو نزعه أفطر وإن تركه بطلت صلاته وطريقه في صحة صومه وصلاته: أن يُتَزَعَ منه وهو غافل، قال الزركشي: وقد لا يَطْلُعُ عليه عارف بهذا الطريق ويُريد هو الخلاص، فطريقه: أن يُجْبِرَهُ الحاكم على نزعه ولا يفطر؛ لأنه كالمكره، بل لو قيل: أنه لا يفطر بالتزَعِ باختياره لم يَتَعُدْ تَنْزِيلاً لإيجاب الشرع منزلة الإكراه كما إذا حلف ليطأها في هذه الليلة، فوجدها حائضاً لا يحنث بترك الوطء انتهى، أما إذا لم يكن غافلاً وتمكّن من دفع النازع، فإنه يفطر؛ لأن النزع موافق لغرض النفس، فهو منسوب إليه عند تمكّنه من الدفع، وبهذا فارق من طعنه بغير إذنه، وتمكّن من دفعه وإذا لم يتفق شيء مما ذكر يجب نزعه أو ابتلاعه محافظة على الصلوات لأن حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها دون تاركه.

قال ابنُ العِمَاد: هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يَتَأَتَّ لَهُ قَطْعُ الْخَيْطِ مِنْ حَدِّ الظَّاهِرِ مِنَ الْقَمِّ، فَإِنْ تَأَتَّى وَجَبَ الْقَطْعُ وَابْتِلَاعُ مَا فِي حَدِّ الْبَاطِنِ وَإِخْرَاجُ مَا فِي الظَّاهِرِ، وَإِذَا رَاعَى مَصْلَحَةَ الصَّلَاةِ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْتَلِعَهُ وَلَا يُخْرِجَهُ

(١) انظر: «طراز المحافل في ألغاز المسائل» للأسنوي (٢٠٠)، قال النووي: الإكراه على القتل المحرّم لا يبيحه بل يأثم بالاتفاق إذا قتل، وكذا لا يباح الزنى بالإكراه، ويباح بالإكراه شرب الخمر والإفطار في رمضان والخروج من صلاة الفرض وإتلاف مال الغير، ويباح أيضاً كلمة الكفر. انظر: «روضة الطالبين» (١٤٢/٩).

لِثَلَا يُؤَدِّي إِلَى تَنَجُّسٍ فِيهِ^(١).

وكلام ابن العماد يتأتى في زماننا هذا خصوصاً، وقد تقدّم العلم في الطب وغيره، فيستطيع الأطباء المهرة من قطع الخيط من حد الظاهر، وإذا كان ذلك فصومه صحيح، فطرف الخيط الآخر الذي بالباطن لا يضر بلعه لكونه في حد الباطن.

٥) نص فقهاء الشافعية على أن الصائم يفطر بوصول بعض الأنملة إلى المسربة، وهي: مجرى الغائط ومخرجه، أثناء الاستنجاء، ومثل ذلك أيضاً يفطر وصول أصبع المرأة المستنجية إلى وراء ما يظهر من فرجها من داخله، وهو: ما لا يجب غسله عند الاستنجاء، واستثني إن أدخل المَبْسُور مقعدته بأصبعه فلا يفطر به، كما صححه البغوي وغيره؛ لاضطراره إليه.

ومثل ذلك أيضاً: يفطر لو خرج غائط من صائم ولم ينفصل، ثم ضم دبره ودخل شيء منه إلى داخل دبره، حيث تحقق دخول شيء منه بعد بروزه؛ لأنه خرج من معدنه مع عدم حاجة إلى ضم دبره^(٢).

(١) انظر: «أسنى المطالب شرح روض الطالب» (١/٤١٦)، و«حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» (٩/٣٥٥).

(٢) انظر: «حاشية البجيرمي على الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (٦/٤٤٣)، و«إعانة الطالبين» للبكري (٢/٢٢٢)، ونص بعض الشافعية أن يجتاط الصائم فيتغوط بالليل؛ لثلا يصل شيء إلى جوف مشرته في حالة إذا حاقباً في الليل ويمكنه الصبر إلى النهار، وأما إذا كان حاقباً في النهار ويمكنه الصبر إلى الليل فيتغوط نهاراً، ولا يؤخر إلى الليل؛ لثلا يضره ذلك، فإن الحفاظ على النفس من المصالح الدينية. انظر: «إعانة الطالبين» للبكري (٢/٢٣١).

وعند السادة الحنفية أن دخول أصبع الصائم ونحوه يابساً في فرجه لا يفطر إلا إذا كان مبتلاً بقاء ونحوه فيفطر، جاء في الفتاوى الهندية على مذهب الحنفية ما نصه: «وَلَوْ أَدْخَلَ أَصْبَعُهُ فِي اسْتِهِ أَوْ الْمَرْأَةُ فِي فَرْجِهَا لَا يَفْسُدُ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُبْتَلًى بِالمَاءِ أَوْ الدُّهْنِ، فَحِينَئِذٍ يَفْسُدُ لَوْصُولِ المَاءِ أَوْ الدُّهْنِ، هَكَذَا فِي الظَّاهِرِ هَذَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ، وَهَذَا تَنْبِيْهُ حَسَنٌ يَجِبُ أَنْ يُحْفَظَ»^(١).

وعند الحنابلة لو دخل في قُبُل كإحليل، ولو كان القبل لأنثى أي فرجها غير ذكر أصلي كإصبع وعود وذكر خنثى مُشكَل بلا إنزال لم يفسد صومها جزم به البهوتي الحنبلي^(٢).

ولعل - والله تعالى أعلم - رأي من لم يُشدد بالفطر بإدخال أصبع ونحوه أقرب؛ للخرج في ذلك، ولأن القصد من المفطرات دخول غذاء أو شراب أو دواء مما ينافي حقيقة الصيام، وهنا لا يوجد.

٦) لو رأى صائماً أراد أن يشرب أو يأكل مثلاً ناسياً، فهل عليه تنبيهه؟ لأهل العلم في ذلك وجهات مختلفة: فمنهم من قال: إن كان هذا حاله التقوى وعدم مباشرة المحرمات فالأولى تنبيهه، وإن كان غالب حاله ضد ذلك وجب نبيه، قاله بعض الشافعية.

ومنهم: من فرق بين الشاب والشيخ الكبير، فإن كان شاباً ذكره؛

(١) «الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» (١/ ٢٠٤).

(٢) انظر: «شرح منتهى الإرادات» (١/ ٤٨٢).

لأن له قوة، وإن كان شيخاً لا يُذكره؛ لأنه ضعيف لا يقدر سواء كان
فرصاً أم نفلاً، قاله بعض الحنفية^(١).

ولعل من الورع في الدين لكل من المذكر والناسي التنبيه، برفق
وحكمة، دون عنفٍ وشدة، ولا فرق بين الشاب والكبير، ولا من
حاله التقوى وغيره، فقد جاءت النصوص الشرعية بالنصيحة فيمن
رأيناه خالف ظاهر الشرع، بل ثبت عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:
تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَدْرَكَنَا، وَقَدْ أَرْهَقَتْنَا الصَّلَاةُ،
وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَبَجَعَلْنَا نَمْسَحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى ﷺ بِأَعْلَى صَوْتِهِ:
«وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»^(٢)، علماً أنه يحتمل من الصحابة
الكرام أنهم نسوا غسل أعقابهم بدليل أنهم مُرْهَقُونَ - والله أعلم -.

(٧) لو تذكر شخص في رمضان وهو يصلي العشاء قبل الفجر أنه
لم ينو الصوم، والوقت ضيقٌ، بحيث أنه لو قطع الصلاة ونوى الصوم
خرج وقت الصلاة، وإن أتم الصلاة خرج وقت النية، فهل له أن
يبطل أحدهما ويقضيه أو ينوي بقلبه وهو في الصلاة، وإذا نوى بقلبه
فهل يحصل تشريك في العبادة أم لا؟ أجاب الإمام السيوطي عن ذلك
- رحمه الله - فقال: لا يجوز له قطع الصلاة، ولا ترك النية بل يجب عليه

(١) انظر: «بغية المسترشدين» (١٨٣)، و«تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلعي
(١/٣٢٢).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» ك: العلم، باب: من رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ ح (٦٠).

أن ينوي بقلبه في أثناء الصلاة ولا يضره ذلك، وليس هذا تشريعاً^(٨).
(٨) فلو نوى صوم غد نفلاً إن كان من شعبان وإلا فمن رمضان
ولا أمانة فبان من شعبان صحَّ صومه نفلاً؛ لأن الأصل بقاؤه، وإن
بان من رمضان لم يصح فرضاً ولا نفلاً، ولو نوى ليلة الثلاثين من
رمضان صوم غد إن كان من رمضان أجزأه إن كان منه؛ لأن الأصل
بقاؤه^(٩).

(٩) قال السيوطي - رحمه الله -: من المشكل: تصوير الجهل
بتحريم الأكل في الصوم، فإن ذلك جهل بحقيقة الصوم، فإن من
جهل الفطر جهل الإمساك عنه، الذي هو حقيقة الصوم، فلا تصح
نيته. قال السبكي: فلا مخلص إلا بأحد أمرين: إما أن يفرض في مفطر
خاص من الأشياء النادرة، كالتراب، فإنه قد يخفى، ويكون الصوم
الإمساك عن المعتاد، وما عداه شرط في صحته، وإما أن يفرض - كما
صوره بعض المتأخرين - فيمن احتجم أو أكل ناسياً؛ فظن أنه أفطر،
فأكل بعد ذلك، جاهلاً بوجوب الإمساك، فإنه لا يفطر على وجه.
لكن الأصح فيه: الفطر. وقال القاضي حسين: كل مسألة تدق،
ويغضض معرفتها، هل يُعذر فيها العامي؟ وجهان، أصحهما: نعم^(١٠).

(١) «الحاوي في الفتاوى» (١/ ٩٠).

(٢) انظر: «المجموع» (٦/ ٣٠٠)، و«مغني المحتاج» (١/ ٤٢٦).

(٣) انظر: «الأشياء والنظائر» (٣٤٤).

(١٠) قال الرِّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، يقول: كُنْتُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ بِرُقْعَةٍ فَقَرَأَهَا، وَوَقَعَ فِيهَا، وَمَضَى الرَّجُلُ فَتَبِعْتُهُ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا تَفُوتُنِي فِتْيَا الشَّافِعِيِّ فَأَخَذْتُ الرُّقْعَةَ مِنْ يَدِهِ، فَوَجَدْتُ فِيهَا:

سَلِ الْعَالَمَ الْمَكِّيَّ هَلْ مِنْ تَرَاوُرٍ * وَصَمَّةٍ مُشْتَاقِ الْفُؤَادِ جُنَاحُ
فَإِذَا قَدْ وَقَعَ الشَّافِعِيُّ:

فَقُلْتُ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يُذْهَبَ التَّقَى * تَلَاصُقُ أَكْبَادٍ بَيْنَ جِرَاحُ
قال الربيع: فأنكرت على الشافعي أن يفتي لحدث بمثل هذا
فقلت: يا أبا عبد الله، تفتي بمثل هذا شاباً؟ فقال لي: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ هَذَا
رَجُلٌ هَاشِمِيٌّ قَدْ عَرَسَ فِي هَذَا الشَّهْرِ - يَعْنِي شَهْرَ رَمَضَانَ - وَهُوَ
حَدَّثَ السَّنَّ، فَسَأَلَ هَلْ عَلَيْهِ جُنَاحٌ أَنْ يُقْبَلَ أَوْ يَصُمَّ مِنْ غَيْرِ وَطْءٍ
فَأَفْتَيْتُهُ بِهَذِهِ الْفُتْيَا» قال الربيع: فتبعت الشاب، فسألته عن حاله، فذكر
لي أنه مثل ما قال الشافعي، فما رأيتُ فِرَاسَةً أَحْسَنَ مِنْهَا^(١).

(١١) قال بعض العلماء: أَنْ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ سُنَّ لَهُ أَنْ يَفْطِرَ عَلَى مَاءٍ
زَمْزَمَ؛ لِبَرَكَتِهِ وَلَوْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْرِ فَحَسَنَ، وَرُدَّ هَذَا: بِأَنَّهُ خَالَفَ
لِلْأَخْبَارِ وَلِلْمَعْنَى الَّذِي شَرَعَ الْفِطْرَ عَلَى التَّمْرِ لِأَجْلِهِ، وَهُوَ حِفْظُ
الْبَصَرِ أَوْ أَنَّ التَّمْرَ إِذَا نَزَلَ إِلَى الْمَعْدَةِ فَإِنْ وَجَدَهَا خَالِيَةً حَصَلَ الْغِذَاءُ

(١) روى القصة أبو نعيم في كتابه «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» (١٥٠/٩)، وقد
تقدم تفصيل مسألة التقييل للصائم في مبحث المفطرات، فانظرها.

وإلا أخرج ما هناك من بقايا الطعام، وهذا لا يوجد في ماء زمزم، وقال العلامة علي القاري: أنه خلاف الاتباع، وبأنه ﷺ صام عام الفتح أياماً كثيرة بمكة، ولم ينقل عنه أنه خالف عادته، التي هي تقديم التمر على الماء ولو كان لثقل.

قال القاضي حسين: الأولى في زماننا أن يفطر على ما يأخذه بكفه من النهر ليكون أبعد عن الشبهة. وردّه النووي وقال: هذا شاذ، والمذهب وهو الصواب: فطره على تمر ثم ماء^(١).

قال العلامة حسن المشاط: فحاصله أن فضل زمزم ومنزلته معلومة محفوظة إلا أن الخير كل الخير في الاتباع. وما أعظم نعمة الله على من أفطر بمكة بتمر المدينة المنورة وماء زمزم، مشاهداً بيت الله الحرام، رزقنا الله شكر نعمته، والله دُرّ القائل:

فطور التمر سنّه * رسول الله سنّه

ينال الأجر شخص * يحلي منه سنّه^(٢)

١٢) ذكر النووي أنه في قول النبي ﷺ: «ولخلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» وقع نزاع بين الشيخ أبي عمرو بن الصلاح والشيخ أبي محمد بن عبد السلام - رحمهما الله - في أن هذا

(١) انظر: «المجموع» للنووي (٦/٣٨٣)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٣/٣٩٣)،

و«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» (٤/٤٢٤).

(٢) «إسعاف أهل الإيثار بوظائف شهر رمضان» (٦٥).

الطيب في الدنيا والآخرة أم في الآخرة؟ فقال أبو محمد: في الآخرة خاصة، لقوله ﷺ في رواية لمسلم: «والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة»، وقال أبو عمرو: هو عام في الدنيا والآخرة، واستدل بأشياء كثيرة منها: ما جاء في «المسند الصحيح» لأبي حاتم بن حبان بكسر وهو من أصحابنا المحدثين الفقهاء قال: باب في كون ذلك يوم القيامة. وباب في كونه في الدنيا وروى في هذا الباب بإسناده الثابت أنه ﷺ قال: «الخلوف فم الصائم حين يخلف أطيب عند الله من ريح المسك». وروى الإمام الحسن بن سفيان في «مسنده» عن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أعطيت أمتي في شهر رمضان خمساً قال: وأما الثانية فإنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك»، وروى هذا الحديث الإمام الحافظ أبو بكر السمعاني في «أماليه» وقال: هو حديث حسن، فكل واحد من الحديثين مصرّح بأنه في وقت وجود الخلوف في الدنيا يتحقق وصفه بكون أطيب عند الله من ريح المسك. قال: وقد قال العلماء شرقاً وغرباً معنى ما ذكرته في تفسيره، قال الخطابي: طيبه عند الله رضاه به وثناؤه عليه. وقال ابن عبد البر: معناه أزكى عند الله تعالى وأقرب إليه، وأرفع عنده من ريح المسك، وقال البغوي في «شرح السنة»: معناه الثناء على الصائم والرضا بفعله، وكذا قاله الإمام القدوري إمام الحنفية في كتابه في الخلاف: معناه أفضل عند الله من

الرائحة الطيبة، ومثله قال البوني من قدماء المالكية، وكذا قال الإمام أبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وأبو حفص بن الصفار الشافعيون في «أمالئهم» وأبو بكر بن العربي المالكي وغيرهم. فهؤلاء أئمة المسلمين شرقاً وغرباً لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكر أحد منهم وجهاً بتخصيصه بالآخرة مع أن كتبهم جامعة للوجوه المشهورة والغريبة، ومع أن الرواية التي فيها ذكر يوم القيامة مشهورة في «الصحيح»، بل جزموا بأنه عبارة عن الرضا والقبول، ونحوهما مما هو ثابت في الدنيا والآخرة، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلا أنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخلوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة، طلباً لرضى الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها واجتلاب الرائحة الطيبة كما في المساجد والصلوات وغيرها من العبادات، فخص يوم القيامة بالذكر في الرواية لذلك كما خص في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [العاديات: ١١]، وأطلق في باقي الروايات نظراً إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين كما سبق تقريره^(١).

١٣) استنبط الإمام السبكي الكبير - رحمه الله - من حديث عبادة بن الصّامِتِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُخْبِرُ بَلِيلَةَ الْقَدَرِ، فَتَلَا حَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بِبَلِيلَةِ الْقَدَرِ، وَإِنَّهُ

(١) انظر: «المجموع» (١/ ٣٤٢ - ٣٤٤).

تَلَاخَى فَلَانٌ وَفُلَانٌ، قَرَفَعْتُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، التَّمَسُّوْهَا فِي السَّبْعِ وَالسَّعَةِ وَالْخُمْسِ»^(١)، استحباب كتمان ليلة القدر لمن راها، قال: ووجه الدلالة أن الله قدّر لنبيه أنه لم يخبر بها، والخبر كله فيما قدر له، فيستحب اتباعه في ذلك، وذكر في «شرح المنهاج» ذلك عن «الحاوي» للماوردي، قال: والحكمة فيه أنها كرامة، والكرامة ينبغي كتبها بلا خلاف بين أهل الطريق، من جهة رؤية النفس فلا يأمن السلب، ومن جهة أن لا يأمن الرياء ومن جهة الأدب فلا يتشاغل عن الشكر لله بالنظر إليها، وذكرها للناس، ومن جهة أنه لا يأمن الحسد فيوقع غيره في المحذور، ويستأنس له بقول يعقوب عليه السلام ﴿قَالَ يَبْنَئُ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا إِنَّ الشَّيْطَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يوسف: ٥]^(٢).

١٤) ثبت في السنة المشرفة استحباب السحور للصائم، وقد أجمع العلماء على استحبابه، وأنه ليس بواجب فعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً»^(٣)، وقد أول الباطنية السحور بتأويل بعيد فقالوا: أراد النبي ﷺ بالتسحر الاستغفار في الأسحار.

(١) رواه البخاري في «صحيحه» ك: الإيهان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر (٤٩).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٤/٢٦٨)، و«إرشاد الساري» للقسطلاني (٣/٤٣٦).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» ك: الصوم، باب: بركة السحور (١٨٢٣).

وقد ردَّ الإمام الغزالي - رحمه الله - على الباطنية لتأويلهم الحديث بالمعنى الباطني وردهم للمعنى الظاهر المتبادر من الحديث فقال: «هذه التأويلات يعلم بطلانها قطعاً... وكذا حمل السحور على الاستغفار فإنه كان ﷺ يتناول الطعام ويقول: «تَسَحَّرُوا» وهَلُمُّوا إِلَى الغداء المبارك»^(١)، فهذه أمور يدرك بالتواتر والحس بطلانها نقلاً، وبعضها يُعلم بغالب الظن، وذلك في أمور لا يتعلق بها الإحساس، فكل ذلك حرام وضلالة وإفساد للدين على الخلق...»^(٢).

قال العلماء: السَّحُورُ: يَفْتَحُ السَّيْنَ: مَا يُتَسَحَّرُ بِهِ. وَبِضْمِّهَا الْفِعْلُ: التناول له حينئذ.

والبركة في السحور تحصل بجهات متعددة منها: ١- اتباع السنة، ٢- ومخالفة أهل الكتاب، ٣- والتقوي به على العبادة، ٤- والزيادة في النشاط، ٥- والتسبب بالصدقة على من يسأل إذ ذاك، ٦- ويجتمع معه على الأكل، ٧- والسبب للذكر والدعاء وقت مظنة الإجابة، ٨- وتدارك نية الصوم لمن أغفلها قبل أن ينام^(٣).



(١) رواه النسائي في «سننه» لك: الصيام، باب: دعوة السحور (٢١٦٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨/ ٢٤٤)، والحديث ضعفه ابن القطان. انظر: «المغني عن حل الأسفار في الأسفار مع إحياء علوم الدين» (١/ ٤٩).

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٤٩)، وانظر كتاب «المعاني الإشارية في السنة النبوية» لكاتب هذه السطور عفا الله عنه.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٤/ ١٣٩).

المبحث العشرون

في الكلام عن صلاة التراويح في ليالي رمضان وما يتعلق بها

روت لنا كتب السنة المطهرة ما جاء في صلاة التراويح وفضلها، فمن ذلك:

عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّصَ عَلَيَّكُمْ»، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ. رواه البخاري ومسلم^(١).

عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد فإذا الناس أوزاع - جماعات - مُتَفَرِّقُونَ يَصِلُّ الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرَّهْط، فقال عمر: «إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل»، ثم عزم فجمعهم على أَبِي بِنِ كَعْبٍ، ثم خرجت معه ليلةً أخرى والناس يُصَلُّون بصلاة قارئهم، قال عمر: «نِعَمَ البدعة هذه، والتي ينامون

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل رقم (١١٢٩)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح رقم (٧٦١)، واللفظ للبخاري.

عنها أفضل من التي يقومون يريد آخر الليل»، وكان الناس يقومون أوله». رواه البخاري^(١).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه» رواه البخاري^(٢) وغيره، زاد قتيبة عن سفيان عند النسائي^(٣): «وما تأخر». وقُتبية ثقة، وزيادة الثقة مقبولة عند أهل الحديث.

وقد رتبت الكلام على صلاة التراويح والفوائد المستفادة من هذه الأحاديث على مسائل كالآتي:

المسألة الأولى: تسمية صلاة القيام بالتراويح:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «التَّراويحُ جمع تَرْويحةٍ وهي المرة الواحدة من الرَّاحَةِ، كسليمَةٍ من السَّلام سُمِّيَتْ الصلاة في الجماعة في ليالي رمضان التراويح؛ لأنهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين. وذكر النووي أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح يعني أنه يحصل بها المطلوب من القيام، لأنَّ قيام رمضان لا يكون إلاَّ بها»^(٤).

(١) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٠١٠).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» برقم (٢٠٠٩).

(٣) رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٨٨/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه. وانظر: «فتح الباري» (١٣٨/٤).

(٤) «فتح الباري» (٨٩/٩).

ويمكن أن يُستدلَّ على تسميتها بالتراويح بما أخرجه البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي أربع ركعات في الليل ثم يَرَوْحُ فأطال حتَّى رحمته، فقلتُ: «بأبي أنت وأمي يا رسول الله، قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر»، قال: أفلا أكون عبداً شكوراً»^(١) قال البيهقي عقبه: «تفرَّد به المغيرة بن زياد وليس بالقوي، وقوله: ثم يَرَوْحُ، إن ثبت فهو أصل في تَرَوْحِ الإمام في صلاة التراويح»^(٢).

* * *

المسألة الثانية: في قوله ﷺ: «إلا أني خشيتُ أن تُقرَضَ عليكم»: وقد يبدو للبعض أنَّ في قوله هذا إشكال، وهو كيف خشي ﷺ أن تفرض صلاة التراويح وقد آمن من التَّبدِيلِ وافترض الزيادة كما في حديث الإسراء: «فراجعته فقال: هي خمسٌ وهن خمسون لا يُبدَلُ القولُ لدي...» الحديث^(٣).

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أنَّ خوفه ﷺ كان من افتراض قيام الليل، أي جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التَّنَفُّلِ بالليل ويومئ إليه قوله في حديث زيد

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٩٧/٢).

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقي (٤٩٧/٢)، وقد ذكر أحاديث أخر في لفظ الترويح

ومشتقاته. وانظر: «سبل السلام» للصنعاني (٢١/٢).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء

رقم (٣٤٩).

بن ثابت: «حتى خشيتُ أن يكتبَ عليكم، ولو كُتبَ عليكم ما قُمتَ به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم»^(١). فمنعهم من التَّجَمُّع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه أي أنَّه ﷺ خشي أن تفرض عليهم الجماعة في المسجد وجعلها من شروط صحة التنفل ليلاً، ولم يُخَشِ افتراض صلاة التراويح ذاتها.

الثاني: أو يكون المخوف افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الأعيان، فلا يكون ذلك زائداً على الخمس أي كصلاة الجنازة فرض كفاية على الحاضرين.

الثالث: أو يكون المخوف افتراض قيام رمضان خاصة؛ لأنَّ ذلك كان في رمضان، وعلى هذا يرتفع الإشكال؛ لأنَّ قيام رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السَّنة، فلا يكون ذلك قدراً زائداً على الخمس^(٢).

المسألة الثالثة: عدد ركعات صلاة التراويح:

لم يبين في الحديث عدد الركعات التي صَلَّى النبي ﷺ تلك الليالي في المسجد كما قال الحافظ العراقي وغيره^(٣)، لكن اتفقت المذاهب الأربعة على أنَّ عدد ركعات صلاة التراويح عشرون ركعة وثلاث وتراً.

(١) رواه البخاري (٦٨٦٠)، ومسلم (٧٨١)، واللفظ للبخاري.

(٢) انظر: «سبل السلام» (٢١/٢)، «مغني المحتاج» (٢٢٦/١)، وغيرهما.

(٣) انظر: «طرح الشريب» (٩٧/٣)، و«نيل الأوطار» (٥٣/٣).

واستدلوا بحديث السائب بن يزيد رضي الله عنه أنه قال: «كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة، وكانوا يقومون بالمئين، وكانوا يتوَكَّثُونَ على عَصِيَّهِمْ في عهد عثمان من شِدَّةِ القيام». رواه البيهقي في «السنن الكبرى»^(١)، وغيره من الآثار المروية عن الصحابة التي تدلُّ على ما ثبت في حديث السائب، فصار هذا إجماعاً بين الأئمة الأربعة وغيرهم.

قال الإمام النووي: «واحتج أصحابنا بما رواه البيهقي وغيره بالإسناد الصحيح عن السائب بن يزيد الصحابي رضي الله عنه فذكره...، ثم قال: وفي الباب عند ابن أبي شيبة، ومحمد بن نصر المروزي وغيرهما آثار عن الصحابة والتابعين أنهم كانوا يصلون عشرين ركعة، وَمَنْ ضَعَّفَ حديثَ العشرين فما أصاب»^(٢).

ونقل هذا الرأي الحافظ العراقي عن جمهور العلماء، ثم قال: «وَعَدُوا ما وقع في زمن عمر رضي الله عنه كالإجماع»^(٣).

وقال مثل قول العراقي: ابنُ قدامة الحنبلي في «المغني»^(٤)، والكاساني الحنفي^(٥) وغيرهم، ثم إن أمر الصلاة النافلة جاء مطلقاً لمن أراد الزيادة أو

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٩٦/٢)، وقد صَحَّحَ النووي إسناده في «المجموع» (٥٢٧/٣).

(٢) «المجموع» (٥٢٧/٣).

(٣) «طرح الشريب» (٩٧/٣).

(٤) انظر: «مغني ابن قدامة» (١/٧٩٩).

(٥) انظر: «بدائع الصنائع» (١/٢٨٨).

التقصان فعن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً: «الصلاة خير موضوع فمن شاء استكثر ومن شاء استقل». رواه ابن حبان في «صحيحه»، والحاكم وصححه^(١).

وأما حديث عائشة رضي الله عنها أنه: «ما كان رسول الله يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة»^(٢)، فليس فيه ما يمنع الزيادة على ذلك، فإنها تحكي ما علمته وما رأيته كما حكى عنه صلاة الضحى بقولها: «ما سَبَّحَ رسولُ الله ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ» متفق عليه^(٣).
أو أنه محمول على صلاة التهجد والوتر، لا مجموع صلاة الليل كلها، فإنه كان ﷺ يجتهد في رمضان ما لا يجتهد في غيره، ويجتهد في العشر ما لا يجتهد في غيرها كما ثبت في «الصحيح»^(٤).

وهناك أجوبة كثيرة على حديث عائشة ذكرها العلماء ليس هذا محلها^(٥)، هذا ومن اقتصر على بعض العشرين بأن صَلَّى ثَانِ مَثَلًا صَحَّ منه ذلك،

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٩٦/٢)، وقد صحح النووي إسناده في «المجموع» (٥٢/٣).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (١١٤٧)، ورقم (٢٠١٣)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٧٣٨).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (١١٢٨)، ومسلم في «صحيحه» رقم (٧١٨).

(٤) رواه مسلم في «صحيحه» في الاعتكاف، باب الاجتهاد في العشر الأواخر من شهر رمضان حديث رقم (١١٧٥).

(٥) انظر: «الوجيز في أحكام الصيام» (٥١-٥٣).

وأُثِيبَ عليه ثواب التراويح^(١)، فإن أتمَّها - العشرين - كاملةً فله الحُسنى، وكُلُّ
يُثاب على قدر عمله.

المسألة الرابعة: في زيادة قتيبة في الحديث المتقدم: «وما تأخر»^(٢):
وفيها إشكال بيَّنه الحافظ ابن حجر بقوله: «وقد استشكلت هذه الزيادة
من حيث إنَّ المغفرة تستدعي سبق شيء يُعْفَر، والمتأخر من الذنوب لم يأتِ،
فكيف يغفر؟».

والجواب عن ذلك يأتي أيضاً - في قوله ﷺ عن أهل بدر: «وما يدريك
لعلَّ الله أن يكون قد أطلع على أهل بدرٍ فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ
لكم»^(٣). ومحصل الجواب:

أنه قيل: إنه كناية عن حفظهم من الكبائر فلا تقع منهم كبيرة بعد ذلك.
وقيل: إنَّ معناه أنَّ ذنوبهم تقع مغفورة، وبهذا أجاب جماعة منهم
الماوردي في الكلام على حديث صيام عرفة وأنه يكفر ستين سنة ماضية
وسنة آتية^(٤).

(١) انظر: هامش «الياقوت النفيس» للشاطري (٤٣).

(٢) تقدم تحريجها في أول هذا المبحث.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه» رقم (٣٠٠٧) و (٤٢٧٤)، ومسلم في «صحيحه» رقم
(٢٤٩٤).

(٤) «فتح الباري» (٨٩/٩). ومثله في «طرح الشريب» (١٦٤/٤).

المسألة الخامسة: في الأذكار والأدعية بين كُلِّ ركعتين من صلاة

التراويح:

نصَّ الفقهاء على أنَّ من السُّنة أن يَفْصِلَ المصلي بين صلاةٍ وصلاةٍ أخرى بالانتقال إلى مكانٍ آخر، فإن لم يتنقل فليتكلم بكلامٍ، وأفضل الكلام هو ذكر الله تعالى بلا خلاف، قال الخطيب شارحاً لقول الإمام النووي في «منهاجه»: «وَيُسَنُّ أن يتنقل للنفل أو الفرض من موضعٍ فرضه أو نفله لتكثر مواضع السجود؛ فإنها تشهد له...»، قال الإمام النووي في «المجموع»: فإن لم يتنقل فليفصل بكلام إنسان^(١).

والدليل على ذلك: ما رواه مسلم في «صحيحه» عن السائب بن يزيد أن معاوية رضي الله عنه قال له: إذا صَلَّيت الجمعة فلا تَصَلِّها بصلاةٍ حتى تَكَلِّمَ أو تَخْرُجَ، فإن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك، أن لا تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حتى نتكلمَ أو نخرج^(٢).

وفي قوله: «أَمَرْنَا أن لا تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ»^(٣) فائدة أصولية نبينها في الآتي:

فالصلاةُ نكرة، والنكرة في سياق النفي تعمُّ عند الجمهور، ومثل النفي النهي كما في هذا الحديث، كما هو مُقَرَّر في علم أصول الفقه^(٤)، وذلك كما في

(١) «معني المحتاج» (١/١٨٣).

(٢) «معني المحتاج» (١/١٨٣).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه»، كتاب الجمعة - باب الصلاة بعد الجمعة، رقم (٨٨٣).

(٤) انظر في هذا: «جمع الجوامع» (١/٤١٣)، و«إرشاد الفحول» (١٥١)، و«غاية الأصول» (٧١).

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّيْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]، وكقولك لا تضرب أحداً... وهكذا، فأبي صلاة فريضة أو نافلة يُسنُّ فصلها عن غيرها من فرضي أو نفلٍ بكلامٍ أو انتقالٍ، وكما تقدم النقل عن الإمام النووي أنَّ المصليَّ إن لم ينتقل من مكانه فليفصل بكلامٍ، وأفضل الكلام ذكر الله تعالى.

فهذا هو أصل ومستند الأذكار بين ركعات صلاة التراويح، ثم إنَّ هذا يندرج تحت آيات وأحاديث عامة في الحثِّ على الذِّكْرِ عقب الصلاة خصوصاً، وفي كلِّ الأحوال عموماً، ولم يثبت ما يمنع ذلك أصلاً.

الذِّكْرُ الوارد بعد صلاة الوتر:

وأما الذِّكْرُ الذي يُؤْتِي به بعد صلاة الوتر فهو ثابتٌ عن النبي ﷺ، فقد أخرج أبو داود والنسائي بإسنادٍ صحيح، والدارقطني أيضاً من حديث أبي ابن كعب قال: «كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإذا سلَّم قال: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثلاث مرات، يمدُّ صوته في الثالثة ويرفعه». ولفظ الدارقطني: «وإذا سلَّم قال: سبحان الملك القدُّوس ثلاث مرات، يمدُّ بها صوته في الأخيرة يقول: رب الملائكة والروح»^(١).

(١) رواه أبو داود في «سننه» رقم (١٤٣٠)، والنسائي في «سننه» رقم (١٦٩٩)، و١٧٠١، و١٧٢٩، والدارقطني في «سننه» (٣١ / ٢)، جميعهم من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بين التراويح:

وأما الصلاة على النبي ﷺ - بين ركعات التراويح - المعتادة في بعض البلدان فهي من جملة الأذكار المتقدمة وهي حسنة ومطلوبة ومرغوبة فيها على الدوام، فغالباً ما يُصلى على النبي ﷺ ثم يعقبها دعاء، ويختتم بها أيضاً مع الثناء على الله تعالى، وهذا ثابتٌ مُجمَعٌ عليه، وهو من أسباب إجابة الدعاء. قال الإمام النووي: «أجمع العلماء على استحباب ابتداء الدعاء بالحمد لله تعالى والثناء عليه، ثم الصلاة على رسول الله ﷺ، وكذلك يختتم الدعاء بهما، والآثار في هذا الباب كثيرة ومعروفة»^(١).

وذكر الإمام النووي حديثين في هذا الباب فقال: «سنن أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي» عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يمجد الله تعالى، ولم يصل على النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «عجل هذا»، ثم دعاه فقال له أو لغيره: «إذا صليت أحدكم فليبدأ بتمجيد ربه سبحانه وتعالى والثناء عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو بعد بما شاء»^(٢). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي الحديث الآخر: «كل دعاء محبوب حتى يصلي على محمد وعلى آل

(١) «الأذكار» للنووي (١٢٩).

(٢) رواه أبو داود في «سننه» رقم (١٤٨١)، والترمذي في «سننه» رقم (٣٤٧٧) وقال: حديث حسن صحيح، ورواه النسائي في «سننه» رقم (١٢٨٤) بنحوه، جميعهم عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه.

محمد» أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(١) وهو من حديث علي رضي الله عنه، قال الهيثمي: رجاله ثقات. وقال المنذري: رواه الطبراني في «الأوسط» موقوفاً ورواته ثقات، ورفع بعضهم والموقوف أصح^(٢).

وأخرج الترمذي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً قال: «إنَّ الدعاء موقوفٌ بين السماء والأرض لا يصعد منه شيءٌ حتى تصليَّ على نبيك ﷺ»^(٣). قال الشوكاني: وللوقوف في مثل هذا حكم الرفع؛ لأن ذلك مما لا مجال للاجتهاد فيه^(٤).

قال ابن القيم - بعد أن ذكر أحاديث كثيرة في الموضوع - ما نصه: «والصلاة على النبي ﷺ للدعاء مثل الفاتحة من الصلاة... فمفتاح الدعاء الصلاة على النبي ﷺ كما أن مفتاح الصلاة الطهور، فصلَّى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً»^(٥).

ثم رأيتُ في «فتاوى» العلامة ابن حجر الهيتمي سؤالاً في الموضوع:

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (١/ رقم ٧٢١) وقال: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا عبد الكريم الخزّاز». قال الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ١٦٠): «رواه الطبراني في «الأوسط» ورجال ثقات».

(٢) «الترغيب والترهيب» للمنذري (٢/ ٣٩١).

(٣) رواه الترمذي في «سننه»، كتاب الصلاة - باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رقم (٤٨٦) موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) «تحفة الذاكرين» (٣٨).

(٥) «جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام» (٢١١).

«هل تُسنُّ الصلاة على النبي ﷺ بين تسليّات التراويح أو هي بدعة يُنهى عنها؟»

فأجاب جواباً طويلاً بنحو ما ذكرناه ملخصه: أنَّ الصلاة في هذا المحل بخصوصه لم تر فيها شيئاً في السُّنة ولا في كلام أصحابنا، فهي بدعة من يأتي بها بقصد كونها سُنَّة في هذا المحلِّ بخصوصه^(١) دون من يأتي بها لا بهذا القصد، كأن يقصد أنَّها في كُلِّ وقتٍ سُنَّة من حيث العموم، بل جاء في أحاديث ما يُؤيِّد الخصوص إلا أنه غير كافٍ في الدِّلالة لذلك...».

ثم ذكر - رحمه الله تعالى - بعض الآثار عن الصحابة في ذلك، ثم قال: «ومِمَّا يشهد للصلاة عليه ﷺ بين تسليّات التراويح أنَّه يُسنُّ الدعاء عقب السَّلام من الصَّلاة، وقد تقرَّر أنَّ الدَّاعي يُسنُّ له الصَّلاة أول الدعاء وأوسطه وآخره، وهذا ممَّا أجمع عليه العلماء في أوله وآخره»^(٢).

ثم ذكر أحاديث كثيرة في هذا الباب تقدم ذكر بعضها. والحاصل أنَّ مَنْ صَلَّى على النبي ﷺ يُتَاب على قدر حُسْن نيته وقصده؛ إذ المصلِّي على النبي ﷺ ظافر، والبخيل خاسر، ومن ترك ذلك دون إنكارٍ على غيره فلا حرج عليه، والله الموفق.

(١) ولا يعتقد ذلك أحد فيما نعلم، أما الصلاة على النبي ﷺ قبل الدعاء ويعدّه فلا خلاف في سنيّها، كما نص عليه المؤلّف نفسه في آخر كلامه السابق.

(٢) «الفتاوى الكبرى الفقهية» (١/ ١٨٦).

حكم التَّزَوُّيِّ عن الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم بين ركعات

التراويح:

وأما التَّزَوُّيُّ على الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم أثناء صلاة التراويح - بعد كل أربع ركعات - المعتاد فعله في بعض البلدان، فذكر السيد العلامة عبدالله بن محفوظ الحداد أَنَّ التَّزَوُّيَّ عن الخلفاء الأربعة في صلاة التَّراويح رتبته علماء حضرموت لأغراض دينية، وجعلوه من السياسة الشرعية؛ لأن حضرموت مرَّت بفترة حكمها فيها بعض أهل الفرق الذين يتقصون بعض الصحابة، فرتبوا ذلك بين ركعات التراويح لتثبيت احترام الصحابة، وهو فعلٌ حسنٌ وليس هو بدعة ضلالة ولا أنه سُنَّة، فَمَنْ فعله فقد أحسن، ومن تركه فلا إثم عليه، والتَّزَوُّيُّ عن الصحابة دعاءٌ يُثابُّ عليه^(١).

وأما المراد من قولهم: «رضي الله عنه ونفعنا به في الدنيا والآخرة»، فهو الدعاء للصحابي المذكور يطلبون له الرضا من الله تعالى.

والجملة الثانية جملة دعائية أيضاً، أي: يطلبون من الله تعالى لأنفسهم بأن ينفعهم به في الدنيا والآخرة، «في الدنيا» أي: بعلومهم إذ يتنفع المؤمن بعلوم هؤلاء الصحابة في الدنيا وبما نقلوه إلينا من أخبار الرسول ﷺ ونحو ذلك مما أعطاهم الله تعالى، وفي «الآخرة» أي: بالشفاعة إذ هؤلاء الأئمة من الشُّفعاة يوم القيامة، فيسألون الله تعالى أن يدخلهم في شفاعتهم فيتنفعون بها في الآخرة.



(١) انظر: «فتاوى رمضان» للسيد عبد الله بن محفوظ الحداد (٦٦).

الخاتمة

نسأل الله تعالى حُسْنَهَا في الدُّنْيَا والآخرة

فهذا ما يَسَّرَ الله تعالى جمعه وكتابه من هذه المباحث في أحكام الصيام، التي ينبغي لكل مسلم معرفتها أو معرفة أمثالها، حتى يكون صيامه صحيحاً، وليس لي فيها إلا الجمع والترتيب والتحرير.

وقد خصصت بعض مباحث الكتاب للكلام عن أهم المفطرات المعاصرة التي يكثر السؤال عنها كالحقنة، والبخاخ، وقطرة العين،....، ونحوها.

فما كان فيه من صوابٍ فمن الله تعالى وله الحمد والمِنَّة، وما كان غير ذلك فمن نفسي، وأسأله تعالى أن يعظم لي في ذلك أجراً، وأن يتجاوز عَنِّي في السِّرِّ والنَّجْوَى.

وصلّى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه الفقير إلى الله تعالى

زين بن محمد بن حسين العيدروس

شهر رمضان المبارك ١٤٢٢ هـ

فهرس أهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- كتب الحديث والأثر - الطبقات المتداولة المعتمدة.
- ١ - «إنحاف أهل الإسلام بخصوصيات الصيام»: للعلامة أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٩٥هـ) تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (ط ١) مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٢ - «إحياء علوم الدين»: للإمام أبي حامد محمد الغزالي - دار الفكر (ط ٣) (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ٣ - «الاختيار لتعليل المختار»: للعلامة عبد الله بن محمد بن مودود الموصلبي (ت ٦٨٣هـ)، (ط) دار المعرفة - بيروت (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
- ٤ - «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»: للعلامة محمد ابن علي الشوكاني - دار الفكر.
- ٥ - «أسهل المدارك بشرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك»: للشيخ أبي بكر بن حسن الكشناوي، دار الفكر - بيروت.
- ٦ - «الأشباه والنظائر في قواعد فروع الشافعية»: لجلال الدين السيوطي - مؤسسة مصطفى البابي الحلبي (١٣٨٧هـ - ١٩٥٩م).

- ٧ - «إعانة الطالبين على فتح المعين»: للعلامة أبي بكر بن محمد شطا المشهور بالبكري - مطبعة طه فوتراسماغ.
- ٨ - «الإكليل شرح مختصر خليل المالكي»: للشيخ محمد الأمير - مكتبة القاهرة.
- ٩ - «البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»: للإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى - طبعة مصورة - نشر دار الكتاب الإسلامي - القاهرة (بدون تاريخ).
- ١٠ - «بغية المسترشدين في تلخيص فتاوى العلماء المتأخرين»: للسيد العلامة عبد الرحمن بن محمد المشهور باعلوي - دار المعرفة - (١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م).
- ١١ - «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: للإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني، صورته دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١٢ - «البيان في مذهب الإمام الشافعي شرح المذهب»: للإمام يحيى ابن أبي الخير العمراني - دار المنهاج (ط١) (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- ١٣ - «تبين المسالك شرح تدريب السالك إلى أقرب المسالك»: للعلامة الشيخ عبد العزيز حمد آل مبارك الإحسائي: تأليف الشيخ محمد الشيباني الشنقيطي (ط٢) دار الغرب الإسلامي - بيروت (١٩٩٥م).

١٤- «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين»: للعلامة محمد بن علي الشوكاني - مكتبة الدعوة بالأزهر.

١٥- «تحفة رمضان»: للشيخ محمد بن سالم البيحاني - دار الفكر.

١٦- «تحفة المحتاج بشرح المنهاج»: للعلامة أحمد بن حجر الهيتمي المكي (ت ٩٧٤هـ) (ط) دار إحياء التراث العربي - بيروت، مصورة عن طبعة بولاق (١٣١٥هـ) بحاشيتي الشرواني وابن قاسم عليها.

١٧- «التلقين في الفقه المالكي»: للقاضي أبي محمد عبد الوهاب البغدادي المالكي، تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني، دار الفكر - بيروت (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

١٨- «حاشية العلامة البناني على شرح جمع الجوامع»: للبناني - مطبعة البابي الحلبي (ط ٢) (١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م).

١٩- «حاشية الباجوري على شرح بن قاسم على أبي شجاع»: للإمام إبراهيم الباجوري - دار الفكر.

٢٠- «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير»: للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي والشرح الكبير للإمام أحمد الدردير، دار الفكر - بيروت.

٢١- «حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي على المنهاج»: تأليف الإمامين شهاب الدين القليوبي، والشيخ عميرة، على شرح

الإمام جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للإمام النووي طبعة
فيصل عيسى البابي الحلبي - القاهرة.

٢٢- «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة»: للإمام أبي عبد الله محمد بن
عبد الرحمن الدمشقي العثماني، تحقيق على الشريجي، وقاسم النوري،
مؤسسة الرسالة - بيروت، (ط١) (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).

٢٣- «رد المحتار على الدر المختار» (حاشية ابن عابدين):
للعلامة محمد أمين الشهير بابن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) (ط٢) مكتبة
ومطبعة مصطفى باب الحلبي - القاهرة (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).

٢٤- «روائع البيان تفسير آيات الأحكام»: للشيخ محمد بن علي
الصابوني - دارالصابوني (ط ٥).

٢٥- «روضة الطالبين وعمدة المفتين»: للإمام محي الدين أبي
زكريا يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي - بيروت، (ط ٣)
(١٤١٢هـ - ١٩٩١م).

٢٦- «سبل السلام شرح بلوغ المرام»: للعلامة محمد بن إسماعيل
بن الأمير الصنعاني - دار الريان (ط ٤) - (١٤٠هـ - ١٩٨٧).

٢٧- «الصوم بين الطب والفقه»: تأليف د/ محمد علي البار
وزميله د/ حسان شمسي باشا، (ط ١) الدار السعودية للنشر
والتوزيع - جدة (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

٢٨- «طرح التثريب شرح التقريب»: لأبي الفضل عبد الرحيم العراقي - دار الفكر العربي.

٢٩- «غاية الوصول شرح لب الأصول»: للشيخ زكريا الأنصاري - مطبعة مصطفى بابي الحلبي - (١٣٦٠هـ - ١٩٤١م).

٣٠- «فتاوى رمضان»: للسيد العلامة عبد الله بن محفوظ الحداد - نسخة مصفوفة - مصورة.

٣١- «فتاوى شرعية»: تصدر عن قسم إدارة الإفتاء والبحوث بدائرة الشؤون الإسلامية بدي - مطابع البيان (ط ١) سنة ١٤١٦هـ.

٣٢- «فتاوى شرعية»: للإمام العلامة عفيف الدين عبد الله بن يحيى باعلوي (ط ١) مطبعة المدني القاهرة (١٣٩١هـ - ١٩١٧).

٣٣- «الفتوحات الربانية شرح الأذكار النووية»: للإمام محمد بن علان الصديقي - دار إحياء التراث العربي.

٣٤- «فتاوى وأحكام شهر رمضان الكريم»: لكبار علماء الأزهر ولجنة الفتوى بالأزهر - نشر لواء الإسلام - دار مايو الوطنية.

٣٥- «فتاوى وردود شرعية معاصرة»: للسيد العلامة محمد بن أحمد الشاطري (ط ١) (١٤١٦هـ).

٣٦- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: للحافظ ابن حجر العسقلاني - مكتبة القاهرة - (١٣٩٨هـ - ١٩٨٧م).

- ٣٧- «فتح العلام بشرح مرشد الأنام»: للعلامة محمد عبد الله الجرداني، دار السلام (ط٣) (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)
- ٣٨- «فقه الصيام»: د/ محمد حسن هيتو - دار البشائر (ط١) (١٤٠٨-١٩٨٨م)
- ٣٩- «فقه الصيام»: د/ يوسف القرضاوي - دار الوفاء - دار الصحوة (ط١) (١٤١١هـ - ١٩٩١م).
- ٤٠- «كشاف القناع عن متن الإقناع»: للشيخ منصور يونس البهوتي - مكتبة النصر الحديثة.
- ٤١- «لسان العرب»: لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) (ط) دار صادر - بيروت.
- ٤٢- «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف»: للحافظ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق ياسين محمد السواس (ط٥) دار ابن كثير - دمشق - بيروت (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- ٤٣- «المجموع شرح المذهب»: للإمام محيي الدين النووي - مكتبة الإرشاد - تحقيق المطيعي.
- ٤٤- «المحلّى بالآثار»: للعلامة أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٦٥هـ) (ط) دار الفكر - بيروت (د.ت).

- ٤٥- «المصباح المنير»: للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي
المقرئ (ط) المكتبة العصرية - بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).
- ٤٦- «المغني لابن قدامة»: للإمام ابن قدامة المقدسي - دار
الحديث (ط) (١٤١٦هـ - ١٩٩٦).
- ٤٧- «المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرية»: للعلامة أحمد بن
حجر الهيتمي - مكتبة سليمان مرعي سنغافورة.
- ٤٨- «مغني المحتاج شرح المنهاج»: للعلامة محمد الشربيني
الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي (١٣٧٧ - ١٩٥٨).
- ٤٩- «مدارك المرام في مسالك الصيام»: للإمام قطب الدين عمر
القسطلاني - عالم المعرفة.
- ٥٠- «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»: للعلامة شمس الدين محمد
أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)
بحاشيتي الشبراملسي، والرشيدي (ط) صورته دار الكتب العلمية -
بيروت (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- ٥١- «الوجيز في أحكام الصيام»: للسيد العلامة عبد الله بن
محمود الحداد - تحقيق علي محمد العيدروس - ط ١ - دار الإمام
الغزالي (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٥٢- «وضوح البطلان في الحُكم بعدم الفطر بالحُقن في نهار رمضان»: للشيخ العلامة سالم سعيد بكير باغيثان - دار الطليعة المكلّاء.

٥٣- «الياقوت النفيس في مذهب ابن إدريس»: للسيد العلامة أحمد ابن عمر الشاطري - عالم المعرفة - (١٣٨٢-١٩٦٢).



فهرس الموضوعات

٥المقدمة
٦مباحث الكتاب
٩المبحث الأول: في الكلام عن اختلاف المطالع واتحادها
١٤المبحث الثاني: تعريف الصوم وأركانه وشروط وجوبه
١٤تعريف الصوم لغة وشرعاً
١٤أولاً: أركان الصوم
١٧ثانياً: شروط وجوب الصوم
٢٠المبحث الثالث: نية الصيام
	وفيه مسائل :
٢٠١ - وجوب النية لكل ليلة
٢١٢ - تبييت النية ليلاً
٢١٣ - حصول مُنافٍ للصوم بعد النية
٢٢٤ - كيفية النية وما يجب فيها
٢٤٥ - هل السحور مجزئ عن النية
٢٤٦ - استحباب التَّلَفُّظ بالنية في الصوم وغيره من العبادات
٢٦مذاهب العلماء في حكم التلفُّظ بالنية

٣٠المبحث الرابع: مفطرات الصوم
٣٠أولاً: دخول داخل
٣٢ثانياً: خروج خارج بسبب، وتندرج فيه أشياء:
٣٢١ - القيء
٣٢٢ - خروج المني بسبب الاستمناء
٣٣٣ - خروج المني بسبب المباشرة
٣٤٤ - خروج المني بسبب النظر والفكر
٣٤٥ - الحيض والنفاس والولادة
٣٥مبطلات لأسباب تقوم بالبدن كافة، مانعة لصحة الصوم
٣٥الجنون، والإغماء، والسُّكْر، والردة والعياذ بالله
٣٥للإغماء والسُّكْر أربع حالاتٍ، وذكرها
٣٦ثالثاً: الجماع
٤٠المبحث الخامس: المعذورون في الإفطار
ذكر مسائل مهمة:
٤٠المسألة الأولى: من يباح له الفطر بسبب المرض
٤٢المسألة الثانية: يجوز للمسافر الفطر بشروط
٤٤هل الأفضل للمسافر الفطر أم الصوم؟

٤٤	حكم صيام مُدِيم السَّفَر.....
٤٥	المسألة الثالثة: الحامل والمرضع.....
	المبحث السادس: في بيان حكم تأخير العادة الشهرية من أجل
٤٧	العبادة كالصوم والحج.....
٥١	المبحث السابع: في الكلام عن حكم الحُقْن (الإبر).....
٥٢	حكم حُقْن الوريد والعَضْل (الإبر).....
٥٢	تفصيل الأقوال في الحُقْن وبيان أدلتها.....
٥٨	المبحث الثامن: في بيان حكم قطرة العين للصائم.....
٦٢	المبحث التاسع: في بيان حكم قطرة الأذُن.....
	المبحث العاشر: في بيان حكم البَخَّاخ الذي يستعمله مريض
٦٥	الرَّبْو.....
٧١	المبحث الحادي عشر: في بيان حكم أخذ الدَّم من الصَّائم.....
٧٤	المبحث الثاني عشر: في بيان حكم ابتلاع النُّخَامَة للصَّائم.....
٧٦	خلاصة حكم بلع النُّخَامَة عند الشافعية.....
٧٦	أقوال المذاهب الأخرى في المسألة.....
٧٩	المبحث الثالث عشر: في ذكر سُنَن الصَّوم وآدابه.....
٨٥	المبحث الرابع عشر: في ذكر مكروهات الصَّوم.....

- ٩٠المبحث الخامس عشر: في بيان حكم السَّوَاك للصَّائِمِ
- ٩٠ذكر من اختار عدم كراهة السواك للصائم من فقهاء الشافعية..
- ٩٣ذكر مذاهب الفقهاء الآخرين في المسألة.....
- ٩٥المبحث السادس عشر: في بيان حُكْم الطَّبِّبِ للصَّائِمِ.....
- ٩٨المبحث السابع عشر: في بيان حكم اشتراط الصَّيَامِ في الاعتكاف
- ١٠٣المبحث الثامن عشر: مسائل مثورة في الصيام.....
-المسألة الأولى: حكم من سافر إلى بلد أفطر أهله قبل بلده أو
- ١٠٣تأخروا عنها.....
-المسألة الثانية: دَم اللَّثَّة.....
- ١٠٥المسألة الثالثة: هل يفطر ببقايا الطعام بين أسنانه.....
- ١٠٦المسألة الرابعة: الإفطار بالاجتهاد وبغيره.....
- ١٠٧المسألة الخامسة: ما سبق دخوله جوف الصائم.....
- ١٠٩المسألة السادسة: استعمال معجون الأسنان للصائم.....
- ١١٠المسألة السابعة: من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر
- ١١٢المسألة الثامنة: صيام يوم مسنون يوم جمعة.....
- ١١٣المسألة التاسعة: الإمساك عن المفطرات قبل الفجر احتياطاً.....
- ١١٥المسألة العاشرة: قضاء الصوم عن الميت.....

- المسألة الحادية عشر: صوم النفل المسنون مع صوم الفرض..... ١١٨
- المسألة الثانية عشر: صوم الصبي..... ١١٩
- المسألة الثالثة عشر: من يلزمه الإمساك ومن يسن له..... ١٢١
- المسألة الرابعة عشر: حكم الانغماس في الماء للصائم..... ١٢٢
- المسألة الخامسة عشر: في العمل بالحساب الفلكي..... ١٢٤
- المسألة السادسة عشر: حكم صوم أصحاب الأعمال والمهنة الشاقة..... ١٢٦
- المسألة السابعة عشر: صيام يوم ٢٧ من رجب، والنصف من شعبان و١٢ من ربيع الأول..... ١٢٧
- أولاً: أفراد صيام يوم ٢٧ من رجب..... ١٢٨
- ثانياً: أفراد يوم النصف من شعبان بالصيام..... ١٣٤
- ثالثاً: أفراد صيام يوم ١٢ من ربيع الأول..... ١٣٥
- المسألة الثامنة عشر: قرارات لمجلس المجمع الفقهي حول مواقيت الصلاة والصيام في البلاد ذات خطوط العرض العالية ١٣٩
- المبحث التاسع عشر: مسائل في الصيام نادرة وطريفة..... ١٥٠
- المبحث العشرون: في الكلام عن صلاة التراويح في ليالي شهر رمضان وما يتعلق بها..... ١٦٢

١٦٣ المسألة الأولى: تسمية صلاة القيام بالتراويح
١٦٤ المسألة الثانية: في قوله ﷺ: «لَا أَنِي خَشِيتُ أَنْ تُفَرَّضَ عَلَيْكُمْ».
١٦٥ المسألة الثالثة: عدد ركعات صلاة التراويح
١٦٨ المسألة الرابعة: في زيادة قتيبة: «وما تأخر» في حديث المغيرة
 المسألة الخامسة: في الأذكار والأدعية بين كُلِّ ركعتين من صلاة
١٦٩ التراويح
١٧٠ الذِّكْرُ الوارد بعد صلاة الوتر
١٧١ حكم الصلاة على النبي ﷺ بين التراويح
 حكم التَّزَوُّي على الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم بين ركعات
١٧٤ التراويح
١٧٥ الخاتمة
١٧٧ فهرس أهم المصادر والمراجع
١٨٥ فهرس الموضوعات



المؤلف في سطور

الاسم: زين بن محمد بن حسين العيدروس.

محل وتاريخ الميلاد: الریضة - تريم - حضر موت - اليمن - عام (١٩٧٨م)

المؤهل العلمي:

- (١) ليسانس في الشريعة والقانون من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأحقاف بحضر موت سنة (٢٠٠١م)
- (٢) ماجستير في الدراسات الإسلامية تفسیر وحديث، تخصص حديث - بدرجة (جيد جداً)، وبتقدير (ممتاز) في الرسالة، سنة (٢٠٠٧م) بجامعة حضر موت.
- (٣) دكتوراه في الشئنة وعلومها من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان عام ٢٠١٣م بدرجة امتياز.
- (٤) درس على العلماء والمشايخ في المساجد والأربطة والمعاهد الدينية في حضر موت، وأخذ عدداً من الدورات الشرعية، ولديه عدد من الإجازات العلمية من عدد منهم، فمن شيوخه: العم العلامة أبو بكر بن علي العيدروس رحمه الله تعالى، والعلامة عبد الله بن محفوظ الحداد مفتي حضر موت رحمه الله تعالى، والعلامة

علي بن محمد مديحج ، والشيخ سعيد بن عمر باوزير رحمه الله تعالى، والعلامة القاضي المعمر حسين بن محمد بن مصطفى بن الشيخ أبو بكر رحمه الله تعالى، والعلامة فضل بن عبد الرحمن بافضل مفتي تريم رحمه الله تعالى، والعلامة سالم بن عبد الله الشاطري، والعلامة علي المشهور بن محمد بن حفيظ وشقيقه العلامة عمر بن حفيظ، والعلامة محمد بن عبد الله (بن بصري) السقاف، والعلامة الدكتور حسن بن محمد الأهدل رحمه الله تعالى، والعلامة محمد بن علي باعوضان، والعلامة محمد بن علي الخطيب، والعلامة الأصولي الدكتور محمد حسب الله بن محمد علي، وغيرهم.

(٥) عمِل في مجال التدريس منذ سنة ٢٠٠٢م بوزارة التربية والتعليم، ثم عُيِّن مُدرساً بجامعة حضر موت، كما دَرَّس في جامعة الأحقاف وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وكلية الإمام الشافعي.

(٦) خطيب جامع الروضة بالمكانلا - حضر موت.

(٧) يقيم عدداً من الدروس العلمية العامة والخاصة في المساجد وفي منزله.

(٨) له بحوث ومقالات منها على سبيل الذكر:

- ١ - «المعاني الإشارية في السنة النبوية» - دراسة تطبيقية من القرن الأول الهجري إلى القرن الخامس عشر الهجري - وهو رسالة دكتوراه، بدرجة (ممتاز) (طبع بدار الصالح بمصر عام ٢٠١٥م).
- ٢ - «الحديث الضعيف وأثره في الأحكام» - دراسة تطبيقية - في كتاب (نيل الأوطار) للإمام الشوكاني في كتاب - العبادات والمعاملات - وهو رسالة الماجستير، بدرجة (ممتاز) (طبع بدار البصائر مصر عام ٢٠١٠م).
- ٣ - «إتحاف الأنام بأحكام الصيام» (دراسة فقهية مقارنة في أغلب المسائل وذكر مسائل معاصرة، وضمنه أربع رسائل: ١- «تأملات في آيات الصيام» ٢- «الدرر الحسان في ذكر فوائد ختم القرآن» ٣- «الدعاء في رمضان» ٤- «أسماء رمضان»، وقد طبع الطبعة الأولى عام ١٤٢٨هـ بدار الفقيه. وهو هذا الكتاب.
- ٤ - «بيع المعاظة بين من أجازه ومن أباه» (دراسة فقهية مقارنة) وهو بحث التخرج من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأحقاف بدرجة ممتاز بإشراف العلامة محمد بن علي الخطيب. (تحت الطبع).

- ٥- «الخلاصة في أحكام الحج والعمرة» (يتضمن مسائل واقعية بأسلوب ميسر) (طبع بدار العيدروس).
- ٦- «إتحاف السائلين عن صلاة الأوابين» (يتضمن آراء المذاهب فيها وأدلتهم ومناقشتها) (تحت الطبع).
- ٧- «الخلاصة في فقه المعاملات» (دراسة فقهية مقارنة بأسلوب سهل ميسر). (طبع بمكتبة تريم الحديثة).
- ٨- «الخلاصة في فقه الزكاة» (دراسة فقهية مقارنة بأسلوب ميسر) طبع مع ما قبله.
- ٩- «الخلاصة في فقه الأذان والإقامة». (تحت الطبع).
- ١٠- «القول السديد في الكلام عن بعض أحكام العيد». (تحت الطبع).
- ١١- «وقفات مع أشراط الساعة».
- ١٢- «طعام أهل الكتاب للمسلمين ومناكحتهم» (دراسة فقهية مقارنة).
- ١٣- «النور الجلي في بعض أخبار العم أبو بكر بن علي العيدروس».
- ١٤- «الحديث الضعيف» (وفيه حكمه والاحتجاج به وغير ذلك..).

- ١٥ - «الفرائد لما في خطبة وداع النبي ﷺ من الفوائد» (وفيه أكثر من مائة فائدة فقهية وحديثية وغيرها مستنبطة من خطبة الوداع). وقد طبع عام ١٤٢٩ هـ بدار العيدروس.
- ١٦ - «البرهان في حكم التداوي بالقرآن». (تحت الطبع).
- ١٧ - «منهجية العلامة سليمان الجمل في تفسيره من خلال سورة الممتحنة».
- ١٨ - «الوجيز في شرح البقونية وزوائدها البهيّة». (طبع بدار العيدروس).
- ١٩ - «المدخل إلى علم مقاصد الشريعة» (طبع).
- ٢٠ - تحقيق كتاب «فتح المغيث بشرح منظومة أنواع الحديث» للعلامة القاضي المعمّر حسين محمد بن الشيخ أبي بكر. (تحت الطبع).
- ٢١ - تحقيق رسالة «رسالة بديعة في التصوّف» للإمام عبد الله بن أبي بكر العيدروس. (طبع).
- ٢٢ - ثلاث رسائل: «ملاحظات على الركن الرابع»، و«إعلام الخاص والعام بأن إزعاج الناس بالميكروفون حرام»، و«الصلاة على النبي ﷺ قبل الإقامة». (طبع).

- ٢٣- «سيرة سيّد الأنعام ﷺ بلسان الصحابة الكرام»،
و«مختصرها» (طبعاً بدار العيدروس).
- ٢٤- «فائض المسك والطيب في الصلاة على الحبيب عند الطيب»
(طبع بدار العيدروس).
- ٢٥- «المحبة والاتباع» (طبع بدار العيدروس).
- مجموعة من المقالات العلمية المتنوعة منها: مقال عن «حكم
الصلاة في المقبرة»، وآخر عن «صلاة الجماعة»، وآخر عن «التلفظ
بالنية في العبادات»، و«حكم الحناء للرجال»، و«حكم بناء
الدكة»، و«الزواج المبكر»، و«ختان الإناث»، و«إلى عشاق
الرياضة»، و«إلى مدراء وسائل النقل»، وغيرها. والحمد لله رب
العالمين، وبالله التوفيق.



